المرحلة : **الرابعة** **المادة** : **الجغرافية السياسية**

الفصل : **السابع** **عدد الساعات** : **٢**

مفردات المنهج

أولا.

١-مفهوم الجغرافية السياسية

٢-مقومات نشوء الدولة (عوامل قيام الدولة ، مفهوم الدولة ، تصنيف الدول من حيث إمكانياتها من القوة)

٣-مقومات بناء قوة الدولة (المقومات الطبيعية ، المقومات البشرية ، المقومات الاقتصادية) واثرها على وزنها السياسي

ثانيا. الحدود السياسية (مفهوم الحدود السياسية ، انواع الحدود السياسية)

ثالثا. نظريات قوة الدولة مقدمة عنها

١-نظرية ماكندر

٢-نظرية ماهان

نظرية سفرسكي ٤-النظريات الحديثة

رابعا. مشاكل تطبيقية (مشاكل سياسية معاصرة

١-القضية الفلسطينية

٢-مشكلة التمييز العنصري

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية التربية الاساسية

قسم الجغرافيا

الجغرافيا السياسية

المرحلة الرابعة

أستاذ المادة

د. خلف العزاوي

تعريف بالجغرافيا السياسية:

تعتبر الجغرافيا السياسية فرع من فرع الجغرافيا البشرية. وهذا معناه انها وليد حديث النشاة للفكر الجغرافي الذي قطع شوطا طويلا ومراحل متعددة ومتوالية، حاسمة اقتضت التميز بين شق يتناول الظاهرات البشرية وشق آخر يتناول الظاهرات الطبيعية . ومن ثم كانت الجغرافيا السياسية كفرع من فروع الجغرافية البشرية ؛ تهتم بدراسة الوجود الفعلي للوحدات السياسية (الدول) وكل صورة من الصور التي تلم شمل الامم والشعوب والكيانات البشرية وتحظى بولائهم . ومن ثم التقت الجغرافيا التي تهتم بالارض والناس بالسياسة التي احتوت الناس باتت اطارا لحياتهم ونشاطهم ووجودهم في دولهم . وكان اللقاء على طريق صعب هو طريق المشكلات والازمات الطاحنة التي تكاد تؤدي بالعلاقات الحسنة بين الناس في الأول . ويمكن القول ان هذا اللقاء كان طبيعيا ومنطقيا بقدر ما كان ضروريا ومفيدا . ذلك انه يستطيع دائما تحقيق الوسيلة المثلى في مجال تصوير جوانب المشكلات السياسية وتحديد ملامحها وتجسيم وجودها وإخطارها. وعلى الرغم من ذلك كله فلا يجب ان نتوغل في الخيال ونتوقع من هذا اللقاء المفيد بين الجغرافيا والسياسة الحل الامثل لكل مشكلة من المشكلات . ونحسب الجغرافيا السياسية ان تفسر ؛ وان تلقي الاضواء ؛ وان توضح وتحلل كل دافع من الدوافع المؤدية الى خلق المشكلة والى نموها او تطورها واحتمالات تفجرها.

وتفعل الجغرافيا السياسية كل ذلك الاداء الوظيفي المتخصص وتتحمل المسؤولية العلمية في اطار من الواقعية . وترشد انجازات الجغرافيا السياسية العاملين بالسياسة والمولعين بها على اساس من العلم والادراك السليم لابعاد المشكلات بين الانسان والانسان وبين الارض والانسان مرة أخرى.

وهكذا نشأت الجغرافيا السياسية نشاة طبيعية نتيجة لهذا اللقاء المثمر ؛ ومن ثم حققت الاستجابة لحاجة الانسان وسعيه الى دراسة المشكلات السياسية بين الدول ، وأتاحت رؤية الجغرافيا السياسية التي تترفع عن كل اشكال التحيز للوصول الى دراسة موضوعية غير متحيزة او متجنية للمشكلات السياسية ومن ثم تضع القرار الممكن في مجال حل المشكلات او في مجال توقيف احتمالات التفجر في الصراع المترتب عليها .

نشأة وتطور الجغرافيا السياسية :

ترجع نشأة الجغرافيا السياسية لبداية القرن الماضي (ق 20) إلى أن له جذور قديمة تنقسم خلال أكثر من 2000 عام لثلاث مراحل مرحلة الحتم الجغرافي وأثره على العلاقات السياسية ومرحلة الدولة ككائن حي والجيوبولتيكا ومرحلة دراسة الوحدات (المناطق) السياسية وتعبر كل مرحلة من المراحل السابقة على فترة محددة في تاريخ الجغرافيا السياسية ، فنجد أرسطو طاليس ، وابن خلدون عند العرب يمثلان الفترة الأولى، بينما يمثل الفترة الثانية راتزل «الحتم الجغرافي ، وتأتي الفترة المعاصرة ، نجد وتلس وجونز ، وهارتز هورن ، وهي الفترة الأخيرة .

ومما لا شك فيه أن الإنسان القديم في إدراكه للتفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة به لم يكن إدراكاً علمياً له إطاره ومنهجه ، بل كانت إرهاصات تحدث عنها العالم الإغريقي أرسطو طاليس (383 – 322 ق م)

أما عن العالم العربي ابن خلدون (1382 - 1405) فقد ألقى الضوء في مقدمته على فكر الجغرافيا السياسية عند العرب في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي وناقش موضوعات هامة مثل القبيلة والدولة ، والصراع القائم بين البدو والزراع ، وعرض رايه في ضل الحتمي البيئي.

وقد جاءت المرحلة الثانية في تطور فكر الجغرافية السياسية على يد العالم الجغرافي الألماني راتزل1844 – 1904 لتشهد البزوغ الحقيقي للجغرافيا السياسية.

يجب أن نعترف حيث نشأة الجغرافيا السياسية كان متاخرا وفي جميع مجالات ظهورها.وهذا معناه إن اللقاء بين السياسة والجغرافية على طريق المشكلات ؛والذي أتاح للجغرافيا السياسية ان تكون كفرع من فروع الجغرافيا البشرية ؛ قد تم في وقت متاخر بالنسبة لكل لقاء اخر اعطى البداية والوجود للفرع الأخرى المتعددة.

ونشأة الجغرافيا السياسية فقد ظهرت في بداية الامر على يد الفيلسوف الالماني جون كانت (J.kant) من علم (1724 _ 1804) الذي استعملها لاول مرة في التاريخ عام "1803" عندما عبّر عن اسس الجغرافيا السياسية بمحاضرته في هذا الميدان.

وبعد ذلك تتلمذة على يدية عدة جغرافيين _ كان لهم فضل كبير في بروز الجغرافيا السياسية في اوروبا عامة ؛ والمانيا خاصة. ومن بين الذين تاثروا بافكاره فردريك راتزل(F.ratzle) والذي نشر كتابه " الجغرافيا السياسية " في علم "1897" ووضح فيه العوامل الجغرافية التي تتحكم في نمو الدولة وتكوينها ،ووضح كذلك عن ان حدود الدولة تنمو وتمتد فتتعدى حدودها الطبيعية الى الدول المجاورة ، فتتسع اذا لم تجد امامها مقاومة تصدها عن ذلك.

ومثال على ذلك في وطننا العربي تركيا وكيف استولت على لواء الاسكندرونة من ارض سوريا. وكيان الصهاينة وكيف استولوا على ارض فلسطين ، والتوسع الى حدود الدول العربية الأخرى المجاورة ، وكذلك ايران كيف استولت على عرب استان وبدات تتوسع نحو ارض العراق ، والجزر العربية في الخليج العربي(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) بمساعدة الاستعمار البريطاني سابقا وحاليا دعم امريكي واوربي غربي . وقد ازدادت العناية والاهتمام بالجغرافيا السياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية , ولا سيما في المانيا خاصة ، واوروبا والولايات المتحدة عامة.

وتاثر (كارل هاسهوفر K.Hashofer) علم (1869 _ 1945) وكان رجلا عسكريا – باراء (كلين) وألس هو ورفاقه معهدا للعلوم السياسية ، واكد في ابحاثه على ان مقومات واسس الدولة القوية ترتكز على العدد الوفير من السكان ، وارتفاع في نسبة الولادات ، والتوازن بين سكان المدن والريف – وكذلك قد تأثر هاسهوفر بنظرية (ماكيندر) الانجليزي ونادى بتكتل الدول في قلب العالم لتتحكم بالعالم كله: وكان العلم الجغرافي الانجليزي_ هال فورد ماكندر (H.Mackinder) كان من علم (1861 _ 1946) أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة اوكسفورد،عرض نظريته على القوى السياسية وتم توزيعها في العالم ، عبر مجلة جمعية الجغرافيين البريطانيين عام "1904" وهي بعنوان: الاساس الجغرافي للتاريخ (The Geographic pivot of History) وشرح نظريته بالتفصيل في كتابه (المثل الديمقراطية والحقيقة) علم " 1919 " (Democratic ideals and reality) وتنص هذه النظرية على من يصيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم (اي الكتل القارية اسيا وافريقيا واوروبا) يسيطر على العالم بأجمعه.

أما الولايات المتحدة الامريكية قد كلفت حكومتها بعض الجغرافيين دراسة المشكلات الأوروبية من خلال جمعية

الجغرافيين الامريكيين – ومن هؤلاء الجغرافي (بومان Bauman) الذي كان من بين اعضاء الوفد الامريكي لمؤتمر السلام في باريس عام " 1919" وقد حدد بومان بعض المشكلات الاوربية في كتابه "العالم الجديد" الذي نشره في نيويورك عام "1921".

وعلى العموم فقد تطور مفهوم الجغرافيا السياسية من كفرع من فروع الجغرافيا البشرية إلى دراسة "الموارد" الاقتصادية والطبيعية ، والى الحاجة الملحةللاستعانة بعلوم اخرى كثيرة والترابط معها مثل التاريخ والسياسة وعلم العلاقات الدولية وعلم الانثروبولوجيا .لذا ياخذ الجغرافي من علم التاريخ النتائج التي تكشف عن الحقائق ، وتسلط الاضواء على الاحداث والاسس التاريخية التي تتركز عليها المشكلات .

ازدهار الجغرافيا السياسية

والجغرافيا السياسية تعبير عن معنيين متكاملين: أولهما الممارسة السياسية لبلد ما كما تحددها الجغرافيا والموارد البشرية، والثانية العلم الذي يبحث في ذلك، وقد بدأت الدراسات في حقل الجغرافيا السياسية عام 1897 على يد العالم الألماني راتزل، ولكنها أهملت بعد أن ساء صيتها نتيجة للتوظيف النازي لها، ولم تعد إلى دائرة الضوء إلا منذ منتصف القرن العشرين لتصبح واحدة من الحقول الواعدة في محاولة فهم عمليات وآليات التحول السياسي على المستوى الدولي من خلال بحث العلاقات القائمة بين الحقائق المكانية والعمليات السياسية أو بعبارة أخرى دراسة الخصائص المكانية للعمليات السياسية.

وبقيت رؤية ماكندر للجغرافيا السياسية العالمية تحكم السياسات والصراعات الدولية طوال القرن العشرين وهي الرؤية المسماة نظرية "القلب - الحافة "أي قلب الأرض وحافتها، ويمثل القلب القوة البرية التي مثلها الاتحاد السوفيتي وألمانيا من قبل، ويمثل الحافة القوة البحرية التي مثلتها الولايات المتحدة وبريطانيا من قبل، أو المواجهة بين القوة البرية والبحرية.

وقد أجرى (سول كوهين) مراجعة لهذه النظرية وبخاصة مع التطور التكنولوجي ونشوء القوات الجوية والصواريخ العابرة للقارات وتنامي القوة البحرية السوفيتية. ويستند كوهين في مراجعته أساسا إلى أن العالم ليس كتلة واحدة كما رآه ماكندر وإنما وحدات إقليمية أساسية مستقلة، وهو يرى أن العالم يتكون من عدة وحدات أساسية هي: القلب وأوروبا الشرقية، وشرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط، والصحراء الكبرى، والحدود المائية لأوروبا والدول المغاربية، وأميركا الجنوبية، والمناطق الآسيوية الأوقيانية المحاذية للشاطئ، والحدود الأميركية الإنجليزية والكاريبية.

وهو يرى إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ثلاث قوى عالمية جديدة هي اليابان والصين وأوروبا، ثم تأتي مجموعة ثانية في المقام الأول تضم 27 دولة مثل الهند والبرازيل ونيجيريا، ثم تأتي مجموعة ثالثة وأخرى رابعة وهكذا بقيت رؤية ماكندر للجغرافيا السياسية العالمية تحكم السياسات والصراعات الدولية طوال القرن العشرين وهي الرؤية المسماة نظرية "القلب-الحافة" أي قلب الأرض وحافتها، ويمثل القلب القوة البرية التي مثلها الاتحاد السوفيتي وألمانيا من قبل، ويمثل الحافة القوة البحرية التي مثلتها الولايات المتحدة وبريطانيا من قبل

وكانت نهاية الحرب الباردة بداية لجغرافيا سياسية جديدة. وقد لقي كتاب (بول كنيدين) سقوط القوى العظمى" إقبالا كبيرا من القراء ربما لأنه نشر في نهاية الثمانينات عندما بدأت الحرب الباردة بالأفول وبدأ نظام عالمي جديد بالتشكل. وقد حدثت تحولات عالمية كبرى بين عامي 1989 و1991 منها انهيار أنظمة الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد

السوفيتي وقيام الوحدة الألمانية وتفكك الاتحاد السوفيتي، وسعت الولايات المتحدة في بناء نظام عالمي جديد بقيادتها وتبدى نجاحها في ذلك في حرب الخليج الثانية. ولكن المؤلفين يعترفان بأن السنوات التي مرت منذ عام 1992 لم تكن كافية لمعرفة كيفية توزيع القوى على الساحة العالمية في الوقت القريب.

ولقد أتاحت الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي مرت بها الولايات المتحدة أواخر الثمانينات المجال للتنبؤ بقيام قوة عالمية جديدة ناجحة اقتصاديا وتقنيا مثل اليابان، ولكن ما بعد الحرب الباردة تمخضت عن جيوبولوتيكا معقدة المعالم والأبعاد. ومن الأفكار التي طرحت في أوائل التسعينات للجيوبولوتيكا الجديدة هي عودة روسيا كقوة منافسة للولايات المتحدة وتستعيد دور الاتحاد السوفيتي، ومنها أيضا صعود الإسلام كقوة عالمية محتملة فالعالم الإسلامي يغطي مساحات واسعة من العالم في آسيا وأفريقيا ويملك موارد هائلة تؤهله للقيام بدور عالمي مؤثر وطرح جون أولوفلن عشرة بدائل أدرجها وفق احتمال حدوثها، وأهمها

- *انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم
- *حدوث صدع في التحالف الغربي بين الولايات المتحدة وأوروبا *كما حدث صدع في المعسكر الشرقي بين الصين والاتحاد السوفيتي عام 1962 فتصبح أوروبا منافسا للولايات المتحدة وقطبا ثانيا في النظام العالمي. ولكن العولمة بتغيراتها الكبيرة وتحديها للدولة والأقاليم تفرض البحث في جيوبولوتيكا جديدة تواكب هذه الظاهرة والسياسة العالمية التي تشكلجغرافية الاستعمار.

وارتبط ازدهار علم الجغرافيا بالحركة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، وقد أسست الرغبة في التوسع والصراع لنظريات مهمة عن الاستعمار أهمها نظرية (هلفلردنغ الماركسي النمساوي) وهو الذي اعتمد عليه لينين في كتابه عن الاستعمار والذي نشر في أثناء الحرب العالمية الأولى. وقد حظي كتابه هذا بشعبية كبيرة.

وبدأ الاهتمام بالاستعمار يتراجع بسرعة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، واتجهت الدراسات إلى تفسير الحروب والصراعات على أسس اقتصادية وتاريخية واجتماعية وثقافية.

ومن المؤكد أن الحركة الاستعمارية وإن تلاشت بعد الحرب العالمية الثانية فإن آثارها وتفاعلاتها مازالت ممتدة وحاضرة، مثل تقسيم الدول والأقاليم ونشوء دول واختفاء أخرى، والصراعات العرقية والدينية القائمة حتى اليوم مثل الصراع بين الهندوس والمسلمين، والقبارصة الأتراك واليونانيين، والعرب واليهود في فلسطين.

علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى:

وجد الجغرافيين من خلال الدراسات المعمقة بان الجغرافيا السياسية ترتبط على سبيل التاكيد بعلم السياسة من خلال الدراسات المحورية للدول في كياناتها القائمة وسياساتها ومصالحها . واذا كان علم السياسة يدرس الظواهر السياسية للانسان والمجتمعات ، فان الجغرافيا السياسية تفسّر جانبا من هذه الظواهر على هدى المؤثرات الجغرافية .

كما ترتبط دراسات الجغرافيا السياسية بالجغرافيا العامة من حيث ارتباط النشاط السياسي بكافة النشاطات الانسانية في البيئة الطبيعية .

وتتصل الجغرافيا السياسية بالعلاقات الدولية من حيث دراسات توزيع القوى الدولية،ودراسات استراتيجيات الدول في مجالي الحرب والسلم ومدى علاقة هذه الاستراتيجيات بعامل المكان أي الموقع الجغرافي.

أما بالنسبة لعلم التاريخ، فالجغرافيا السياسية فشأنها شان كافة العلوم تنهل منه حوادث وحقائق وتفسيرات لعلاقة الأرض بحيات الدول وبسياساتها المتعاقبة.أنها عملية ضرورية لتفسير التطورات والمجريات الراهنة على الصعيد الدولي.كما ترتبط الجغرافيا السياسية بدراسات السكان أو الديمغرافيا (الانثربولوجيا) طبيعية واجتماعية. من زاوية دراسات سكان الدول وحركاتهم على الأرض، كوحدات سياسية، وما قد يبنى على ذلك من تناسق وعدم تناسق في داخل الوحدة ذاتها.

ويلتمس الجغرافي أيضا من علم الاقتصاد سبيلا من سبل التأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد، وتأثير الموقع والتضاريس الجغرافية عليهما وبالعكس، وهذا معناه _ أن الجغرافيا السياسية قد اقتضت أن توضح دورها وتأثيرها وارتباطها بمعظم العلوم، بمعرفة وشمول وقدرة على استيعاب النتائج الكثيرة لعلوم متعددة .

تعريف الجغرافيا السياسية:

تعرف الجغرافيا السياسية بأنها ذلك الفرع من الجغرافيا البشرية الذي يهتم بدراسة جغرافية الدول أو الوحدات السياسية ويهتم بتحليل البيانات الجغرافية للوحدات السياسية.

وقد وردت عدة تعريفات للعديد من مختصي هذا العلم فمنهم من عرّفها بأنها: دراسة تباين الظاهرات السياسية في ضوء تباين سطح الأرض باعتبارها موطن الإنسان ومنهم من عرفها: أنها وصف وتحليل الوحدات السياسية. والبعض عرفها: أنها تحليل العلاقات بين البيئة والمجتمع وهكذا وبالرغم من اختلاف التعابير اللفظية بين جغرافي وآخر من المهتمين بالجغرافيا السياسية ، فان بالإمكان استنساخ تعريف مقبول ينسجم مع جوهر هذا العلم هو أمر ممكن . لذا عرف الجغرافيا السياسية المتخصصين وكما يلي:-

الدكتور لوينس الكسندر L.Alexander يقول في تعريف الجغرافيا السياسية: هي دراسة الأقاليم السياسية كظواهر موجودة على سطح الكرة الأرضية ، وأن طبيعة وكينونة ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهونة باختلاف الظواهر السياسية الموجودة في العالم.

الدكتور ريتشارد هارتشون R.Hartshorne يقول: إنها دراسة الاختلافات والمشابهات الإقليمية في الشخصية السياسية كجزء لا يتجزأ من المركب الكلي للاختلافات والمشابهات الإقليمية. ولكي نفسر الاختلافات الإقليمية في صورة الملامح السياسية لا بدمن دراسة علاقتها المترابطة مع جميع الاختلافات الإقليمية الأخرى المتصلة بها، سواء كانت ذات أصل طبيعي أو حيوي أو ثقافي.

الدكتور دوغلاس جاكسون D.Jackson يعرف الجغرافيا السياسية: هي دراسة علاقة الظواهر السياسية في حقائقها التوضيحية من خلال تحليلها للحدود ومشاكلها والتنظيمات الجغرافية الناتجة عن تطبيق السلطة الحكومية أو الوجود السياسي للدولة. وسواء تناولت الجغرافيا السياسية دراسات الأقاليم السياسية الموجودة على سطح الأرض، أو الاختلافات

والمشابهات الإقليمية في الشخصية السياسية ومعرفة أصولها، أو تحليل مشاكل الحدود السياسية، أو دراسات كيانات الدول وصفاتها ومدى قدرتها ودورها في الأمن السلم الدوليين... فان الجغرافيا السياسية: هي علم دراسة تأثير الجغرافيا في حيات الدول وسياساتها انطلاقا من معطيات الرقعة الجغرافية (المكان).

مناهج البحث في الجغرافيا السياسية:

يوجد اتجاهان واضحان في دراسة الجغرافيا السياسية: **الأولى** يعتقد بوجوب البدء في الدراسات الأصولية (Systematic studies) التي تبحث في مفاهيم وأسس الجغرافيا السياسية وطرق البحث فيها وأهدافها حتى يمكن وضع قواعد خاصة بهذا العلم لتطبيقها بعد ذلك على دراسة الوحدات السياسية.

ويؤمن الاتجاه **الثاني** البدء في الدراسة الإقليمية (Regional studies) أي بدراسة الوحدات السياسية مباشرة من الوجهة السياسية. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه بأن البدء بدراسة الوحدات السياسية من وضع مفاهيم وقواعد عامة وأهداف لهذا العلم. ثم تطبق هذه الأسس بعد ذلك في الدراسات الإقليمية. ويؤيد هذا الفريق رأيه بأن البدء في الدراسات الأصولية أدى إلى وضع قواعد للجغرافيا السياسية ليس لها أساس في الواقع ولا تنطبق عليه.

ويدل تطور علم الجغرافيا على انه كان يسير في الاتجاهين: دراسة أصولية وأخرى إقليمية في نفس الوقت كما فعل كل من (ريتر وهمبولت).

تتعدد منهاج البحث المستخدمة في الجغرافية السياسية ، ويتوقف ذلك على موضوع الدراسة هل هي دراسة للدولة أم مشكلة سياسية دولية أو محلية ، أم دراسة للحدود السياسية ،أم دراسة أصولية للأقليات في العالم وغيرها من الموضوعات التي تعد ميادين لباحث الجغرافية السياسية.

وقد ظهرت مناهج متعددة لدراسة الجغرافيا السياسية: وهذه المناهج هي _ النهج الإقليمي، المنهج التاريخي، المنهج المورفولوجي، المنهج الوظيفي، ومناهج تحليل القوى، ونظرية جونز الموحدة، ومنهج النظام، ، والمنهاج البيئي أو الايكولوجي.

لكن تغيرت الصورة تماما في القرن العشرين مع تغير اتجاهات الجغرافيا السياسية، ومن ثم ظهرت مناهج جديدة تخدم أغراض هذا العلم. ويمكن أن نلاحظ أربعة مناهج لدراسة الجغرافيا السياسية، وقد وضحها هارتسهورن (Hartshorne) عام 1950 . وهي:-

1_ المنهج التحليلي لقوة الدولة.

2_ منهج الدراسة التاريخية.

3_ منهج الدراسة المورفولوجية.

4_ منهج الدراسة الوظيفية.

ويمكن أن نوضح السمات العامة لكل منها وبشكل موجز وكما يلي:

1_ المنهج التحليلي لقوة الدولة. (Analysis approach of the State)

ينظر هذا المنهج في تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها وتكتلاتها مثل جوانب الطبيعية ، وموارد الثروة الاقتصادية ، والثروة البشرية ، ووسائل النقل والمواصلات من حيث حجم الشبكة وكفاءتها وربطها جميع أجزاء الدولة" وكذلك عدد السكان وخصائصهم ، والنظام السياسي ، والموقع الجغرافي النسبي والفلكي وأثره على تنوع الموارد الاقتصادية ، وشكل الدولة وحدودها ، وأثر البيئة الجغرافية على علاقاته السياسية الداخلية والخارجية.

يهتم بدراسة تحليلية لمكونات الدولة، وإظهار نقاط القوة والضعف بها. وإيضاح العلاقات التي تربط أجزائها، والتي تربطها بالدول المجاورة. وهذا المنهج في الواقع من المناهج المفضلة لدارسي علم السياسة. وكان هو النهج السائد في الجغرافيا السياسية الألمانية فيما بين الحربين العالميتين، وهو يؤدي إلى الجيوبوليتيكا بأسلوب واضح، ويسعى هذا المنهج إلى عمل تقدير لقوة الدولة في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد ساهم في هذا الميدان عدد كبير من غير الجغرافيين من أشهرهم جرمان، ويعتبر كوهين أحد الجغرافيين الذين ساهموا في تطوير منهج تحليل القوة في دراسة الجغرافيا السياسية. وليست قوة الدولة قاصرة على القوة العسكرية فقط وإنما تشتمل على عوامل أخرى غير العامل العسكري. والمنهج التحليلي الذي يظهر قوة الدولة يعتمد على دراسة كل من المقومات الطبيعية والبشرية وكما يلي:

الشق الطبيعي ويشمل دراسة الأبعاد الطبيعية مثل:

- دراسة الموقع وأثرة في قوة الدولة.
- دراسة التضاريس وأثرها في قوة الدولة.
- دراسة المناخ وأثرة في قوة الدولة.
- دراسة النبات الطبيعي وأثرة في قوة الدولة.
- دراسة المسطحات المائية وأثرها في قوة الدولة.

أما الشق البشري من مقومات الدولة فيشتمل على:

- دراسة سكان الدولة من حيث الكم والخصائص.
- دراسة استغلال الإنسان لموارده الطبيعية.
- دراسة طرق النقل واتجاهات الحركة داخل الدولة.
- دراسة الشكل السياسي للدولة وأثره في القوة والتماسك.

وقد كان المنهج التحليلي من المناهج الهامة في دراسة الجغرافيا السياسة حتى تم تحويره بوجهات نظر استعمارية من قبل الألمان، مما جعل الجغرافيون يبعدون عنه تماما فيما بعد لأن الغرض الأساسي من دراسة الجغرافيا السياسية هو البحث عن الرخاء والسلام بين الدول، وليس للمهاترات وإثارة المشكلات ودق طبول الحرب بين الدول. وتظهر عدة حقائق بالدول وسياساتها وخاصة من دراسة هذا المنهج، فيمكن الحكم على دولة ذات توجه قاري أو بحري وفقا لظروفها الاقتصادية، فمثلا: دولة مثل النرويج أو أيسلندا تعد دولا بحرية لأنها فقيرة الموارد. لذا اتجهت إلى البحر للبحث عن مصادر رزق لسكانها. وقد تستغل بعض الدول البحرية درايتها بشئون البحار لتسيطر على أجزاء من اليابس الغني مثلما فعلت بريطانيا واليابان.

وقد يؤثر عامل السكان على قوة الدولة أو ضعفها. فالدول ذات التجانس السكاني تبدو قوية. أما التي تنتابها عصبيات عرقية أو طائفية أو دينية فينتابها النفور، وتواجه عصيانا مستمرا من قبل هذه المجموعات البشرية خاصة إذا انعدمت روح التجانس. فأي مشكلة سياسية يمكن كشفها في دراسة هذا المنهج.

ثانيا_ المنهج التاريخي (Chronological Approach)

الذي يدرس نمو الدولة وتطورها حتى بلغت مرحلة النضج السياسي الحالي لها ، وتطور رسم حدودها السياسية ، والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها مثل مشكلة دارفور في السودان ، ومشكلة كشمير ، وأثر الاستعمار في كثير من دول العالم الثالث في قوة وضعف الدولة ، فالتحليل التفصيلي لدولة مثل إسرائيل لابد له من تفسير لتطور هذه الدولة ، وأثر هذا النمو على شكلها ووضعها السياسي الحالي ، ولكن هذا المنهج يجب أن يتناوله باحث الجغرافية السياسية بشكل يخدم موضوع دراسته ، ولا ينزلق وراء حجم ضخم من الأحداث التاريخية تبعده عن موضوعه ويصبح في هذه الحالة كباحث في التاريخ السياسي ـ، هذا فضلا على أن الجغرافي يجب ألا يخرج بإحكام عامة أو مبادئ نتيجة **دراسة حالات خاصة**. وكما يظهر من الاسم، فإن هذا المنهج يركز على التطور الذي انتاب الوحدة السياسية خلال تاريخها. فمن يتناول أطلسا قديما يلاحظ أن حدود الدول تغيرت كثيرا وخاصة إذا ما قورنت الوحدات السياسية في أواخر **القرن التاسع عشر** بمثيلاتها الآن في أواخر القرن العشرين.

فالدول تمر بمراحل نمو مختلفة، كما وضحها ريتر (Ritter). وهذا المنهج يركز على الماضي من اجل تحليل الأحداث السياسية والبحث عن جذور المشكلات التي تنتاب بعض الدول. وقد تلجأ الدول إلى خرائطها القديمة لإثبات أحقيتها في بعض الأراضي المتنازع عليها. وتعد دراسة ويتلسي (Whittlesey) عن التطور التاريخي ونمو دولة **فرنسا** من أفضل الأمثلة التطبيقية في مجال هذا المنهج. فقد تتبع هذا الجغرافي الشهير التطور التدريجي لفرنسا منذ مرحلة الطفولة وتكوين النواة (Coer) بجزيرة فرنسا النهرية بالقرب من باريس إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية. وربط بأسلوب شيق بين الامتداد المساحي والتغيرات البشرية، وكيف أن اللهجة الباريسية سادت كل فرنسا مع هذا التطور.

وركز ويتلسي على أهمية موقع نواة الدولة (Core)، وكيف أن خصائص موضع باريس الحصين وسماته بوجود حوائط صخرية تمثل قلاعا دفاعية جيدة وفرت لها الحماية. إضافة لموقعها في وسط حوض زراعي خصب جعلها رائدة في تحقيق وحدة الدولة.

3 _ المنهج المورفولوجي (The Morphological Approach)

يقوم هذا المنهج على تحليل أنماط الظاهرات السياسية للدولة وتراكيبها ، حيث يوجد نمط التنظيم السياسي الإداري داخل الدولة أو نمط التنظيم الإقليمي (كتل إقليمية) أو تنظيمات عالمية (اتحادات دولية) ، أما تركيب الظاهرات السياسية فتمثيل عواصم الدول وشعوبها ، ومواردها الاقتصادية ، وشكل الحدود السياسية ، والمشكلات التي تواجه المناطق **المختلفة**.

يهتم هذا المنهج بدراسة حجم الدولة وشكلها وموقعها وحدودها وموقع العاصمة ومنطقة النواة (Core) وخصائصها. كما يقوم بدراسة الحيز المساحي الذي تشغله الدولة على خريطة العالم، ويهتم أيضا بدراسة نظامها السياسي الذي يكوَن منظومة الدولة.

ويقوم المنهج المورفولوجي بتحليل الظاهرات السياسية للدولة من حيث أنماطها وتركيبها. ويقصد بالأنماط جميع التنظيمات التي يرجع تكوينها إلى اتفاق وتعاون الوحدات السياسية سواء كان هذا على مستوى وطني (أقسام أدارية داخلية) أو إقليمي (كتل إقليمية) أو عالمي (اتحادات دولية) أي أن هذا المنهج يركز على وصف وتفسير تحليلي للعلاقات الداخلية والخارجية للوحدة السياسية، من وجهة النظر السياسية في ضوء الجغرافيا. وتشمل الخصائص

المورفولوجية الخارجية على المساحة، الشكل، الموقع، والحدود. أما التقسيمات المورفولوجية الداخلية فتضم القلب، النواة، العاصمة، الأقاليم الحضارية، الأقسام الإدارية، السكان، القوة الاقتصادية، المناطق المتخلفة التي تعاني من مشكلات.

ويمكن دراسة تركيا مثلا: وإن الدراسة تركز على الرقعة الجغرافية التي تشغلها وأهميتها الاقتصادية ومراكز الإنتاج الرئيسية وخصائص السكان. ومن ثم تبرز مشكلة الأكراد في الإقليم الجنوب الشرقي للبلاد. ووقوع العاصمة (انقره) في وسط هضبة الأنضول تقريبا لكي تربط أجزاء الدولة. من خلال شبكة من الطرق والسكك الحديدية التي تمر في كل أنحاء البلاد، وكذلك معظم دول الجوار. وكذلك يوجد لديها موارد طبيعية ومن أهمها المياه تعتبر موردا هاما متوفر في كل أنحاء البلاد، وحتى تمتد بعض الأنهر وتصل إلى دول الجوار وخاصة سوريا والعراق.

ونظرا لكثرة سكانها وفقرها النسبي فنجد بعض السياسيين وبالأخص اتاترك واتباعية من العلمانيين يحاولون جاهدين الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة لكي تحصل على تسهيلات في تصدير منتجاتها الزراعية إلى هذه السوق الواسعة. وبفضل موقعها الاستراتيجي المطل على المضايق التي تتحكم في الأسطول الروسي جرى ضمها إلى حلف الناتو (NATO) ، وكان لذلك أثره على تركيا في الاستفادة من استخدام تكنولوجيا الغرب المتطورة وخاصة في الصناعات الحربية.

أما الحدود فنجد أن مشكلة الحدود البحرية بينها وبين اليونان والنزاع على بعض الجزر أوضاعها غير مستقرة وفي حالة تأهب عسكري دائم. وبما انه الموارد غير كافية وزيادة أعداد السكان، فان المهاجرين الأتراك ينتشرون في الدول العربية ودول غرب أوروبا.

وبما انه من الصعوبة تحقيق مبدأ المساواة بين سكان الدولة وهذا موجود في كل القوانين الوضعية بعض القصور ووجود النزعة الانفصالية لدى الأكراد. لذا أخذوا في إثارة القلاقل والمشكلات من اجل الانفصال وهناك كثير من قوى الشر تحرضهم على ذلك للنيل من الحكومة والشعب التركي ولإضعافهم، وبمرور الزمن وتعاقب الأحداث أصبحت تشكل مشكلة حقيقية تكلف خزينة الدولة سنويا مبالغ طائلة تنفق لمكافحة الانفصاليين العصات.

4 _ المنهج الوظيفي (Functional Approach)

يهدف إلى دراسة الدولة من حيث علاقاتها الخارجية والداخلية ، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كالمناخ ، والتضاريس ، والقوميات المتعددة ، أو جماعات الشعوب على الأنشطة السياسية للدولة ، وكذلك أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والاتصال ، ونمو الخدمات والمرافق وغيرها ، كما يدرس قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف الأوضاع الخارجية حولها ، ومشكلاته الإقليمية مع الدولة المجاورة. من هنا يهدف هذا المنهج إلى التحليل السياسي للوحدة السياسية من خلال الوظائف الداخلية والخارجية التي تؤديها.

هذا المنهج يهتم بالوظيفة التي تقوم بها الدولة أو الوحدة السياسية أو أجزاء من هذه الدولة ممثلة في محافظات أو بلديات أو أي تقسيم إداري آخر. وترتبط هذه الوحدات الإدارية ارتباطا وثيقا بالدولة مباشرة لا مع الدول الخارجية. وهذه الوحدات مرتبطة بالدولة الأم بصورة قوية وثيقة لأنها تكون جزء من هيكل الدولة "جسدها". وحتى تكون الدولة قوية، فأنها يجب أن تضم أجزائها برباط قوي وتدعم انتماء السكان إلى الأم، وأن يكون الولاء الأكبر للدولة الأم أكثر من الولاء

للجزء. ولكي تحقق الدولة ذلك يجب عليها **أن تنشر روح الانسجام والتماسك والمساواة في الحقوق والواجبات** بين كافة أرجاء الدولة. (وأن لا يكون جزء من الدولة يستقطب اهتماما اكبر من الجزء الآخر، أو العكس تهمل مجموعة بشرية عن باقي المجتمع). من هنا تزداد قوة الدولة وحيويتها، لأن حيوية الدولة مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية ولإدارية والسكانية للدولة ومدى اتصال الدولة بالدول الأخرى. من هنا نجد أن المنهج الوظيفي يهتم بدراسة اثر المكان في تقوية هذه العناصر أو ضعفها. وأثر الحكومة في حماية كيان أجزاء الدولة وقوتها من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية أو الثقافية وانعكاس ذلك على الظاهرة السياسية.

الوحـــدة السياســية

مقوماتها { الطبيعية والبشرية والاقتصادية}

تتكون الوحدة السياسية من ثلاثية تقليدية هي: **الأرض والأمة والدولة**، وقد ارتبطت دراسات الأرض بالتنمية والموارد، والقومية بالايدولوجيا، والدولة كآلية للتحكم والسيطرة، وعن الأمة كمستودع للإجماع السياسي، وهناك أفكارا وتفسيرات جديدة للبنية المكانية للدولة وموقعها **في الاقتصاد العالمي**.

وتنقسم أرض العالم التي تضم القارات بشقيها القديم والجديد إلى أكثر من (190) وحدة سياسية. **وما زلنا نتوقع من** سنة إلى أخرى ظهور وحدات سياسية جديدة على أنقاض الاستعمار والجديد الذي يتراجع ويفقد قدراته على التسلط. وكلما ظهرت مثل هذه الوحدات السياسية وتمتعت بالاستقلال الكامل من وجهة النظر السياسية، كان ذلك في مدعاة الزيادة في حجم العبء الذي تتحمله الجغرافيا السياسية.

وان كل هذه الوحدات السياسية القائمة منها والمتوقع قيامها ليست متساوية من حيث السمات والخصائص الجغرافية الطبيعية، ولا من حيث السمات والخصائص البشرية . ولكن فإنها مجتمعة تتفق من حيث المضمون الكلي لوجودها في المجتمع الدولي في عدة أمور هي:

1- الأمر الأول:

وهو وثيق الصلة بالكيان المادي للوحدة السياسية. ذلك إن لكل وحدة بالضرورة كيان قوامه مساحة من الأرض، وتكتسب هذه المساحة قيمتها من الموقع الجغرافي مرة ومما يتوفر فيها من موارد طبيعية يتاح للناس استغلالها بصورة من الصور مرة أخرى. ويحدد امتداد هذه المساحة وشكلها العام الحدود السياسية المقررة والتي تمثل **الإطار العام** الموضوع من أجل الفصل الملزم بينها وبين كل الوحدات السياسية المجاورة لها.

2-الأمر الثاني:

وهو وثيق الصلة بالناس وبالكيان البشري في الوحدة السياسية. ذلك إن كل وحدة تتضمن بالضرورة قطاعا من البشر عاش ويعيش على أرضها ويتلمس السيادة الكاملة عليها. وهو مشدود إليها بكل ولائه وإخلاصه لها ولوجودها. كم أنه يستظل بسيادتها ويجد منها وفيها الحياة المطمئنة والاستقرار. يُسخِر جهوده ونشاطه في الوجهة التي تستغل الموارد فيها وتستخدم أرضها من خلال تفجير منابع الثروة فيها.

وقد يكون العطاء من التضحية بالنفس دفاعا عن وجودها وكرامتها وصيانة لعزتها وترابها مسالة حتمية.

2- الأمر الثالث:

وهو وثيق الصلة بشكل توليفة النظام الذي يضبط حركة الحياة في الدولة. ثم هو السلطة التي تعلى سيادة الدولة وتكفلها وتحافظ عليها في مجتمع الدول. فالوحدة السياسية هي يد الشعب أو الأمة التي ترعى المصالح وتتولى أمر الدفاع المخلص عنها. وان الوحدات السياسية التي تثير انتبه الجغرافي ويدخلها في دائرة اهتمام الجغرافية السياسية، وتتألف من أرض ومن ناس ومن ظلم حاكم.

فالأرض أنها تشد ولاء الناس وأحاسيسهم وتستحوذ على نشاطهم. **وأما الأمة** فأنها تؤمن بحقها في هذه الأرض وسيادتها عليها وعلى كل موارد الثروة الطبيعية المتاحة فيها. **أما الدولة** فهي وسيلة الأمة لتأكيد حقها في الأرض أو لتأمين سيادتها عليها وترسيخ وضمان مصالحها فيها. ويكون **إلزاما** على الجغرافي أن يضع ذلك كله في صميم اعتباره,

ويهتم بدراسة الأرض مثلما يهتم بدراسة الأمة. وتكون هذه الدراسة المثلى في مجال الإلمام **بصفات وخصائص** الكيان المادي للوحدة السياسية، وبصفات وخصائص الكيان البشري فيها.

ولعل من الضروري أن يميز الجغرافي بعد ذلك بين نوعين من المقومات تستند إليهما الوحدة السياسية، وهذان النوعان هما:- المقومات الطبيعية والمقومات البشرية.

المقومات الطبيعية للوحة السياسية

وهي تهتم بالكيان المادي وكل ما يتصل بالأرض وصفاتها، ويقوم هذا التصنيف على الاعتماد على الظواهر الطبيعية كأساس عند تخطيط الحدود, التي ينبغي عليها وجود الدولة وتحديد مكانتها في مجتمع الدول ، **ومن العوامل التي تؤثر في** قيمة الدولة السياسية مجموعة من العوامل الطبيعية، التي لها أهمية في التأثير في تركيبها الطبيعي، كما أنه يبرز دورها ويجدد الأهمية في تكييف الصورة المركبة التي تتألف منها، إضافة إلى إن العوامل الطبيعية تساعد الباحثين والمخططين على دراسة ذلك التركيب الطبيعي للدولة لتتمكن من تقرير أهميتها ووزنها السياسي الدولي. إضافة إلى تعليل سهولة التوسع أو التعرض للهجوم أو مقاومة الحصار الخارجي. كما أن بنائها الداخلي يتوقف إلى حد كبير على بنائها الطبيعي من حيث نظام وتوزيع السكان وطاقتهم في استثمار مواردها الطبيعية.

والمقومات الطبيعية التي تؤثر في الدولة ووزنها السياسي متعددة أهمها:

أ_ الملامح المكانية Locational Features

الذي يتضمن كل من:

1- الموقع Location
2- المساحة (حجم الدولة Size)
3- شكل الدولة Shape

ب_ مظاهر اللاندسكيب الطبيعي Land Scape Natural (المظهر الخارجي الطبيعي)

ويتضمن:

1- التضاريس Relief
2- المناخ Climate

ج_ الموارد الطبيعية Natural Resources

وتتضمن:

1- التربة Soils:
2- الموارد المائية Water Resources
3 - الموارد المعدنية Minerals Resources
4- النبات الطبيعي Natural Vegetation
5- الثروة الحيوانية (الحيوانات البرية والأسماك).

أ_ الملامح المكانية:

1- الموقع الجـــغرافي:

هو مقدار إشراف الدولة على البحار أو عدمه، ومدى قربها أو بعدها من مناطق الموارد الحيوانية والأسواق الاستهلاكية ومدى التعرض للظواهر الجوية وأثر هذه الظواهر في الإنتاج. ويتضمن ذلك استعداد الإقليم للتوسع في شؤون المواصلات كالطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية. كما يتناول الحديث عن الموقع الجغرافي أيضا ومدى صلاحيته واتساعه في تحقيق وتوفير العمق السوقي, أي عمق وانتشار التوزيع للمراكز العسكرية.

أ- **الموقع الفلكي:** يقصد بالموقع الفلكي الموقع بالنسبة لدوائر العرض **وخطوط الطول** وكما هو معلوم فأن الكرة الأرضية تقسم إلى (180) **دائرة عرض**.

ودوائر العرض تقسم إلى قسمين، موازية لخط الاستواء الذي يقسم الكرة الأرضية إلى قسمين متساويين **أي دائرة عرض (صفر/0 ْ). و**(90 ْ) دائرة عرض شمالية, و(90 ْ) دائرة عرض جنوبية، وهناك (5) **دوائر** عرض تمتاز على دوائر العرض الأخرى بميزات خاصة بها دعت إلى تسميتها بدوائر العرض الأساسية، وهي: خط الاستواء، مدار السرطان، مدار الجدي، الدائرة القطبية الشمالية، والدائرة القطبية الجنوبية. وميزتها *تبرز* لأهميتها الفيزوغرافية للكرة الأرضية. دائرة عرض (23.5 ْ) شملا { مدار السرطان } ومثلها جنوبا { مدار **الجدي** } **ودائرة عرض** (66.5 ْ) شمالا { الدائرة القطبية الشمالية } ومثلها جنوبا { الدائرة القطبية الجنوبية } **أما دائرتا عرض** (90 ْ)**شمالا و**(90 ْ) **جنوبا** فهما يمثلان القطبين الشمالي والجنوبي على التوالي. **لاحظ الشكل رقم** (أ)

اما خطوط الطول: **وتتألف خطوط الطول أو أنصاف دوائر الطول من** (360) خط متساوية الطول فيما بينها، ومتعامدة على خطوط العرض وتلتقي كلها عند القطبين. ويعد خط الطول (0) الذي يعرف بخط غرينج نسبة إلى مرصد غرينج المار به في مدينة لندن، بداية لتلك الخطوط الطويلة. ويعد الخط (180) المقابل لخط غرينج والمتم له من الجهة الثانية من الأرض, نهاية لتلك الخطوط. وينطبق على هذا الخط ولمسافة كبيرة خط التاريخ الدولي. وتشغل البحار والمحيطات (71%) **من مساحة** الكرة الأرضية أي ما يعادل (362) مليون كم2. وتشغل القارات والجزر التابعة لها **حوالي** (29%) من مساحة الكرة الأرضية أي ما يعادل (148) مليون كم2.

ويدعى النصف الشمالي للأرض بالنصف القاري (60%) من مساحة هذا النصف تشغله القارات والجزر التابعة لها، والباقي وهو (40%) تشغله البحار والمحيطات.

كما يدعى النصف الجنوبي بالنصف المحيطي لأن (82%) من مساحة هذا النصف تشغله البحار والمحيطات، والباقي وهو (18%) تشغله القارات والجزر التابعة لها.

تتألف اليابسة على سطح الأرض من (7) قارات ومن الجزر التابعة لها، وهي قارة آسيا، قارة أفريقيا، قارة أوروبا، قارة أمريكا الشمالية، قارة أمريكا الجنوبية, قارة أوقيانوسيا (أي القارة المحيطية) والقارة القطبية الجنوبية (أنتاكتيكا).

ويتألف القسم المائي من سطح الأرض من (5) محيطات يتبع كل منها عدد من البحار الداخلية والخارجية، وهذه المحيطات هي: المحيط الهادي (الباسيفيكي)،

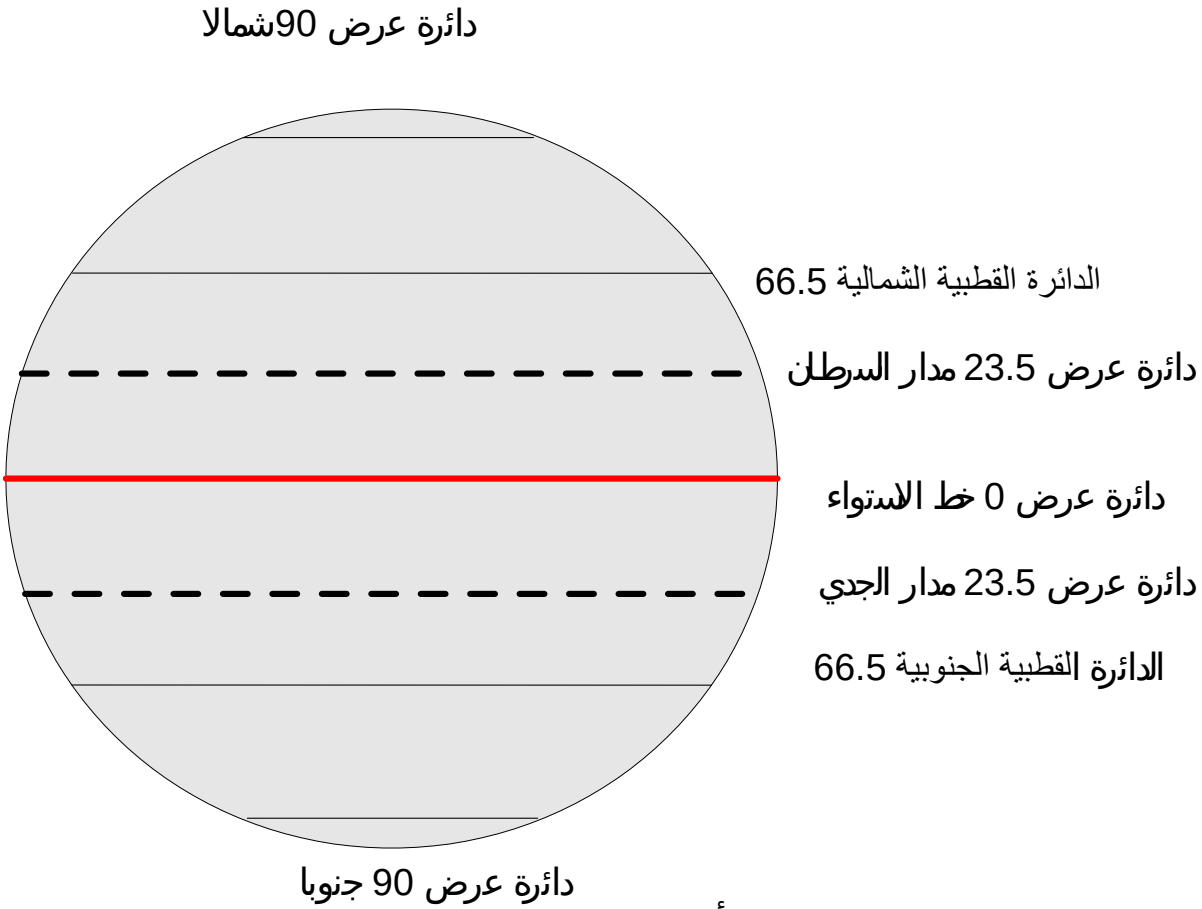

شكل رقم (أ)

المصدر: أطلس العالم، حلب/ سوريا _ 1998

والمحيط الأطلسي (الأطلنطي)، **و**المحيط الشمالي أو المحيط القطبي الشمالي، والمحيط الجنوبي أو المحيط القطبي **الجنوبي**.

وتتمثل الأهمية الخاصة لهذا التقسيم في متابعة تأثير الموقع في الأوضاع المناخية بالدرجة الأساس وانعكاساتها على مجمل الجغرافيا الحيوية للأقاليم، وعلى النشاط الاقتصادي والوضع السياسي والمركز الدولي بالتالي. فعند تقويم العناصر السوقية العالمية لموقع أية وحدة سياسية يؤخذ بعين الاعتبار الامتداد العرضي للمكان (الفلكي) فكلما تنوعت دوائر العرض نتيجة للامتداد أو الاتساع تنوعت الخصائص المناخية للأقاليم أو الوحدة السياسية. فالتنوع في دوائر العرض يعني **التنوع في** المناخ والتنوع في النشاط الزراعي، والتنوع في النشاط النشاط الاقتصادي بالتالي. وهذا بالتالي يقود الدولة إلى مكانة الدول المكتفية ذاتيا أي بلوغ الدول حالة القوة نتيجة هذا الموقع.

ودوائر العرض إذن بسبب تأثيرها في اختلاف الصفات المناخية من جزء لآخر من سطح الأرض، تؤثر بدورها في النشاط لسكان الدول، وكلما كانت دوائر العرض متعددة أدى ذلك إلى التنوع في الظروف المناخية ومن ثم أعطى **فرصة** للدولة في التكامل بين أجزائها، كما هو الحال بين أجزاء الوطن العربي الذي يتنوع فيه المناخ.

كما أن للموقع الفلكي في الجهات القطبية والاستوائية أثرا كبيرا في المناخ الذي يؤثر بدوره في الإنتاج ألغابي

والرعوي والزراعي والمعدني. وتكاد تقتصر أهمية الجهات القطبية على استخراج بعض المعادن، ولا يمكن قيام النشاط الزراعي بها كما أن عدد السكان قليل جدا، ولذلك فليس من المتوقع نشوء دول عظمى في المناطق الاستوائية أو القطبية لضعف الإنتاج.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاتساع المكاني بالنسبة لدوائر العرض يخلق الدول العظمى. ولو قرأنا خريطة العالم قراءة دقيقة في الماضي والحاضر لوجدنا الوحدات السياسية من الدولة الإسلامية من زمن الخلفاء الراشدين، والامويين، والعباسين، وانتهاء بالدولة العثمانية _ ثم اليونانية، والرومانية، وبريطانيا العظمى. وحديثا يؤكد هذه الحقيقة إذ يكاد نصف الكرة الشمالي أن يكون محتكرا للدول العظمى كما موجود الآن _ كالولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفيتي، وجمهورية الصين الشعبية وغيرها.

ب _ الموقع البحري: تؤثر البحار والمحيطات تأثيرات بالغة في قوة الدولة، وتزيد من أهميتها وترفع من مكانتها في الخريطة السياسية. فالملاحظ أن الدول العظمى في العالم منذ أن عرف الإنسان الملاحة هي دول بحرية سواء كان ذلك بصورة كبيرة أو على نطاق ضيق وأنها سيطرت على البحار، وقامت بالاستكشافات الجغرافية، وسيطرة على التجارة العالمية، وتوسعت فيها. كما قام العرب ومنهم الفينيقيون، وكذلك الإغريق والرومان، وبعد ذلك هولندا، والبرتغال، والنرويج، وبريطانيا. ولا توجد دولة عظمى حاليا إلا والشخصية البحرية هي الطاغية عليها.

ويحدد موقع الدولة من البحار والمحيطات على تحديد مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية. وتوصف الدول التي تقع على مسطحات مائية واسعة بأنها دول بحرية.وإن الدول التي تطل على كتلتين أو أكثر من الكتل المائية كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا والسعودية أو الدول الأرخبيلية مثل: أندنوسيا واليابان وبريطانيا، لها ميزة موقعيه تفوق الدول ذات البحر الواحد مثل: موزنبيق وبيرو والجزائر على سبيل المثال, أو الدول القارية المقفلة كأفغانستان وبوليفيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها التي لا تستطيع أن تنفذ إلى البحر إلا عن طريق أرض أجنبية مما يجعلها تواجه باستمرار مشكلات الاتصال ببقية العالم الخارجي. لاحظ الشكل (رقم1). وتوجد دول تقع على البحر ولكنها مع ذلك تعاني من العزلة لبعدها عن الطرق التجارية العالمية الرئيسية, مثل: الإكوادور وبيرو وشيلي الواقعة على الساحل الغربي لأمريكا الجنوبية قليل الأهمية.

وهناك أقاليم في العالم تكتسب بحكم موقعها أهمية إستراتيجية (سوقية) خاصة مما يزيد من قوتها، وهذه الأقاليم تشتمل على ممرات مائية تصل بين بحرين مثل: الدردنيل ومضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز وقناة السويس وقناة بنما.

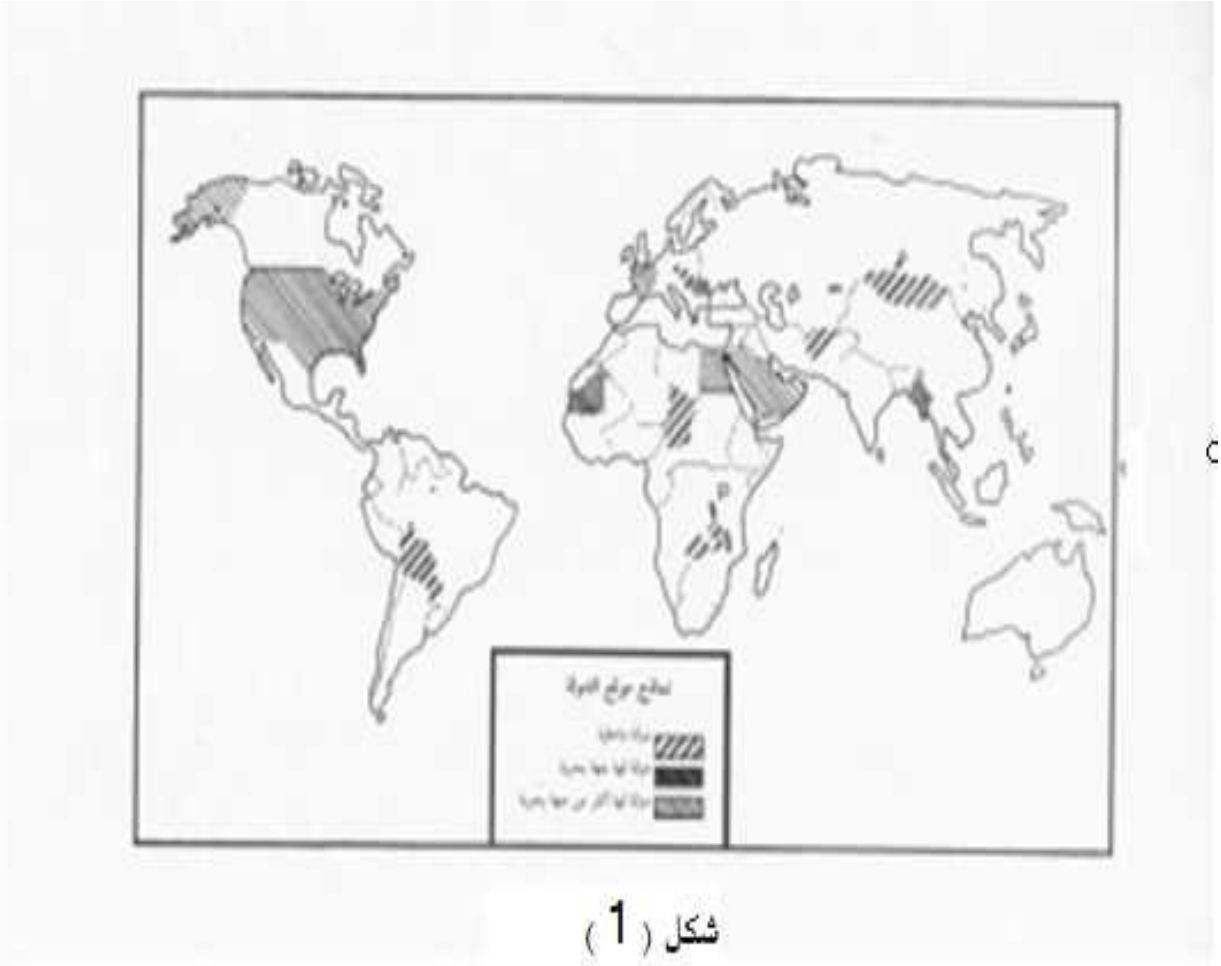

شكل (1)

ج_ الموقع القاري: يتيح الموقع القاري فرصا محدودة جدا للدولة، إن هذا النمط من **المواقع** يشكل عبئا كبيرا على الدولة إذ يحرمها من فرص الاتصال بشكل مباشر مع أي دولة عدا الدول الملاصقة لها في الحدود. مما يجعل الاعتماد على الدول المجاورة كبير جدا لا سيما من يمتلك منها منفذا على البحر. مما تضطر الدول **المقفلة أرضا إلى بناء** قوة برية وجوية متميزة تعوض عن نقطة الضعف الرئيسية من حرمانها الإطلال على البحر، ومما يزيد من مشاكل هذا النمط في **مواقع الدول** بارتفاع عدد الدول المجاورة.

فنجد إن هذه الدول تسعى قدر طاقتها للوصول إلى البحر لأنه الوسيلة التي تربطها بالعالم الخارجي. ولذلك جاهدت **بعض الدول** الأوربية التي لم يكن لها سواحل على البحر في الحصول على سواحل. مثل: بولندة التي وصلت إلى البحر البلطي عن طريق الممر البولندي، ويوغسلافيا التي وصلت إلى البحر الادرياتي عن طريق شبه جزيرة أسترا. **أما النمسا** والمجر وتشيكوسلوفاكيا وسو يسرة فلم تستطيع الوصول إلى البحر إطلاقا ولذلك فهي دول قارية. ومثلها في آسيا لاوس ومنغوليا ولنيبال وأفغانستان. ومنها في أفريقيا، مثل: مالي والنيجر وتشاد وفولتا العليا وأفريقيا الوسطى وأوغندا وملاوي وروديسيا وبتسوانا ولسوتو وزامبيا. وفي أمريكا الجنوبية بوليفيا وباراغواي **لاحظ الشكل** (رقم 2).

والدول الحاجزة هي دول صغيرة الحجم بين دول ضخمة، مما حدا بهذه الدول من السعي للوصول إلى البحر **سواء** بالطرق السياسية أو القانونية أو الدبلوماسية ومنها:

1- الاستفادة من الملاحة النهرية الدولية: ترتبط هذه الفكرة بالقانون الطبيعي التي تعد الأنهار طرقا حرة أوجدتها الطبيعة لخدمة الإنسان. وقد حدد مؤتمر فينا (1815) حرية الملاحة في الأنهار الدولية، وقد طبقت هذه القرارات على نهر الراين، وطبقت عام (1956) على نهر الدانوب وهكذا في العديد من الأنهار الدولية.

2- **حق المرور**: ويقضي بأحقية الدول القارية بالمرور عبر الأراضي للدول المجاورة الساحلية للوصول إلى البحر, **وقد نظم مؤتمر برشلونة عام** (1921) هذا الحق.

3- المنطقة الحرة والميناء الحر: بموجب هذا تقتطع أو تخصص منطقة معينة من أحد موانئ الدول الساحلية لتوضع تحت تصرف الدولة القارية المجاورة وتعفى بضائعها من الرسوم الجمركية.

4- الرواق: وهو عبارة عن شريط من الأراضي يمتد عبر أراضي دولة ساحلية ويتصل بأحد المرافئ وتنتقل سيادته **إلى الدولة** الداخلية، وعليه فأن محاولة سر الرواق تعد مخالفة دولية.

شكل رقم (2) الدول القارية في العالم (الحبيسة)

2 _ المســـــاحة:

تعتبر المساحة أو حجم الدولة من المعايير المهمة لقوتها وأهميتها، فالمساحة الواسعة تعني شمول مقادير من الموارد أكبر مما تشمله المساحة الصغيرة, كما تسمح باستيعاب عدد أكبر من السكان، وفي نفس الوقت تهئ الإمكانيات والفرص للإنتاج المتنوع مما يضمن بدورة توازنا أفضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة. فالمساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم على ترابها الدولة, والتي يدافع عنها سكانها من أبناء شعبها ضد كل من يريد أن ينقص من مساحتها أو يمس سيادتهم على ترابها. إلا أن المساحة قد لا تكفي حتى تكون مقياساً فاصلاً في تقرير القوة الكامنة للدولة، فقد يكون الجزء الأكبر من بعض الدول الواسعة عبارة عن ارض صحراوية أو جبلية أو جليدية أو استوائية غير منتجة, فضلاً عن وقوفها في سبيل النقل أوفي سبيل الدفاع وكذلك التنمية التي تحتاج إلى رأسمال وجهود كبيرة، كما هو الحال في أو كندا أو أستراليا.

لكن الاتساع الكبير للدولة من وجهة النظر الجيوبوليتيكية، قد يكون عنصراً حيوياً، وفي كل المجالات السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والثقافية، والعسكرية وبالأخص قدرتها العالية على مقاومة العدوان من حيث انه يوفر ميزة الدفاع في العمق (Defense in depth) إذ يصبح للمساحة الكبيرة فوائد إستراتيجية تمكنها من استدراج العدو لكسب الوقت لمعاودة تنظيم القوات ثم القيام بهجوم مضاد لاستعادة ما فقد ولدحر العدو. وهذه الميزة متوفرة في الوطن العربي الذي تبلغ مساحته (14) مليون كيلومتر مربع، ويمكن استثمارها في دحر أي عدوان وخاصة العدو الصهيوني الذي يتحين الفرص لاحتلال المزيد من الأراضي العربية. على أن تكون الجهود العربية موحدة وينظر إلى الوطن العربي رقعة واحدة.

وتكفل المساحة الكبيرة امتيازاً عسكرياً آخر، ذلك انه إذا حدث وهزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع والسيطرة عليه، لا سيما إذا كانت الكثافة السكانية عالية، ومثل على ذلك – يستحيل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتل الصين لو أنها انتصرت عليها، لأن ذلك سوف يتطلب إيجاد قوات أكثر مما تمتلك أمريكا.

وهكذا صمدت روسيا أمام غزو نابليون في مطلع القرن التاسع عشر، وكذلك أمام الغزو الألماني في الحرب العالمية الثانية.كما استطاعت الصين مواصلة الدفاع والمقاومة أمام الغزو الياباني بفضل المساحة الكبيرة، ومهما يكن فان المساحة الكبيرة كانت العامل الحاسم في دحر الغزاة وهزيمتهم.

وتتيح المساحة الكبيرة الفرصة لإرساء المنشآت الاقتصادية والمراكز الحيوية للصناعات المختلفة بعيداً عن حدود الدولة، ليمكنها من وضعها بعيداً عن ضربات العدو ويمكنها الدفاع عنها، كما بالإمكان صد القوات الغازية عند الحدود قبل الوصول إليها، ويكفل هذا ميزة استراتيجيه هامة.عكس الدول الصغيرة التي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء. فكم من الدول صغيرة الحجم مساحةً وسكاناً، حققت تقدماً اقتصادياً واجتماعياً ولكن نظراً لضالة الحجم لم تتمكن هذه الدول من الوصول إلى مصاف الدول العظمى. فسويسرا تاريخياً حققت مركزاً ممتازاً واستفادت من الموقع الجغرافي والحماية الطبيعية التي وهبتها إياها الطبيعة من تضاريس اغلبها جبلية وتفوقها على كل أوروبا. ولكن ضالة حجمها وقلة عدد سكانها حالة دون تناميها كقوة وخروجها إلى بقية أوروبا كدولة قوية أو كإمبراطوريات أوروبا الأخرى.

ومع ذلك فإن المساحة وحدها لا تؤهل الدول لأن تكون دول عظمى أو حتى دول قوية، فحسب بل هي تركيب نوعي أيضاً. ذلك من خلال علاقتها المترابطة المتداخلة بالعنصر الثاني إلا وهو السكان. فالمساحة والسكان صنوان لا ينفصلان

في جسم الدولة – وعلى هذا الأساس لم يستطيعوا الباحثين التوصل إلى معرفة المساحة المثالية للدولة، غير أنهم لا يختلفون أيضا في إن المساحة الواسعة شئ مرغوب فيه من قبل الدول منذ القدم وحتى الوقت الحاضر. لذلك فقد قسمت الدول على أساس المساحة أو الحجم إلى:

1- دول عملاقة (Giant states) التي تزيد مساحتها عن (6) ملايين كم2 مثل: الصين، الاتحاد الروسي، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، البرازيل.

2- دول ضخمة (Outsize states) والتي تتراوح مساحتها من(5,2 – 6) ملايين كم2 – مثل: الجزائر، السودان، الهند، الأرجنتين.

3- دول كبيرة جداً (Very large states) والتي تتراوح مساحتها بين (25 ,1- 5 ,2) مليون كم2 وتشتمل على دول – مثل: اندونيسيا، منغوليا،إيران، السعودية، ليبيا، تشاد، النيجر، المكسيك، بيرو.

4- دول كبيرة الحجم (Large states) والتي تتراوح حجومها بين (650,000 – 1, 250, 000) كم2 – مثل: بورما، الباكستان، تركيا، مصر أثيوبيا، أنغولا، تنزانيا، جنوب أفريقيا، زامبيا، مالي، موريتانيا، موزنبيق، ناميبيا، نيجيريا، بوليفيا، شيلي، فنزويلا، كولومبيا.

5 - دول متوسطة الحجم (Medium states) والتي تتراوح حجومها بين (250, 000 – 650, 000) كم2 – مثل: ماليزيا، نيوزيلندة، الفلبين، اليابان، فيتنام، لاوس، أفغانيتان، العراق، اليمن، الصومال،ساحل العاج، زمبابوي، الغابون، بوركينافاسو، بتسوانا، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، الكونغو، كينيا، مالاكاسي، المغرب، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، يوغسلافيا، بولونيا، السويد، فنلندا، النرويج، الإكوادور، باراغواي.

6- دول صغيرة الحجم (Small states) والتي تتراوح حجومها بين (125 ألف- 250 ألف) كم2 – مثل: كمبوديا، النيبال، عُمان، سوريا، غينيا، أوغندا، السنغال، تونس، اليونان، رومانيا، تشيك، سلوفاك، ألمانيا، بريطانيا، نيكاراغوا، أورغواي، سورينام، غوايانا.

7- دول صغيرة جداً (Very small states) والتي تتراوح حجومها بين (125 ألف و25 ألف) كم2 – مثل: كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، تايلند، سيراليون، سيلان، تايوان،ماينمار،الأمارات المتحدة،الأردن،لوسوتو،مالاوي، بنين، بورموندي، توغو، راوندا، سيراليون، بلغاريا، هنغاريا، النمسا، هولندا، إسلندا، البرتغال، بلجيكا، ألبانيا، ألمانيا، الدنيمارك، سويسرا، كوبا، بنين، هندوراس، هاييتي، غويانا الفرنسية، دومنيكان، غواتيملا، كوستاريكا.

8- دول قزمية (Micro states) والتي يقل حجم كل منها عن (25 ألف) كم2 وهي – مثل: بوتان، سنغافورة، هونغ كونغ، قطر، البحرين، الكويت، لبنان، فلسطين، قبرص، مالطة، جزر القمر، غامبيا، الفاتيكان، لوكسمبورك، موناكو ترينيداد وتوباغو، بولينيزيا الفرنسية، فيجي، كاليدونيا الجديدة، بليزا، ربئينون بورتوريكو، موريس، سيوازي لاند، سكيم، كاليدونيا.

ولكي نكون فكرة واضحة عن كيفية توزيع دول العالم بحسب مساحتها إلى الأقسام يمكن أن نلاحظ الجدول رقم (1) والذي يتضح فيه أن الدول العملاقة والكبيرة جدا في العالم التي تزيد مساحة كل منها على (2.5) مليون كم2 ، لا تشكل أكثر من 7% من مجموع دول العالم.

أما الدول الصغيرة والصغيرة جدا والتي تتراوح مساحتها بين أقل من 25 **ألف كم2** و250 **ألف كم2**، فإنها تشكل الأغلبية، إذ تبلغ نسبتها حوالي 55% من دول العالم أي أنها أكثر من نصفها.

أما الدول المتوسطة الحجم والتي تتراوح أحجامها بين 250 _ 650 **ألف كم2**، فتبلغ نسبتها 19,20%، وهي نسبه تماثل النسبة التي تشغلها الدول الكبيرة جدا والكبرى التي تتراوح بين 650 **ألف** و2,5 مليون كم2.

جدول رقم (1)

النسبة المئوية التي تحتلها الدول بحسب نوع حجمها من دول العالم.(21م)

نوع الحجم	النسبة المئوية
دول عملاقة المساحة	3,97
دول كبيرة جدا	2,64
دول كبرى	7,28
دول كبيرة	11,92
دول متوسطة	19,20
دول صغيرة	12,58
دول صغيرة جدا	24,50
دول قزمية	17,88

وإذا نظرنا إلى هذا التقسيم من زاوية أخرى، نرى أن المساحة لا تتفق دائما مع قوة الدولة ووزنها السياسي في العالم، فعلى سبيل المثال: تبين أن الدول العملاقة في مساحتها تضم ستة أقطار اثنان من الدول العظمى هما الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، ودولتان ناميتان هما البرازيل واستراليا، والخامسة من الدول الغربية الصناعية لكنها لا تتمتع بقوة دولية هي كندا، والسادسة هي الصين التي تعد أضخم دولة في العالم سكانيا, تنتهج سياسة اشتراكية خاصة بها، لكنها لا تعد من دول العالم العظمى. وهكذا يمكن ملاحظة هذا التباين في القوة بين الدول في كل صنف من أصناف الدول حسب حجمها.

3 –شكل الدولة:

فالشكل مهم للدولة، فمن صالحها أن تكون ذات شكل مندمج لأنه مهم للدفاع فكلما كانت الدولة أقرب إلى الشكل المنتظم، كلما كانت حدودها قصيرة بالنسبة لمساحتها، وكانت النقاط التي تتعرض منها للغزو الخارجي قليلة. والشكل المناسب المطلوب للدولة هو الشكل الدائري أو القريب من الدائرة التي تمثل العاصمة نقطة المركز فيه، وتعد فرنسا دولة مثالية من هذه الناحية، وتعتبر سويسرا وهنغاريا واسبانيا والعراق ومصر دولا قريبة من المثالية.

ويلاحظ ضمن دراسة شكل الدولة عندما توجد جيوب لدولة في دولة أخرى مما يكون رأس جسر (Bridge Head) لها في أراضي **دولة مجاورة**، ومثال على ذلك الامتداد الطولي لأفغانستان نحو الشرق بين كل من الاتحاد الروسي **ولباكستان**، والممر البولندي نحو البحر البلطي، وكذلك الامتداد السويسري جنوبا نحو ايطاليا.

ويطلق على المناطق التابعة لإحدى الدول وتقع في دولة أخرى اسم الجيب. وهذه المناطق في العادة صغيرة **المساحة جدا**، إلا أن بعضها قد يكون ذا مساحة كبيرة نسبيا مثل : برلين الغربية التي كانت تابعة قبل توحيد الألمانيتين لألمانيا الاتحادية وتقع وسط ألمانيا الشرقية والبالغة مساحتها (300 كم2) ويمكن اعتبار بنغلادش قبل انفصالها **مثالا أخر على ذلك،كما أن المطقة** البلجيكية الموجودة في هولندة، **أظر الشكل** (رقم 3) وكذلك لسان كابريفي (Caprivi) **التابع** لناميبيا والذي يقع بين انغولا وزامبيا في الشمال وروديسيا وبوتسوانا في الجنوب، والذي خطط ليصل زامبيا بنهر الزمبيزي. ولا شك أن التداخل في حدود الدول**سواء كان في صورة ألسنة أو مناطق معزولة داخل الحدود الأخرى، أو** جيوب، يؤدي إلى ضعف عام في الدولة في تلك المناطق الهامشية ما لم يكن السلام مستتبا، بحيث تصبح هذه المناطق البعيدة ذات اتصالات سهلة مع الوطن الأم عبر الدولة المجاورة ويتم ذلك باتفاق معين بين الدولتين. وعند النظر إلى **خارطة العالم نجد أن أشكال الدول على النحو التالي** :

شكل رقم (3) بعض مظاهر التطرف في الأشكال السياسية

أ- الدول ذات الشكل المندمج (Compacted States)

وهي الدول التي تأخذ شكلا هندسيا مربعا معينا أو دائريا، وتتميز بتماسك أجزائها، بحيث لا تفصل أجزائها بعضها عن بعض فواصل أو نتوءات، أو أن تكون أجزاء من أراضيها معزولة وراء أراضي دول أخرى.

مثل:- فرنسا، وسويسرا، والمجر، والبرغواي، والنمسا، ورومانيا، والعراق، **ومصر**، والمكسيك... **والخ**. وهذا الشكل يساعد الدولة على مد شبكات المواصلات واتصال العاصمة بجميع أطراف الدولة وهذا بدوره يساعد على حفظ الأمن وسرعة الدفاع عن الوطن. كما انه يقلل صعوبات السفر والنقل داخل الوحدة السياسية. ويخلق نوعا من التماسك الداخلي

لأنه يساعد على تسهيل الاتصال بين المركز والأطراف وبين المراكز الثانوية بعضها مع البعض الآخر وبينها وبين المركز الرئيسي.

وفي حالة الحرب تصبح السيطرة على جميع أجزاء الدولة من المركز أمرا سهلا، والجيش الذي يتحرك داخل دائرة يقوى على قهر أي جيش آخر يتحرك حول هذه الدائرة، في حالة إذا كانا متكافئين.

كما يساعد الشكل المندمج على انصهار سكان الدولة في بودقة واحدة، ويؤدي هذا إلى تسهيل اشتراك جميع السكان في الإيمان بأهداف واحدة، وبالتالي تقوى المصالح المشتركة التي تربطهم، وتقوى الروابط التي تنمي الشعور القومي والوطني في الدولة.

ب_ الدول ذات الشكل المستطيل(Attentinated States)

يوجد نوعان من الدول المستطيلة الشكل: أحداهما دول تمتد على طول الساحل مثل: تايلاند وشيلي ماليزيا. انظر الشكل (رقم 4) وهذا النوع من الدول وخاصة تايلاند وشيلي، يعاني من عدم وجود خطوط سكك حديدية تغطي الدولة من أقصاها إلى أقصاها. فإذا كانت بعض الدول المستطيلة لديها بعض الطرق البرية التي تصل أجزائها فإن البعض الآخر يفتقر لهذه الميزة، ومنها موزنبيق والصومال وهذا ناجم من كون طولها **(6)** أمثال عرضها، فشيلي مثلا يبلغ طولها **(4160كم)**، بينما لا يزيد عرضها عن **(160كم)**. ومعظم هذه الدول تعتمد على الملاحة البحرية في الاتصال بين أجزاء الدولة، أما النوع الثاني من الدول المستطيلة، فهي الدول الداخلية مثل: لاوس وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وملاوي. وهذه الدول تتميز بوجود الحواجز والتي تمتد على طولها مما يعرقل وسائل المواصلات، وهذا بدوره ينعكس على شعور الشعب أو الشعوب التي تتألف منها هذه الدول.

كما يخلق الشكل المستطيل عقبات كثيرة في وقت الحروب، إذ أنه يؤدي إلى إطالة خطوط النقل والمواصلات، كما أنه يجعل من العسير الدفاع عن كل أطراف الدولة ويصعب عملية التحكم فيها من إدارة مركزية واحدة.

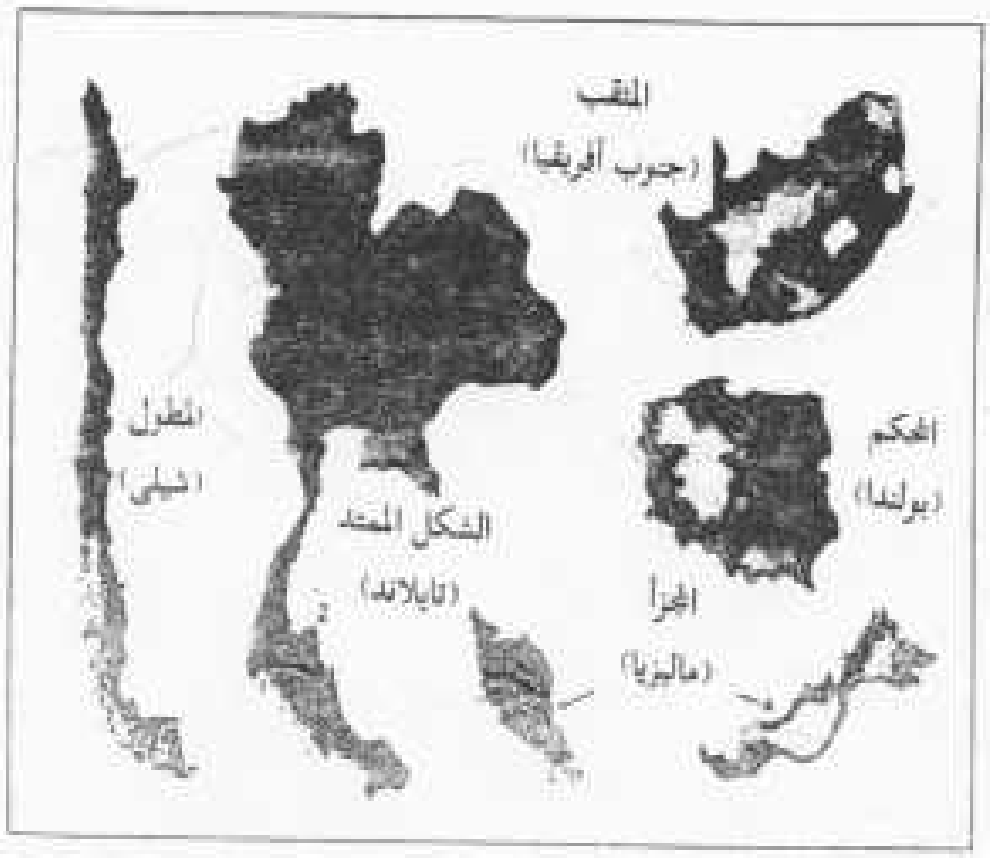

شكل رقم (4) اشكال الدول

ج _ الدول ذات الشكل المجزأ (Fragmented States)

وهي الدولة التي يكون إقليمها مكونا من جزئيين أو أكثر. وقد يحدث التجزؤ عن طريق العزلة بين إقليم الدولة بواسطة تغلغل ذراع بحري يمثل فصل جزيرتي فانكوفر ونيوفاوندرلند عن كندا، أو انعزال ولايتي ألاسكا عن الولايات المتحدة. أو أن الدولة التي تتكون من عدة جزر مثل الفيليبين واندونيسيا واليابان والبحرين وايطاليا وبريطانيا واليونان. إلا أن هذا الشكل على الرغم من كونه مجزأ، فإن بعض الدول استطاعت أن تعوض عنه وكذالك المشاكل التي تواجهها من جراء ذلك بواسطة تقدمها التقني أو لكونها ذات قوة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان.

أما الدول النامية والقليلة في خبراتها التقنية مثل الفيليبين واندونيسيا، فإنها تعاني من مشكلات المواصلات، وكذلك من مشكلات سياسية ومنها محاولات الانفصال عن أراضيها، كما هو الحال في قبائل المرور في الفيليبين وحركات الانفصال في سومطره بالنسبة إلى اندونيسيا.

إلا أن التجزئة الواسعة بواسطة البحر قد تسهل أكثر مما تعرقل سهول النقل في القطر الجبلي مثل اليونان واليابان، وهو نفس التأثير الذي تحدثه الاستطالة كما في شيلي والنرويج إلى درجة معينة.

د_ دول منكسرة :

تقوم هذه الدولة إذا وجد جزء أو أكثر في حالة انفصال جغرافي عن كتلة الدولة الأساسية، هذا ما في الباكستان قبل استقلال بنغلادش، والواضح وكذلك الهند بالنسبة لباكستان في شكلها القديم المنكسر قبل أن تنفصل، والواضح أن الانكسار ممكن أن يهدد امن **الدولة المنكسرة**.

ه_ دول مبعثرة:

هي الدولة الإمبراطورية التي تتوزع أجزائها في مناطق مختلفة من العالم، كما كان شكل الإمبراطوريات القديمة البريطانية والاسبانية والبرتغالية. حيث وجدت مستعمراتها في قارات مختلفة، وهذا الشكل لم يعد موجودا بعد انقضاء عهد الإمبراطوريات الاستعمارية.**اظر الشكل** (رقم 5)

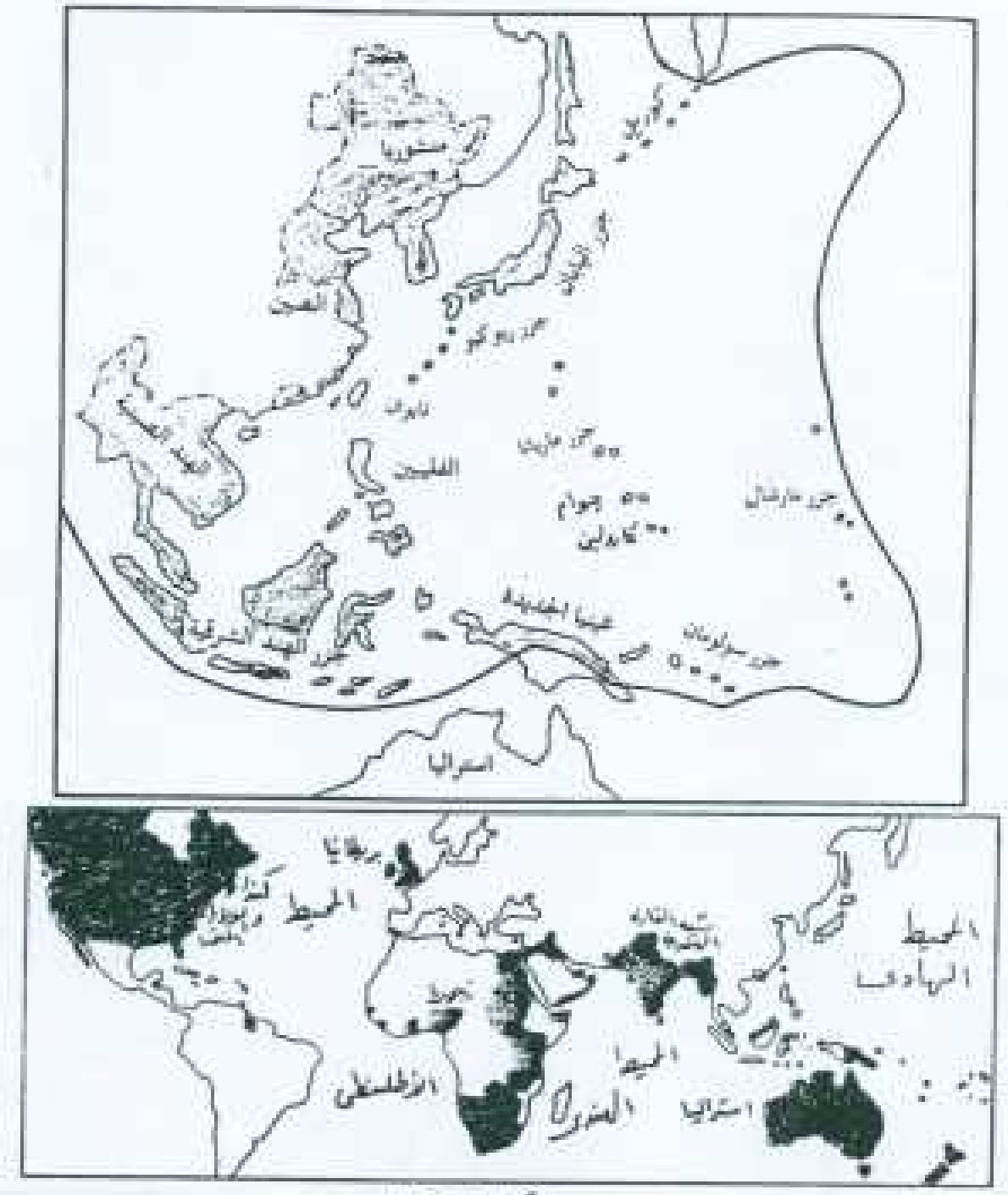

شكل (5)

الإمبراطورية اليابانية وبريطانيا العظمى فى أوج إتساعهما

ب_ مظاهر اللاندسكيب الطبيعي:

1 _ التضاريس:

عامل مهم من العوامل الطبيعية والمكونات الأساسية في نشوء الوحدة السياسية أو الدولة، وأكثر عناصر المظهر الطبيعي انتشارا وذات صلة بقوة الدولة، سواء كانت سهلا منبسطا أو أرضا جبلية وعرة أو هضابا، وتتصل الحيات السياسية والاقتصادية بهذا التوزيع. وهي من العوامل الطبيعية المؤثرة في التطور السياسي للأقاليم المختلفة التضاريس.فالأرض السهلية الملائمة المناخ _ هي الأصلح للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولن الجزء الأكبر من النشاط العالمي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا هو في الأراضي السهلية، إذا توفرت فيها ظروف المناخ الملائمة. لذا نجد معظم سكان العالم يقطنون الجهات السهلية وإن الجزء الأعظم من النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتقدم التقني والحضاري ينحصر في أراض منبسطة السطح. إذ ليس في هذه المناطق ما يعيق المواصلات.

والدول التي فيها أراض سهلية تستطيع أن توفر لسكانها حاجتهم من المواد الغذائية التي تنتجها الأرض.

ولأراضي السهلية تصلح لانتشار السكان كما في سهول السند (هو الهند) وسهول هوانغ (هو الصين) وسهول الميسيسيبي في (الولايات المتحدة الأمريكية) غير أن المناطق السهلية أكثر عرضة وأسهل للغزو الخارجي، إلا إذا ما توفرت أودية وأنهر عميقة أو مستنقعات واسعة.

وهذا ما حدا بالأباطرة القدماء إلى بناء حائط الصين العظيم لصد الرعاة المغول الذين عاشوا على أطراف بلاد الصين. ثم تكررت الخطوط الدفاعية الإستراتيجية في العصر الحديث مع خط (ماجينو) على الحدود (الفرنسية _ الألمانية) في السهل الأوروبي، ومع خط (بارليف) الذي بناه الصهاينة في صحراء سيناء على الضفة الشرقية لقناة السويس.

ولا شك أن التأثير المستمر للتطورات الهائلة التي حدثت في مجال الهندسة وتقنية الأسلحة كان وما يزال عظيما على العوامل الجغرافية وخاصة التضاريس الأرضية ولهذا التأثير أهمية كبيرة فيما يخص الحركات العسكرية. ومع كل ذلك نجد أن الجهات السهلية تتعرض للغزو والاحتلال أكثر من غيرها من أراضي الدول ذات الطبيعة الجبلية، وهذا ما جعل التخطيط العسكري للمعارك الحربية يحتاج إلى: وصف وتحليل سطح ساحات الحركات، الذي يشتمل على دراسة شاملة ودقيقة للتضاريس والظواهر البارزة، وحتى الناشئة عن عمل الإنسان كالبنايات والسدود والخزانات المائية، وضمن هذا يأتي وصف التربة ودرجة تحملها للمرور ودرجة الانحدار وخصائص المجاري المائية إضافة إلى توزيع وكثافة النبات الطبيعي وحجم جذوع الأشجار.

أما الدول الجبلية أو الأجزاء الجبلية من الدول فقد كانت ومنذ زمن طويل ملجأ تلوذ به الشعوب التي تنشد الحماية من أولئك الذين يتسلطون عليهم من القوى الخارجية. وتساعدهم في اتخاذها قواعد خصبة للمقاتلين المشاركين لمقاتلة الغزاة بحرب العصابات لتحرير بلدانهم ومنذ القدم، كما هو الحال في أفغانستان قديما وحديثا ويوغسلافية خلال الحرب العالمية الثانية، وفي شمال اليونان بعد الحرب، وقوات كاسترو في كوبا، وقوات التحرير الفيتنامية شمال فيتنام ضد القوات الأمريكية.

وتؤثر المناطق الجبلية في توزيع السكان وتعرقل المواصلات بين الأقاليم وتؤثر على الانسجام السياسي الداخلي للدولة. كما تشجع بعض الحركات الانفصالية على القيام بحركات تمرد ضد الحكومة المركزية. مما يؤدي إلى تمزيق الوحدة السياسية والتماسك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والوطني والقومي للدولة الواحدة، ويعرقل عجلة التقدم والتطور لتلك الدولة.

ومع كل ما كتب وقيل بشأن أنواع التضاريس يمكن أن نتوصل إلى خلاصة هي، أن الدولة التي تمتلك تنوعا في أنواع التضاريس، تكون ذات ميزات طبيعية هامة جدا، لأن هذا يساعد على امتلاك أنواع متعددة ومركبة من المنافع والفوائد الطبيعية والاقتصادية للمجتمع في تلك الدولة من خلال إقامة السدود لحجز المياه قي بحيرات اصطناعية لدرء مخاطر السيول وتوليد الطاقة الكهربائية (الكهرومائية) وتربية الأسماك وتلطيف الجو وبناء المراكز السياحية وتنظيم انسيابية المياه إلى الحقول الزراعية. كذلك وجود أنواع متعددة من الصخور التي يمكن أن تستعمل في مختلف الأغراض الصناعية والبناء وليوجود معادن متنوعة فيها.

2 _ المناخ:

من العوامل الطبيعية المهمة والمؤثرة في تطوير جميع الأوضاع في الدولة وبالأخص الوضع السياسي. حيث يؤثر المناخ في وجود النباتات والكائنات الحية، وفي حيوية الإنسان وقدرته على الحركة والنشاط، فقد نشأت الحضارات وانتشرت من الأقاليم ذات المناخ الدافئ المعتدل إلى الأقاليم الباردة نوعما خلال العهود الماضية.

ويتدخل المناخ بدرجة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد قيمة الدولة وكيانها السياسي، فبالرغم من تطور الفكر البشري في العصر الحديث إلا أن الإنسان لم يستطع أن يسيطر على المناخ سيطرة تامة. فإلى يومنا هذا ليس في مقدور الإنسان أن يحول اتجاه العواصف المدمرة التي تهب على دولة من الدول أو مدينة من المدن إلى جهة أخرى.

كما أنه لم يستطع أن يقلل أو يزيد من كميات الأمطار الساقطة على الأرض، وكميات الثلوج التي تشتد فيها البرودة حتى أن حياة الناس فيها تصبح مستحيلة أو على الأقل حية صعبة للغاية مثل الجهات القطبية أو الأجزاء شديدة الارتفاع. وتظل الأرض في هذه المناطق مغطاة بالثلوج لفترة طويلة من السنة، وبعضها تغطيه الثلوج طوال العام.

كما توجد في العلم أقاليم تمتاز بمناخ ملائم لمعيشة السكان ومشجعة على النشاط البشري في ميادين الزراعة والصناعة. وتقع هذه الأقاليم عامة في العروض المعتدلة الدافئة والمعتدلة الباردة.

ويعتبر المناخ المعتدل الدافئ ويسود معظم أجوائه الطقس الحار جاف صيفا ودافئ ممطر شتاءا، (الذي هو مناخ البحر الأبيض المتوسط) والمناخ الجاف في المناطق الصحراوية، لكن توفر المياه بكميات كافية لمزاولة الزراعة، وترى أقاليم صحراوية لا بأس بها من المساحة ساعدت على قيام التجمعات السكانية.

فأقدم حضارات العالم نشأت على هذا المنوال: وهي حضارة وادي الرافدين ووادي النيل والسند، والتي هي نتاج لمناخ صحراوي تتوفر فيه مياه الري اللازمة للزراعة عن طريق إقامة السدود والجداول لإتمام عملية الري.

أما في الجهات الاستوائية الحارة الممطرة فتكون التربة فقيرة بسبب استمرار غزارة الأمطار التي تؤدي إلى غسلها وعملية التحلل السريعة التي تسببها ارتفاع درجة الحرارة، وغزارة الأمطار لا تبقي من التربة إلا طبقة رقيقة من المواد العضوية لا تكفي للإنبات، وكذلك غزارة الأمطار تسهم إلى حد كبير في جرف التربة ونقلها من مكان إلى آخر. لذا مثل هذه المناطق تكون قليلة السكان بحيث لا يمكن أن تكون نواة لدولة قوية أو مهمة، وكذلك المناط الصحراوية والجبلية.

ومن كل ذلك يمكن القول إن الدولة التي يوجد فيها تعدد في الأقاليم المناخية، تكون لها عوائد اقتصادية أكثر لكونها واقعة على عدة دوائر عرض. لذا تكون أكثر تنوعا في الإنتاج الزراعي والصناعي وبذلك يكمل كل إقليم منها الإقليم الأخر، فالولايات المتحدة تتمتع بظروف مناخية متباينة حتى انه توجد بها نطاقات زراعية كاملة ترتبط بالظروف المناخية للدولة، وقد أعطى ذلك لهذه الدولة تنوعا كثيرا في منتجاتها الزراعية والصناعية، والتنوع في المنتجات له أهمية اقتصادية كبيرة للدولة.

وأن المناخ يؤثر في الاعتبارات العسكرية في أوقات الحروب تأثيرا مزدوجا في الجبهة الداخلية وفي جبهة القتال. ففي الاعتبار الأول يؤثر على قدرة الدولة في البنية الاقتصادية وعلى إعلان الحرب. لان الحرب الحديثة تثقل كاهل اقتصاد الدولة،لكثرة ما تتطلبه من تسليح وتجهيز ومعدات حربية....ولخ، ولذا يتطلب من السكان زيادة قدرتهم على الإنتاج وبكامل طاقتهم، وهذا له ارتباط وثيق بالظروف المناخية، وخاصة الإنتاج الزراعي والصناعي منه.

أما الاعتبار الثاني يؤثر المناخ في جبهة القتال وله أهمية أكثر من الأول. لان صحة وراحة المقاتلين وكفاءة قتالهم تعتمد إلى حد كبير على الظروف المناخية التي تسود في مناط القتال. ومثال على ذلك إن القيادة الألمانية لم تتمكن من أن تغزو بولندة إلا في شهر أيلول، حتى تتجنب الأوحال التي يمكن أن تتعرض لها الدبابات في الفترة التي تسبق ذلك الشهر. كما أنهم اختاروا شهر نيسان (أبريل) لغزو النرويج لأن هبوب العواصف التي يمكن أن تتخذ ستارا لتغطية الوحدات النازية الصغيرة المهاجمة حيث تشتد العواصف في هذا الشهر.

وقد ساعدت الأمطار الموسمية الغزيرة قوات جبهة التحرير الفيتنامية (الفيتكونك) في توجيه ضربات موجعة للقوات الأمريكية الغازية الغير مدربة على القتال في مثل هذه الأمطار. وإن مناخ الأقاليم المدارية بشكل عام وبكل ظروفه عائق طبعي لحركة الجنود وآلياتهم ومعداتهم، بما تتصف به من أمطار ورطوبة علية ونباتات وأشجار كثيفة وأوحال وضباب يحجب الرؤيا واعتلال صحة الجنود بتأثير كل هذه الظروف إضافة إلى الحرارة العالية والأمراض وتلف المواد الغذائية وصدأ الأسلحة والمعدات الحربية.

وفي هذا المجال يعبر جوتمن (Guttmann) عن هذه الحقيقة بما يلي:_ كنا لمدة طويلة من الزمن متحيزين ضد المناخ المداري الرطب الحار. لكن أظهرت الهند عدة مرات في تاريخها وفي الوقت الحاضر أيضا، بأن قطرا مداريا يمكن أن يرتفع ويأخذ مكانه المناسب بين القوى. وقد تظهر البرازيل برهانا آخر على تصميم الشعب للسيطرة على البيئة المدارية.

ج _ الموارد الطبيعية:

تمثل الإمكانيات والموارد الطبيعية العنصر الآخر من مقومات الدولة، وهي متمثلة في:

1- التربة:

وما فيها من المعادن والزراعة والموارد المائية والقوى المحركة وما يوجد في أعماق البحار والمحيطات والبحيرات الداخلية، وتلك التي توجد في الغلاف الغازي.

فالسكان الذين يعيشون على سطح الأرض يعتمدون على ما تجود به الأرض، التي تساعد على إنتاج ما يحتاجون إليه من الغذاء، فكثير من الدول نقص الموارد الطبيعية يضعها في موقف ضعيف، لأنها تلجا إلى الدول الغنية لطلب المساعدة،

وكما يصبح ضغط على السكان مما يدفعهم على الهجرة إلى خارج حدود دولتهم بسبب نقص الغذاء والعوز.

وأن من أولى المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة توفير الأمن والغذاء والدواء والتعليم الكافي لجميع أبناء الشعب، وخاصة وقت الحروب والأزمات. وهذا ما يجعل العديد من الدول إلى تخزين كميات من المواد الغذائية لأوقات الأزمات، وخاصة السلع التي لا تنتج في أرض الدولة.

ولذا فقد اعتبر الكثير من الباحثين في الجغرافيا السياسية، والاقتصاد ومن شاركهم في هذا الرأي، الذين اعتبروا أن توفر التربة بنوعية جيدة وبمساحات واسعة، مع اقتران ذلك بتوفر الموارد المائية وفصل نمو طويل للإنبات، من أهم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة. لكونها ثروة متجددة لا تنضب تستطيع الدولة فيما لو أحسنت استثمارها أن توفر الغذاء لسكانها وتحقق الأمن الغذائي الذي يعد جزء من الأمن القومي.

2 – الموارد المائية:

وهي تعد من العناصر المهمة التي لها اثر في قوة الدولة ووزنها السياسي، ومن اجل الماء تحرص الدول على تامين مصادر المياه التي يسد حاجة سكانها ولسد الاحتياجات الصناعية ويمكن أن يكفيها الري للزراعة. وهذه المياه تكون متوفرة في الدول التي تجري فيها الأنهار، حيث تقوم الدول بإنشاء السدود والخزانات التي توفر المياه. أما الدول التي ليست فيها أنهار ومصادر المياه الجوفية قابلة للنضوب، فان هذه الدول تقوم بتحليه مياه البحار إضافة للمياه الجوفية، وهذا ما يجري الآن في أقطار الخليج العربي وليبيا. ومن أهم الموارد المائية الأنهار والمسطحات المائية وغالبا ما تكون عمل من عوامل التماسك الإقليمي داخل الدولة كما

في نهري دجلة والفرات في العراق ونهر النيل في السودان ومصر، ونهر مجدلينا في كولومبيا الوسطى، وقد يكون للبحيرات دور مشابه إلى حد كبير، فعلى امتداد سواحل بحيرة مالارتكونت نواة سياسية نما حولها جنوب السويد مبكرا، ويمثل البحر هو الآخر عنصرا موحدا في الدول التي غالبية أراضيها جزر كما في اندونيسيا والفلبين واليابان.

ومن ناحية أخرى قد تكون الأنهار عنصر فصل وليس عنصر وصل بين الدول عندما تتخذ كحدود سياسية، فنهر ريوجراند ونهر الأمور ونهر الراين وبعض البحيرات: مثل بحيرة أيرى وجنيف وفيكتوريا استخدمت لكي تسير معها الحدود السياسية، وقد يكون للأنهار والممرات المائية دور هام للدفاع عن الدولة رغم إن الحروب الحديثة تستطيع التغلب على العوائق الطبيعية بسرعة، ولعل عبور القوات المصرية قناة السويس، وطرد القوات الصهيونية منها في حرب اكتوبر (1973) خير دليل على ذلك.

وقد يكون للموارد المائية أهمية قيمة اقتصادية كبيرة جدا متمثلة في النقل والتجارة وتوليد الطاقة الكهربائية والزراعة والسياحة.

3 – الموارد المعدنية:

فإن توزيعها الجغرافي يرتبط بالتكوين الجيولوجي، لأراضي الدول التي تمتلك ثروات معدنية فإنها تتمتع بمميزات القوة إذا تكاملت مع المقومات الجغرافية الأخرى، ليوصلها ذلك إلى مصاف الدول القوية، حيث إن ذلك يؤدي إلى تطوير اقتصادها، ويمكنها من بناء جيش ضخم مسلح تحمي به نفسها.

وترتبط قدرة الدولة على التصنيع بمدى توفر المواد الأولية التي تحتاج إليها، أو بسهولة الحصول عليها من الخارج.

وتشمل الثروات المعدنية الفلزية واللافلزية وموارد الوقود كالفحم والبترول والغاز الطبيعي والكهرباء وحديثا الطاقة الذرية. وهي تعد عنصرا أساسيا يعتمد عليه التقدم الاقتصادي والعلمي للدول، لأنها هي التي تستخدم في إدارة المصانع الحديثة، وتحريك وسائل النقل، كما يعتمد عليها في التدفئة والإنارة والقوة المحركة داخل المصانع.

وليست هذه الموارد حيوية فقط، بل تدخل ضمن عوامل القوة السياسية والاقتصادية للدولة على المستوى العالمي، وقد تؤدي بعض الموارد إلى قيام منازعات بين الدول للسيطرة عليها ومثال على ذلك: رواسب النترات في صحراء اتكاما في غرب أمريكا الجنوبية التي أدت إلى نشوب حرب ضروس عرفت بحرب الباسيفيكي من عام (1879 _ 1884) وشملت كل من شيلي وبيرو وبوليفيا وذلك بهدف السيطرة على المنطقة وامتلاك مواردها.

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك احتلال اليابان لمناجم التصدير في الملايو، وقطع الاتصال للحصول على حديد السويد من قبل الألمان واحتلال مناجم الزئبق في ايطاليا ويوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية، وقيام العراق بضرب جزيرة خرج الإيرانية الميناء الرئيسي لتصدير النفط، وكذلك جزيرة سري ولافان، ثم ضرب ناقلات النفط في الخليج العربي، وكذلك توجيه ضربات جوية وبحرية لحقول النفط.

تنقسم المواد الخام المعدنية إلى ثلاثة أنوع هي:

أ_ المعادن الإستراتجية (السوقية):

وهي المواد الخام التي لا غنى عنها بالنسبة للدفاع عن الدولة. ويشتد الطلب عليه للاستخدامات الضرورية وقت طوارئ الحرب لدخولها في صنع معدات القتال. لذلك أن تتوفر بالأنواع والكميات المطلوبة في الوقت المناسب سواء كان ذلك داخليا أو بالاستيراد. وتشمل هذه المعادن كلا من الانتمون، الكروم، المنغنيز، الزئبق والميكا، التنكستن، القصدير والتوتيا. وتتميز هذه المعادن بعدم وجود بدائل لها في الاستخدام الصناعي ويتركز وجودها في عدد محدود من الدول، مثلا: إنتاج كندا بنسبة 90% من الإنتاج العالمي للنيكل.

ب_ المعادن الضرورية:

وتشمل الحديد والصلب والنحاس والرصاص والمغنسيوم والفوسفات والبوتاس وحامض الكبريتيك والزنك. ويتميز الحديد من بقية المعادن بكثرة الطلب عليه. ولانتشاره الأوسع ولتعدد أنواعه ودرجاته. وكل دولة فيها حديد خام ولكن قد يكون في بعضها بنسبة منخفضة جدا بحيث لا يمكن معها استغلاله اقتصاديا. واهم الدول التي تحوي خامات الحديد هي: الاتحاد السوفيتي (سابقا) والولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والسويد والنرويج، إضافة إلى دول أخرى ولكن بنسب اقل منها مثل: مصر والمغرب والجزائر ولكسمبورك واسبانيا.

ج_ المعادن الخطيرة:

وهي التي لا غنا عنها في الدفاع عن الوطن، ولكن الحصول عليها اقل خطورة من الموارد الإستراتيجية، ومن هذه المعادن الألمنيوم والكرافيت واليود والفانديوم والاسبيتوس وتفتقر بعض الدول الصناعية إلى هذه الموارد مما يضطرها إلى استيرادها من الخارج.

ويمكن من الجدول التالي رقم (2) الاطلاع على التوزيع الجغرافي لأنواع تلك المعادن، وأهم الدول الرئيسية التي تنتجها.

جدول رقم (2)

المنتجون الرئيسيون لخامات المعادن في العلم

المعادن	الدول الرئيسية المنتجة
الألمنيوم (البوكسايت)	جامايكا، سورينام، فرنسا، بريطانيا، غيانا، الولايات المتحدة
الانتيمون	الكونغو، كاليدونيا الجديدة، روديسيا، نيوزيلندا، تركيا
الكوبالت	زائير، كاليدونيا، روديسيا، نيوزيلندة
النحاس	الولايات المتحدة، شيلي، روديسيا، نيوزيلندة، كندا، زائير، الاتحاد السوفيتي (سابقا)
الرصاص	استراليا، الولايات المتحدة، المكسيك، كندا، الاتحاد السوفيتي (سابقا) ، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، غانا
المنغنيز	الولايات المتحدة الأمريكية
موليبدنيوم	كندا، كاليدونيا الجديدة، كوبا
النيكل	ماليزيا، اندونيسيا، بوليفيا، الصين، زائير، تايلاند
القصدير	الصين 74%، اسبانيا
التنكستن	الولايات المتحدة الأمريكية
فانيديوم	الولايات المتحدة، كندا، استراليا، الاتحاد السوفيتي (سابقا)

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه إذا لم تكن هناك مطامع اقتصادية فمن المستبعد أن تكون هناك حروب بين دول العالم، إلا إذا بُطنت تلك الأطماع بأسباب سياسية أو أحقاد حضارية.

ولذا نرى أن هناك نوعا من التسابق بين الدول الصناعية المتقدمة في سبيل الحصول على المعادن الكامنة في أراضي الدول النامية، وربما يرجع هذا التسابق إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القوى العالمية.

4_ النبات الطبيعي:

مورد مهم للدول، كثروة اقتصادية وعامل من العوامل الطبيعية التي تعيق هجمات وتحرك الجيوش الغازية للدولة وصد هجمات الأعداء إذا ما وقعت. وإن للغابات دور مهم وخاصة الغابات التي فيها أشجار ذو الأخشاب اللينة، وهي الممون الرئيسي لاستهلاك الأخشاب في العالم الذي يستخدمها في البناء وفي صناعة السفن والأثاث، إضافة للوقود واستخدام عجينته السليلوزية في صناعة الورق.

وإن المنتج الأول للأخشاب بين دول العالم هو الاتحاد السوفيتي **(سابقا)**، وتعد الولايات المتحدة من الدول الرئيسية **التي تنتج** الأخشاب وتصدر منه مقادير كبيرة إلى الخارج، ولكنها مع ذلك لا تصل مرتبة الاتحاد السوفيتي **(سابقا)**.

أما اليابان فلديها مساحات واسعة من الغابات ولكن أخشابها ليست من الأنواع اللينة. كما أن السويد والنرويج وفنلندة تعد من الدول المهمة المصدرة للأخشاب. أما بريطانيا وايطاليا فمواردهما محدودة منه، كما أن إنتاج ألمانيا وفرنسا قليل بما يضطرهما إلى الاستيراد مثلهما مثل بريطانيا وايطاليا.

أما مناطق الاستبس فلها دورا هاما كمناطق رعوية جيدة، لتربية أعداد كبيرة من الحيوانات التي تمد السكان بالحوم ومنتجات الألبان والأصواف. ولا يسكنها إلا عدد قليل من السكان، لأن طبيعتها لا تسمح.

ومن الموارد النباتية المهمة والإستراتيجية، المطاط الطبيعي. لأنه يدخل في العديد من الصناعات المهمة وبالأخص الطائرات والمصفحات والعديد من الأدوات الحربية الأخرى التي لا غنى لها عن المطاط مما يعزز أهمية المطاط لجميع الدول. علما أن الطائرة الواحدة تحتاج إلى نصف طن من المطاط.

ويتركز إنتاج المطاط في جنوب شرق آسيا الذي يساهم بحوالي 85% من الإنتاج العالمي، ويصدر إلى الدول الصناعية مثلا الولايات المتحدة الأمريكية تستورد حوالي 35% من المطاط الطبيعي في العالم، وكذلك بريطانيا وفرنسا وألمانيا لغرض تصنيعه.

وقد بذل العلماء جهودا ضخمة لتطوير صناعة المطاط الصناعي لسد العجز في المطاط الطبيعي، ولا زالوا مستمرين على بذل هذه الجهود. وقد تطور إنتاج المطاط الصناعي في الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تنتج ثلثي الإنتاج العالمي منه.

وقد توصل العديد من الباحثين إلى تصنيف الموارد الطبيعية بحسب درجات قيمتها ومنهم ستيفن جونز(Stephen B. Jones) الذي صنفها حسب أهميتها إلى ما يلي :

*_ موارد ذات قيمة مباشرة، وتتضمن معادن فعالة وعناصر من التي يمكن أن تنتج بشكل مباشر مع قوة كامنة مثل صفائح الصلب والسماد الكيمياوي.

*_ موارد ذات قيمة ولكن بعد التعامل لكونها غير جاهزة، أي لا يمكن أن تكون ذات فائدة إلا بعد تجهيزها في المصانع بما تحتاج إلى فترة تتراوح بين بضع ساعات أو عدد من الأسابيع مثل المواد الكيمياوية التي يصنع منها مبيد الحشرات.

*_ موارد ذات قيمة ولكن بعد تحويرها، كما هو الحال في تحوير معامل السيارات إلى معمل لإنتاج العربات الكبيرة، ولكن بعد توفير الأدوات التي تحتاجها بعد مرور عدة أشهر.

*_ موارد ذات قيمة بعد تطويرها كما هو الحال في موارد الوقود ورواسب الخامات المعدنية المعروفة والكامنة، ولكنها لم تستثمر لكونها تنتظر استثمارها بموجب خطة استثمارية، وهذا التطور يمكن أن يستغرق عدة سنوات، على سبيل المثال الاستثمار الجديد لخامات الفحم وخاصة العميق منه فاستخراجه يحتاج إلى أربع أو خمس سنوات. وكذلك تطوير خامات الحديد وتصنيع النفط والغاز الطبيعي. ومثل هذا الاستثمار يحتاج إلى قرار سياسي.

*_ الموارد الافتراضية، ومنها الفحم والنفط وكتل الخامات والموارد الأخرى الموجودة ولكن استغلالها لا يمكن أن يكون مجديا بدون التأكد من حسابها والتحقق على الأقل من مستوى استثمارها.

وهناك باحث آخر هو مارجنثن (Morgenthen) الذي ربط بين أهمية الموارد الطبيعية سواء كانت (الأهمية النسبية أو المطلقة) بالتطور التقني وخاصة بتقنية الحروب، وهذا ينطبق على المثل التالي الذي نراه في حصة ونسبة

المواد الأساسية التالية التي كانت تدخل في الإنتاج الصناعي الأغراض العسكرية قبل نصف قرن من اليوم حيث كانت كما يلي:

للفحم 40%، **النفط** 20%، الحديد 15%، النحاس، الرصاص، المنغنيز، لكل واحد منها 4%، الكبريت 16%، **ثم** الزنك، الألمنيوم، النيكل، لكل منها 2% **فقط**.

بينما تغير الحال اليوم بشكل جذري، إذ دخل النفط محل الفحم كوقود وكذلك أدخلة الطاقة الكهربائية والذرية وعن الحديد تمت الاستعاضة بالعديد من المواد ومنها البلاستك وهكذا بالنسبة للمواد الأخرى.

5-الثروة الحيوانية:

للموارد الحيوانية أهمية بالغة في حياة البشر، فالحيوان مصدر الغذاء والكساء ووسيلة النقل وتتباين أوجه الاستفادة من الحيوان تبعا لتنوع الشعوب في بيئاتها المختلفة. وأنماطها الحضارية المتعددة ويعطي ويدر الحيوان أكثر مما تدر المناجم والمقالع أحيانا.ويمكن إدراك ذلك فيما إذا عرفنا قيمة منتجات هذه الثروة في العالم. ويعد أكثر من مساحة ثلث اليابسة مسرحا للرعي الطبيعي في العالم. ناهيك عن إمكانية السواحل البحرية والأرصفة القارية والحياة في المحيطات والذي تساهم في تقديم جانب آخر ومهم من غذاء الإنسان **إلا** وهو **الثروة** السمكية **والمخلوقات** البحرية الهائلة الموجودة في البحار والمحيطات.

علما إن الإنسان لم يتمكن لحد الآن من تدجين أو إستئناس كافة الموارد الحيوانية إلا نسبة ضئيلة **مقارنة مع عالم** النبات. فلم يتمكن الإنسان من إستئناس سوى سبعة عشرة فصيلة حيوانية من مجموع (3500) فصيلة. ولم يستأنس سوى تسع فصائل من الطيور من مجموع (19000) فصيلة. بالإضافة إلى أن هناك (13000) فصيلة أسماك لم **تستأنس بعد. ونحو** (47000) فصيلة من الحشرات لم يستأنس منها سوى اثنين هما دودة القز والنحل. **ومنذ ألاف** السنون لم يستأنس الإنسان حيوانات أو طيور أو حشرات جديدة، وكل ذلك سيتيح فرصا جديدة مستقبلا للتغلب على مشكلة الغذاء في العالم ويجعل الأمل مشرقا في هذا الشأن.

المقومات البشرية

تعتبر المقومات البشرية من أهم المؤثرات في قوة الدولة وفي سلوكها السياسي وفي جغرافيتها السياسية وفي علاقاتها بغيرها من الدول. وتشتمل هذه العوامل على التكوين الاثني للسكان، وعلى عدد السكان وتوزيعهم وحركتهم وخصائصهم الحضارية وتنظيماتهم الاجتماعية.

وهي تشارك كلا من المقومات الطبيعية والاقتصادية في إعطاء التقدير المناسب لقوة الدولة. بل يمكن القول بأن المقومات البشرية تعد من أهمها، لان السكان هم الذين يسكنون الأرض ويستثمرون جميع ما تحويه من موارد طبيعية لصالحهم، كما أن الدول وجدت أصلا لخدمتهم. يضاف إلى ذلك أن الإنسان يقوم بجميع العمليات الاقتصادية من توزيع وإنتاج واستهلاك.

وإذا وجدت مشاكل سياسية أو اقتصادية بين الدول أو نشبت حروب فهي بسبب البشر ومن صنع أيديهم، إذ أن البعض يدافع عن حقوقه وسيادة أرضة ويحاول صيانة موارده والبعض الآخر يعتدي محاولا سلب أراضي الغير والاعتداء على حقوقهم، ولأسباب كثيرة ومتشابكة.

ولذا فإن دراسة المقومات البشرية للدولة تعد من الأمور المهمة التي لها علاقة ببنائها وتحديد مدى قوتها وضعفها بين دول العالم. وتتضمن المقومات البشرية دراسة كل من العوامل التالية:

_ **العوامل السكانية (Population Factors) التي تتضمن دراسة عدد نمو السكان** وحجمهم وتوزيعهم الجغرافي وكثافتهم وتركيبهم.

_ **التركيب الاثنوغرافي (Ethnographic Structure)** الذي يضم كل من: القومية والجنس والدين.

1 _ العوامل السكانية:

لا يقل العمل السكاني أهمية في قوة الدولة عن أي عامل آخر، فالسكان هم الثروة البشرية التي تقيم صرح الدولة، ويكونون أعلى قيمة فيها، وهم الأيدي العاملة التي تحرث الأرض وتبذرها، وتعمل في المناجم والمصانع وتستغل الثروة الطبيعية في البلاد، وتبني المدينة والحضارة، وتنشرها خارج الحدود، والتي يمتد إليها نشاطها الاقتصادي والثقافي، وهم القوة الضاربة في الحرب، والدرع الذي يقي البلاد، ويواجه هجمات الأعداء. فلا يمكن تصور دولة بلا سكان ولا نتصور دولة ضئيلة السكان بحيث لا يوجد في أبنائها من يستغل ثرواتها ويحمي حياضها.

لذا زاد الاهتمام بالدراسات السكانية في كافة فروع الجغرافيا عامة والبشرية بصفة خاصة، حتى أصبحت أحد الفروع المستقلة عن الجغرافيا البشرية منذ الخمسينات من القرن الماضي. وما يهمنا في مجال دراسة الجغرافيا السياسية هو إيضاح الموضوعات التي تؤثر جليا في الظاهرات
السياسية ومنها: حجم السكان وتوزيعهم والتركيب العمري والنوعي، والخصائص الديموغرافية، والهجرة ونمو السكان هو أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تاريخ البشرية السياسي والاقتصادي.

عدد نمو السكان:

يرتبط نمو السكان بمسألتين هما الزيادة الطبيعية والهجرة.

فالزيادة الطبيعية: هي الفارق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، أو بتعبير آخر:

فالزيادة الطبيعية = معدل المواليد _ معدل الوفيات

تختلف معدلات المواليد باختلاف الظروف البيولوجية بين شعب وآخر، وترتبط هذه المعدلات بالظروف الاجتماعية والحضارية والدينية كالزواج وتعدد الزوجات، وتتعلق بالعناية الصحية ودرجة الثقافة والعوامل الاقتصادية. فالمهنة **والدخل** والعادات الاجتماعية هيمن الأمور المؤثرة في الإنجاب وتحديد معدل المواليد.

تكثر الوفيات في البلدان الفقيرة، ومعدل الوفيات له الدور الأول في تحديد معدل الزيادة الطبيعية. ويلاحظ أن وفيات الأطفال تحد من زيادة عدد الشبان، أي أنها تحد من القوى العاملة في المجتمع. وتختلف الوفيات باختلاف فئات السن، وباختلاف المستويات الاجتماعية والاقتصادية. فما تزال بعض الجماعات البدائية تقوم بوأد الأطفال، وإجهاض النساء مثل: (الاستراليون الأصليون والهنود الحمر وبعض القبائل الإفريقية). وتؤدي الحروب الأهلية المنتشرة حديثا إلى زيادة معدلات الوفيات، فضلا عن انتشار الأمراض والأوبئة التي تفتك بأعداد كبيرة .

تلجأ بعض الدول ولأسباب وطنية إلى تشجيع معدلات الإنجاب، وعموما نجد أن معدلات المواليد في دول الجنوب هي أعلى من دول الشمال، كما أن معدلات الوفيات في دول الجنوب أعلى من دول الشمال. والنتيجة هي أن المعدل السنوي لنمو السكان في الجنوب (الدول النامية) يصل إلى (2%) نهاية القرن العشرين، في مقابل (0.5%) **في دول الشمال** الصناعية.

أما الهجرة فقد تكون حلا لمشاكل الزيادة السكانية وتوفير الموارد الضرورية، فهي هامة بالنسبة للدول التي يهاجر سكانها والدول التي تستقبل هؤلاء السكان، وقد تكون هجرة اختيارية كهجرة الأوروبيين إلى أستراليا ونيوزيلندا والأمريكيتين وإفريقيا، فيما بين عامي (1860 **و** 1939) هاجر أكثر من خمسين مليون **أوروبي** إلى هذه المناطق، **كما** هاجر عدد كبير من الصينيين في النصف الأول من القرن العشرين إلى ماليزيا وتايلاند والهند الصينية واندونيسيا. وقد تكون بعض الهجرات اضطرارية أو إلزامية نتيجة للكوارث الطبيعية، أو لأسباب سياسية وعسكرية كطرد **العرب من** فلسطين، ونقل اليونانيين من تركيا إلى اليونان بعد استقلال البلقان، ونقل **ألاف الزنوج** من إفريقيا إلى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد على اليد العاملة الزنجية وعلى العمال القادمين من بورتوريكو. كما شهدت إفريقيا انتقال **قوافل الشباب من أماكن** بعيده إلى حيث مناجم النحاس في كتانغا وروديسيا. وثمة نوع جديد من الهجرة في النصف الثاني من القرن العشرين هو هجرة التجار، كالتجار السوريين واللبنانيين إلى إفريقيا، والتجار الهنود إلى جزيرة مدغشقر، والتجار الصينيين إلى جنوب شرق آسيا .

ودراسات السكان تؤكد أن حجم سكان العالم تضخم بدرجة كبيرة خلال القرون الأخيرة، بالرغم من نقص البيانات التي توضح بدقة عدد السكان في الفترات التاريخية القديمة، فيبد أن حجم سكان العالم قد تضاعف فيما بين سنتي (1650 **و** 1850) فتزايد السكان من (550) مليون نسمة إلى (1200) **مليون** نسمة، ثم تضاعف مرة أخرى في العشرينات من القرن العشرين **ثم مرة ثالثة حتى وصل إلى** (2500) مليون نسمة سنة (1950) وهي سنين أواسط القرن العشرين كما يبن الجدول الآتي:

جدول رقم (3) تطور نمو سكان العالم بالمليون من سنة (1650 _ 1950)

السـنة	1650	1750	1850	1950
عددسكان العالم	550	728	1200	2500

وهكذا استمر نمو السكان حتى بلغ عدد السكان في سنة (2000) حوالي (6300) مليون نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (8200) مليون نسمة في سنة (2020) مع ما تحمل هذه الأرقام من تحديدات هائلة أمام الدول والشعوب كافة، والمنظمات الإقليمية والدولية والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (4) تطور نمو السكان العالمي بالمليون في القرن العشرين

السـنة	1960	1980	2000	2020
	3356	4464	6300	8200

كما تكشف التقديرات الإحصائية القائمة على معرفة الزيادة الطبيعية لسكان الوطن العربي من (232) مليون نسمة سنة (1991) إلى (484) مليون نسمة سنة (2020) أي أكثر من الضعف على الرغم من كل الجهود الاجتماعية الرامية لتنظيم الأسرة والإنجاب. ومن شان هذا النمو السكاني العربي زيادة المشاكل الحياتية كافة، مع ما تقتضيه من وضع خطط إستراتيجية طويلة الأمد لإيجاد الحلول الملائمة، سواء على مستوى كل دولة عربية أو على مستوى جامعة الدول العربية ومؤسسات النظام العربي. وقد تتشابه هذه المشاكل مع غيرها من مشاكل دول الجنوب التي ما تزال تشهد نموا سكانيا مرتفعا وبدرجة أعلى من النمو السكاني في دول الشمال، مما يظهر حجم هذه المشاكل وكيف أنها خرجت من الإطار الإقليمي لتشمل الإطار الدولي العام.

ويمكن تقسيم العالم إلى أربع مجموعات على صعيد النمو السكاني وهي:

1_ مجموعة الدول ذات النمو السكاني المرتفع: في هذه المجموعة ينخفض معدل الوفيات مقابل ارتفاع معدل المواليد _ حيث تتوفر العناية الصحية والاستقرار السياسي والاجتماعي _ وتصل نسبة الزيادة السكانية إلى أكثر من (2%) سنويا، وتزيد أحيانا عن (3%) كما في بعض الدول المنتشرة في القارات مثل:

_ العراق، أفغانستان، الصين، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، فيتنام، في قارة آسيا.

_ المغرب، بوروندي، مالي، النيجر، سيراليون، في قارة أفريقيا.

_ البرازيل، فنزويلا، المكسيك، غواتيمالا، هندوراس، في قارة أمريكا ألاتينية.

وان معظم هذه الدول تعاني من مشكلة اكتظاظ السكان باستثناء بعض دول العالم الجديد وبعض الدول النفطية.

2_ مجموعة الدول ذات النمو السكاني المعتدل: تشمل عددا كبيرا من الدول في مختلف المناطق. حيث ينخفض معدل الوفيات والمواليد في كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، ألمانيا، روسيا، هولندا، سويسرا، أستراليا، الأرجنتين....الخ.

3_ مجموعة الدول حيث يرتفع فيها معدل المواليد ومعدل الوفيات: تشمل كل من الكامرون، تشاد، الكونغو، أثيوبيا، نيجيريا، ليبيا، تونس، تنزانيا، كوبا، أورغواي، بورما، قبرص، إيران، السعودية.....الخ. ويتراوح معدل الزيادة السكانية فيها ما بين (1_ 2%) سنويا.

4_ مجموعة الدول ذات النمو السكاني المنخفض: وتشمل عددا كبيرا من الدول في مختلف المناطق في أوروبا الغربية والوسطى _ باستثناء فرنسا، ألمانيا، هولندا، سويسرا، واليابان. حيث يبلغ معدل الزيادة السكانية أقل من (1%) سنويا.

يزيد عدد سكان العالم الآن على (6) مليار نسمة، وقد كان عددهم قبل ستين عاما أقل منت مليارين، ويتوزعون بطريقة غير متوازنة على أجزاء العالم. فهناك (60%) متمركزون في ثلاث مناطق هي: الصين _ اليابان وجنوب آسيا _ وأوروبا، وهذه المناطق تشكل حوالي (15%) من مساحة اليابسة من الكرة الأرضية. وحتى في داخل تلك المناطق الثلاث لا يتوزع السكان بعدالة (شانهم شان أي قطر من أقطار العالم) فشدة الكثافة السكانية في سهل هندستان لا توازي الكثافة القليلة نسبيا في هضبة الدكن، وكذلك الحال في سهل الصين والسهل الأوروبي اللذان لا يتوازيان مع غيرهما من المناطق.

وإلى جانب هذه المناطق الثلاث نجد تجمعات كثيفة للسكان في مناطق محدودة من بقية العالم، منها جزيرة جاوة ووادي النيل، وفي شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب وغرب نيجيريا، وشواطئ البرازيل وسهول البمباس في الأرجنتين. وهناك (60%) من مساحة الأرض تكون كثافتها السكانية أقل من فردين في الكيلومتر المربع الواحد، انظر الشكل رقم (6).

حجم السكان:

تتباين دول العالم من حيث حجم سكانها، فنجد دولة الصين التي يبلغ عدد سكانه حوالي (1300) مليار نسمة، تليها الهند التي يبلغ عدد سكانها حوالي (1000) مليار نسمة، ثم يأتي بعدها الاتحاد السوفيتي السابق حوالي (280) مليون نسمة، وتليه الولايات المتحدة الأمريكية حوالي (260) مليون نسمة، واندونيسيا حوالي (250) مليون نسمة.

وهناك نقطة مهمة يجب الإشارة إليها وهي أن كبر حجم السكان في الدولة ليس بالضرورة أن يكون لها قوة عسكرية كبيرة أو أن تكون دولة عدوانية، وهناك برهان على ذلك. فالصين والهند رغم ضخامة حجم سكانهم إلا أن جيشهما لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من هذه الأعداد، في حين أن دولة الكيان الصهيوني على الرغم من قلة سكانها تحتفظ بجيش يمثل حوالي (10%) من مجموع سكانها ناهيك عن الاحتياط الذي غير مرتبط بخدمة معلومة، وهو ما يمكن اعتباره من أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، مما يدلل على عدوانيتها ورغبتها في الإرهاب والتوسع.

ويمكن أن نعتبر القوة العددية للسكان ليس في حد ذاتها من العوامل الأساسية التي لها قوة جيوبوليتيكية، ففي الهند مثلا (1000) مليار نسمة، وفي الصين (1300) مليار نسمة، ولكن أيا منهما لا يمكن اعتبارها من الدول العظمى. وبالرغم من التطور التكنولوجي في الصناعات الحربية فالجيوش الحديثة ما زالت تحتاج إلى أعداد غفيرة من القوى البشرية للعمل في جبهات القتال برا وبحرا وجوا، وأعداد أخرى ضخمة للعمل في الجبة الخلفية من أجل إعداد التموين

ومعدات القتال ثم نقلها إلى الجبة الأمامية، وكذلك استمرار عمليات الإنتاج التي يحتاجها بقية السكان، ويجعل قطاعات النشط الاقتصادي مستمرة.

وأن العمليات العسكرية الحديثة برهنت أن القوة البشرية ضرورية لاقتحام المواقع وتطهيرها ثم احتلال المناطق على الأرض والاحتفاظ بها، ولم يتم التوصل إلى قوة بديلة للجنود المشاة في تأدية عملهم. وذلك على الرغم مما توصل إليه الإنسان من تطور في التقنيات الحديثة الخاصة بالتصنيع الحربي.

وتتضح القيمة العملية الواضحة لكبر حجم السكان من الناحية الاقتصادية وبالتحديد في مجال الإنتاج على وجه الخصوص. بالرغم من أن ضخامة الانتاج الاقتصادي تتوقف على عوامل كثيرة إلا أنه من بين العوامل الهامة في هذا الصدد، توافر القوة البشرية اللازمة لاغراض الانتاج.

ولا تتوقف قيمة حجم السكان على عملية الانتاج وحدها، بل تتعداها أيضا إلى عملية الاستهلاك وهو بلا شك من عوامل قوتها لان انخفاض حجم الاستهلاك لا بد وأن ينعكس بالضرورة على حجم الانتاج ويؤثر فيه في النقص. وتبدو أهميته في وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلي، في المراحل الأولى لإنشاء صناعات وطنية، لأنه بعد أن ترسخ الصناعات اقدامها، يمكن التحول إلى السوق الخارجي والاعتماد عليها في عملية التوسع الصناعي والإنتاجي.

وليس غريبا أن يقرر (راتزل) أن عدم ملائمة العدد السكاني للإقليم السياسي هو في حد ذاته شيء عديم القيمة " A dead thing " بل أن الأعداد الضخمة لشعب أي دولة قد تكون عائقا لخلق قوة سياسية، فالدول ذات الكثافة السكانية العالية تواجه غالبا تواجه نوعين من المشكلات: مشكلة توفير الغذاء والضروريات الأخرى لسكانها، ومشكلة حمايتهم من العدوان.

وبالرجوع إلى التحليل العلمي، نجد أن تزايد عدد السكان له آثار جيوبوليتيكية من ناحيتين هما:

1_ إن نمو السكان لا يكون متماثلا في أي قطرين، وعليه فإن القواعد البشرية للقوة السياسية في تغير مستمر.

2_ إن نمو السكان وتزايدهم يخلق منافسة متزايدة للحصول على مصادر ثروة سطح الأرض.

وعلى أساس هاتين الفكرتين يبرز لنا رأيان احدهما يرى السكان مصدرا للقوة والإنتاج والثاني ينظر إليهم مستهلكين ولا بد من إطعامهم. وهذان الرأيان غالبا ما يعملان الواحد عكس الآخر. فكثرة العدد قد تكون مفيدة باعتبارها مصدرا متزايدا للقوة العاملة. ولكن وجود

عدد اكبر من السكان يعني في الوقت نفسه تنافسا أكثر للحصول على مصادر الثروة. كما أن تزايد السكان قد يسبب انخفاضا في المستوى المعاشي بالنسبة لما يمكن بلوغه بعدد اقل منهم.

وأهم ما يؤثر في السكان ويجعلهم قوة بشرية مؤثرة، الخبرة الفنية ودرجة التقدم العلمي للشعب، وقدرة الخبرات العلمية على مواكبة التقدم الحضاري العالمي ومتابعة ما يحدث في العالم علميا وتقنيا. وإن للخبرات الخاصة فائدة قصوى وقت الحروب لأنها تساعد الدول على أن تتفوق على غيرها علميا وبالتالي عسكريا وسياسيا. ومن الأمور المهمة الأخرى المؤثرة في السكان، البناء السياسي الداخلي للدولة الذي هو الأساس في القوة السياسية والاجتماعية والانسانية لأي دولة في المحافل العالمية. وإن أي تصدع أو شرخ في البناء الداخلي لها يؤدي إلى زعزعة مكانة تلك الدولة داخليا

وعالميا. ولذلك تحرص الدول دائما على الاستقرار واستتباب الأمن والنظام والقانون في الداخل باعتباره أمرا له أولوية قصوى.

توزيع السكان:

يتفاوت توزيع السكان بين مناطق العالم، فبينما يعيش (50%) من السكان فوق (5%) من مساحة اليابس، يعيش (5%) من السكان فوق (57%) من مساحة اليابس .

لذا يمكن ملاحظة توزيع السكان في ثلاثة مجموعات هي:

1_ مناطق التركيز الرئيسية: وتشمل جنوب وشرق آسيا، وشرق أمريكا الشمالية، ووسط وغرب أوروبا (بريطانيا، فرنسا، هولندا، ألمانيا، إيطاليا).

2_ مناطق التركيز الثانوية: وتشمل الساحل الغربي لأمريكا الشمالية، ووادي النيل، وساحل غانا الإفريقي، وجنوب شرق أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق استراليا.

3_ مناطق قليلة السكان: وتشمل الصحراء الإفريقية، وشبه الجزيرة العربية، وصحراء استراليا، وصحاري الأمريكيتين.

وتتعذر الحياة في مناطق عدة بسبب انخفاض درجات الحرارة كالأقطاب الشمالي والجنوبي، والأطراف الشمالية لأمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، والسكا وبعض المناطق الجبلية.

يعود عدم التكافؤ في توزيع السكان إلى عدة عوامل طبيعية كالبرودة والجبال العالية والصحاري، وعوامل بشرية حضارية واقتصادية واجتماعية. فالمناطق الصناعية والزراعية تجتذب السكان إليها، وكذلك العامل الديني التاريخي كما هو حال - مكة، المدينة، القدس، روما، بغداد، دمشق، القاهرة، النجف... الخ. وهنالك عوامل سياسية وحربية تؤدي إلى النزوح والهجرة، كما نتج عن كشمير في شبه القارة الهندية، والحروب الأهلية والحدودية في بعض الدول الأفريقية، وحروب جمهوريات الاتحاد اليوغسلافي السابق، وهجرة الفلسطينيين إلى الأقطار العربية المجاورة بعد حربي (1948 و 1967).

ويتوزع السكان بنسب متفاوتة في كافة المناطق كما تشير إحصاءات عام (1991) وعلى النحو الآتي:

في قارة آسيا يعيش حوالي (56.1%) من سكان العالم، وفي قارة أفريقيا حوالي (10.3%)، وفي قارة أوروبا حوالي (9.3%)، وفي أمريكا ألاتينية حوالي (8.4%) وفي الاتحاد السوفيتي السابق حوالي (5.4%)، وفي أمريكا الشمالية حوالي (5.2%)، وفي الوطن العربي حوالي (4.8%)، وفي القرة الأوقيانوسية حوالي (0.5%)

أما التوزيع العنصري للسكان على ساس اللون أخذ بالتراجع بفعل الامتزاج السكاني العالمي والهجرات المتتالية، ولم تعد فكرة العرق النقي أو السلالة النقية موجودة. على أنه يمكن ملاحظة انتشار البيض في أوروبا ونطاق الجمهوريات القوقازية وروسيا وأمريكا الشمالية، واللون الحنطي (الأسمر) في المنطقة العربية وإيران والهند، والزنوج في أفريقيا، والصفر في جنوب وشرق آسيا حيث يختلطون مع أجناس أخرى وسلالات مختلفة. وفي الولايات المتحدة أدّى التميز العنصري إلى عزلة الزنوج نسبيا، لكنهم اختلطوا بالجنس الأبيض في جزر الانتيل وجمهورية الدومينيكان وأمريكا اللاتينية، وخصوصا في البرازيل.

أما الهنود الأصليون في الأمريكيتين فأنهم في طريقهم إلى الانقراض إذ توجد مجموعات ضئيلة في المكسيك والبيرو والباراغوي والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا نظرنا إلى انتشار الديانات الرئيسية في العالم، نجد خارطة التوزيع كما يلي: الكاثوليك في أمركا الوسطى والجنوبية وفي القارة الأوربية، البروتستانت في أمريكا الشمالية واسكندينافيا وبريطانيا واستراليا وجنوب أفريقيا والارثيدوكس في روسيا وأوروبا الشرقية والبلقان. والمسلمون في العالم العربي ووسط أفريقيا وتركيا وإيران والهند وماليزيا واندونيسيا. والبوذية في الصين وكوريا وفيتنام وتايلاند ولاوس وبورما. والكونفوشيوسية في الصين. والديانات الوثنية في أفريقيا واستراليا وبعض مناطق أمريكا الجنوبية. هذا توزيع عام ولا يمكن أن يلغي الاستثناءات المنتشرة في كافة مناطق العالم.

أما انتشار اللغات الخمس الرئيسية في العالم كما يلي: العربية في العالم العربي. والإنجليزية في بريطانيا وأمريكا الشمالية وجنوب وشرق أفريقيا والهند واستراليا. والفرنسية في فرنسا وعدد من البلاد الأفريقية الفرونكوفونية. والاسبانية في اسبانيا وأمريكا الوسطى والجنوبية. والروسية في روسيا وعدد من الجمهوريات المستقلة في وسط آسيا وشرق أوروبا. والصينية وهي منتشرة في وسط مجموعة كبرى من البشر، وتأتي بعدها من حيث الانتشار الايطالية والألمانية واليابانية والهندية... الخ. ولا يخلو هذا التوزيع من بعض الاستثناءات نتيجة العلاقات الإنسانية والتفاعل الحضاري وانحسار الأمية في معظم المناطق والجهات.

كثافة السكان:

تعطي كثافة السكان دليلا على توزيع السكان فوق سطح الأرض، لأنها تبين العلاقة بين عدد السكان ومساحة الأرض التي يعيشون عليها. والكثافة الحسابية تساوي عدد السكان مقسوما على المساحة ضمن وحدة القياس (إما الكيلو متر المربع أو الميل المربع. إذا الكثافة السكانية = عدد السكان ÷ المساحة.

لكن الكثافة الحسابية لا تبين الواقع الفعلي لازدحام السكان وانتشارهم، وغالبا ما يتجمع السكان في أقاليم حضرية بعيدا عن المناطق الصحراوية الشاسعة. لذا تحسب الكثافة السكانية على أساس قسمة عدد السكان على المساحة المتجمع فيها السكان فعليا أي المناطق المأهولة بالتجمعات السكانية_ وهي ما تسما بالكثافة الفيزيولوجية.

إذا الكثافة الفيزيولوجية = عدد السكان ÷ مساحة المناطق المأهولة بالسكان.

وبما انه كثافة السكان تحسب عن تناسب السكان والمساحة العامة للدولة، ولهذا تعرف بالكثافة العامة، فهي تعبر عن ضغط السكان على ما تقدمه المساحة من موارد آنية وتوقعات مستقبلية. علما إن الكثافة ليست عنصرا مستديما، ويمكن أن تتغير بتغير الزيادة السكانية (طبيعية أو مهاجرة) من سنة إلى أخرى ومن عقد إلى آخر ومن جيل إلى جيل.

تغير حجم السكان:

حجم السكان ليس ثابتا في الدول، وذلك لعوامل عده ترتبط في المقام الأول بالزيادة الطبيعية والهجرة، وتختلف دول العالم في هذا المجال اختلافا جوهريا ليس فقط في العامل المؤثر في التزايد السكاني من حيث الزيادة الطبيعية والهجرة، بل في تباين مكونات النمو من المواليد والوفيات.

الزيادة الطبيعية:

فالزيادة الطبيعية للسكان هي الفرق بين مجموع عدد الوفيات وعدد المواليد في إقليم أو مكان معين، وقد تحسب بالأرقام المطلقة أو بالنسبة المؤية لما يضاف إلى حجم السكان أو ينتقص منه في فترة زمنية محددة، ويتراوح معدل المواليد في دول العالم بين (10- 50) في الألف سنويا.

وكقاعدة عامة تسود المعدلات المرتفعة للمواليد في الدول النامية وبصفة خاصة دول القارة الأسيوية وبعض الدول الأفريقية، والتي يزيد المعدل في بعضها على (45) في الألف سنويا، ولكن هذا المعدل يقل نسبيا في بقية الدول النامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويتراوح بين (35-45) في الألف سنويا.

أما الدول ذات المعادلات المنخفضة، فيقل معدل المواليد بها عن (15) في الألف سنويا، فهي الدول المتقدمة بصفة عامة ولتي تتمثل في دول غرب أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان، وروسيا، وأستراليا. اذاً معدل المواليد في الدول المتقدمة يصل إلى نحو ثلث معدل الدول النامية ما عدا ألمانيا وصل معدل المواليد (10) في الألف سنويا.

كذلك هنالك دول تعتبر ذات المعدل الوسط في الخصوبة أي معدل المواليد فيها هو بين (30-40) في الألف سنويا. كما في الدول التي في المرحلة الانتقالية ديمغرافيا، وخاصة في جنوب شرق آسيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية.

أما عن الوفيات فتعد العنصر الثاني المؤثر في النمو الطبيعي للسكان زيادةً أو نقصاً، وقد شهدت معظم دول العالم هبوطاً في معدل الوفيات. وذلك بسبب الوعي الصحي والتطور الطبي الذي شهادته معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

وعموما يتراوح معدل متوسط الوفيات في الدول الأفريقية من (15-20) في الألف، بحد أدنى (10) في الألف ما عدا تونس (9) في الألف ومصر (30) في الألف، والنيجر (32) في الألف، وفي القارة الآسيوية ينخفض المعدل إلى (14) في الألف ثم إلى (6) في الألف في أمريكا اللاتينية وليس هنالك فارق كبير بين الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبالتالي الحصيلة النهائية هو تزايد معدل النمو الطبيعي للسكان في العالم.

الهجرة:

هي من العوامل المهمة المؤثرة في حجم السكان سواء كان هذا التأثير ايجابيا أو سلبيا، وذلك لأن هنالك دولا أسهمت الهجرة الوافدة في زيادة سكانها بدرجة كبيرة. كما هو الحال في دول العالم الجديد، وفي بعض الدول الأفريقية التي شهدت تدفق أوروبي كبير إليها مثل: جنوب أفريقيا وزيمبابوي، وكذلك فلسطين التي تدفق إليها (600,000) يهودي من مختلف أصقاع الأرض ومن مختلف الأعراق والألوان خلال (14) شهرا فقط بعد قيام دولة الكيان الصهيوني في عام (1948) من القرن الماضي.

وتتعدد دوافع الهجرة كظاهرة سكانية تؤثر في حجم سكان الدول، ولعل من أبرز هذه الدوافع هو محولة تحقيق مستويات اقتصادية واجتماعية أعلى، على أن هناك نوعا من الهجرة الجغرافية للسكان يرتبط بالتهجير الإجباري للسكان كما حدث في تهجير ملايين الرقيق من القارة الأفريقية إلى الأمريكيتين مما أثر في التركيبة السكانية لبعض دولها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول البحر الكاريبي، وأدى ذلك في الوقت الحاضر إلى مشكلات قومية متعددة.

كذلك فقد يكون هناك تهجير لدوافع قومية، لأن هنالك بعض الدول هاجر إليها سكان من دول مجاورة. أخذت تعيدهم إلى دولهم الأصلية، وخاصة إذا كانوا يعملوا قلاقل لصالح دولتهم الأولى أو قوميتهم عرقهم الأصلي، وكما حدث بين تركيا واليونان عامي (1922- و1923) حيث تم ترحيل (300) **ألف تركي مقابل** (1,200) مليون يوناني أعيدوا إلى وطنهم الأصلي، وكذلك أعيد إلى تركيا حوالي (1) مليون مواطن من يوغسلافيا ورومانيا واليونان إلى تركيا بين الحربين العلميتين.

ويمكن أن نقسم الهجرة في العصر الحديث إلى نمطين أساسين وهما:

***الهجرة الداخلية:** وهي الهجرة التي تحدث داخل الدولة الواحدة والتي تتمثل أساسا بالهجرة من الريف إلى المدن.

***الهجرة الخارجية (الدولية):** وهي الهجرة التي تتمثل في انتقال الأفراد والجماعات خارج حدود الدولة، وهو القسم الأكثر ارتباطا بالوضع السياسي للدول حيث يكون ذا تأثير كبير في سكان الدول المهاجر منها أو المهاجر إليها.

وتؤثر السياسة الدولية تأثيرا كبيرا في تيارات الهجرة، فهناك دول تشجع الهجرة إليها وأخرى تحدها فدول العالم الجديد بصفة عامة تشجع الهجرة إليها ولكن بشروط خاصة حيث تطبق أستراليا سياسة تعرف باسم السياسة الأسترالية البيضاء لكي تحد من هجرة الملونين إليها، كذلك خصصت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الحصص لبعض الدول وحددت عدد المهاجرين منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية باستثناء القارة الأوربية.

السكان وقوة الدولة:

الإنسان هو قائد التطور الشامل في المجتمع البشري، فهو المحرك لجميع الأعمال والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وكثيرا ما كان العدد الكبير للسكان دليلا على قوة الدولة في المجتمع الدولي، فالعدد الكبير يوفر قوة عسكرية كبيرة، ويوجد قوة استهلاكية واسعة تؤثر في حجم الإنتاج الاقتصادي. لكن العدد وحده لا يعد دليلا كافيا على قوة الدولة بدون القوة النوعية. والقوة النوعية متوقفة على درجة انتشار العلم والتقدم الصحي والتكنولوجي، وترسيخ القيم الإنسانية والحضارية وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

وإن انتشار الوعي الوطني العام للسكان عامل ضروري لتحقيق الاستقرار السياسي اللازم للشروع في البناء الاقتصادي والاجتماعي. والحجم السكاني ليس عاملا حاسما في زيادة قوة الدولة، وذلك لأن الجهل والمرض والفقر وعدم الاستقرار السياسي وتأثير العامل الخارجي كلها تؤثر في تركيبة ونوعية السكان _ ومثال على ذلك: راجع فعالية الشعب الصيني قبل الثورة الشيوعية عل الرغم من وفرة عدده، ولقد استطاعت اليابان من التفوق على الصين في حرب عام (1894)، على الرغم من تفوق الصين عدديا عل اليابان بمقدار ثمانية أضعاف كما استطاع الكيان الصهيوني أن يستغل نفس التجربة ويتفوق على الجيوش العربية المتفوقة في عددها.

ولما تمكن العراق لوحدة ومن دون مساندة أشقائه من العرب من خلق توازن، وحوِّل كفة الميزان وفي جميع المستويات من خلال القضاء على الجهل والتطور العلمي واصحي والتكنولوجي وبناء الإنسان بشكل صحيح. لذا **تضافرت** الجهود الخارجية، سواء الدول الكبرى الامبريالية وبعض الدول العربية والإسلامية العميلة السائرة في فلك الامبريالية على إضعاف الإنسان العراقي من خلال دعم الحروب العسكرية والاقتصادية ثم الحصار العلمي حتى دعم

الاحتلال العسكري ونشر النزاعات الطائفية وقتل العلماء وحرق وسائل العلم والتعلم للقضاء على قوة الإنسان للوصول إلى القضاء على قوة الدولة والمجتمع الوطني.

تركيبة السكان (خصائص السكان النوعية):

حيات السكان اليوم المتطورة، فإن نوعية (Quality) السكان أصبحت أحد العناصر المؤثرة في الجغرافيا السياسية للدولة أكثر من حجم السكان وكثافتهم وتوزيعهم. ففي بلدان العالم النامي، فإن الغالبية العظمى من السكان من الأمين الفقراء ويعانون من أمراض سوء التغذية، مما تصبح مهمتهم البحث عن الغذاء وسد رمق الأطفال الجياع والشغل الشاغل لشعوبها وتنسى الجوانب الأخرى.

أما في البلدان المتقدمة، فإن معظم سكانها من المتعلمين وذوي الثقافة العالية, ومستويات التقدم التكنولوجي مرتفعة، وغذائهم جيد ومستوى الخدمات بما فيها الصحية راق ومستوى معيشتهم مرتفع وينعم السكان بحياة هادئة هانئة، مما يجعلهم يفكرون في كل قضاياهم والسياسية منها خاصة بكل عناية وأفضلية.

بينما التزايد السكاني Over population في بلدان العلم النامي وقلة الموارد الغذائية وانخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة يقل لمن إنتاجية الفرد، ويجعل كفاءة الأفراد محدودة. مما يجعل السكان لا يشعرون بالولاء لحكومتهم وسرعان ما تشتعل الفتن والثورات من اجل رغيف الخبز. وأصبحت القلاقل السياسية والانقلابات العسكرية سمة تميز معظم بلدان العالم الثالث من اجل التغير والقضاء على الفساد والمفسدين طمعا في تطور اجتماعي حقيقي للسكان.

وتعد دراسة خصائص السكان أو ما يطلق علية بالتركيب السكاني والمتمثلة في دراسة مستويات التعليم والتكنولوجيا والتنوع ألسلالي واللغوي والعقائدي ذات أهمية بالغة عند دراسة أبعاد الجغرافيا السياسية للدولة.

والتركيب السكاني بمعناه الواسع... يعني في الواقع الخصائص الطبيعية المتعلقة بالعمر والنوع والخصائص الاجتماعية المتعلقة بالحالة المدنية، وبحجم وتركيب الأسر والخصائص الاجتماعية مثل: التركيب المهني والحالة العملية، وتباين نمط السكان ما بين الريف والحضر.

وفي هذا المجال فإن دراسة التركيب العمري تعد ذات أهمية كبيرة وذلك لأنها وثيقة الصلة بنمو السكان وبظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ذلك لأن دراسة العمر تعد أساسية لكل خطة تتبعها الدولة بهدف تعبئة جهود أبنائها لإصلاح أحوالهم الاجتماعية والثقافية والإسراع في خطط التنمية على أسس علمية مدروسة وذلك لأن أي تخطيط يمس حياة الناس مرهون إلى حد كبير بمعرفة عدد الأطفال والشباب والشيوخ المستفيدين من الخدمات المقترحة، والقادرين منهم على العمل في قطاعات الإنتاج المتعددة.

وينقسم السكان من وجهة النظر الديموغرافية إلى فئات عمرية تكون خمسيه في الغالب ويمكن أن تنقسم إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:

أ- الصغار من عمر (يوم – 14سنة):

وهم يمثلون قاعدة الهرم الذي يمثل التركيب السكاني لمجتمع ما وتعد هذه الفئة غير منتجة وتتأثر تأثيرا كبيرا بعاملي الخصوبة والوفاة. وهذه الشريحة السكانية تختلف في نسبها من مكان لآخر وفقا للمرحلة الانتقالية

الديموغرافية التي تقع بها المنطقة " الدولة " فالدول التي تقع في مرحلة التزايد السكاني المبكر (بلدان العالم النامي) تتضخم بها أعداد صغار السن، وعلى النقيض فإن البلدان التي اكتملت دورتها الانتقالية " البلدان المتقدمة " تنخفض بها نسبة صغار السن بصورة ملحوظة، حيث تتراوح نسبة صغار السن بين الثلث إلى النصف من جملة

السكان في بلدان العالم النامي (كما يتضح في الجدول) أما في بلدان العالم المتقدم فنسبة صغار السن تبلغ حوالي خمس جملة السكان.

ب - متوسط السن من عمر (15 – 64 سنة) فئة البالغين Adults

وهي الفئة المنتجة في المجتمع من الناحية الاقتصادية، وهي الأكثر حركة وحيوية من الناحية الديموغرافية، وعلى الرغم التفاوت الدولي المحدود في نسبة السكان البالغين، حيث النسبة في العالم المتقدم أكثر ارتفاعا، من العالم النامي.

ج- الكبار أو المسنون من عمر (60 – 65) Old Peoples

ويطلق عليهم أحيانا اسم " المواطنون الأوائل Senior Citizens " وخاصة في بلدان العالم الجديد، ويتضح تأثير معدلات الوفيات على سكان هذه الفئة ومن ثم يلاحظ أن معظم سكانها من الإناث وخاصة في بلدان العالم المتقدم، وقد تكون نسبتهم تمثل ما بين أربعة أمثال إلى سبعة أمثال نظيرتها في البلدان النامية.

وسكان هذه الفئة من السكان غير منتجين وفي حاجة إلى رعاية خاصة كلما طالت رحلة عمرهم، ومن ثم فإن ارتفاع نسبتهم يزيد من عبء الإعالة على السكان المنتجين وعلى كاهل الدولة.

جدول رقم ( )

نسب السكان في فئات العمر العريضة بالأعوام في بعض دول العالم لعام 2000م.

الدولة	صغار السن	البالغون	كبار السن
البلدان النامية			
نيجيريا	48	50	2
موزنبيق	46	52	2
الأردن	42	55	3
مصر	37	59	4
الهند	36	60	4
الإكوادور	35	61	4
اندونيسيا	34	62	4
كوستاريكا	33	62	5
البرازيل	30	65	5
البلدان المتقدمة			
فرنسا	19	64	16
السويد	19	63	17
روسيا	20	67	13
أمريكا	21	66	13

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على: U.N.World Pop. Data Sheet.

2- التركيب الاثنوغرافي:

المقصود به تلك الشعوب والقوميات التي توجد داخل إطار الوحدة السياسية (الدولة)، فلهذا أهمية كبيرة في الوزن السياسي للدولة. ويأخذ التكوين الأثنوغرافي للدولة صورا مختلفة، فقد يكون بسيطا أو مركبا، فالتكوين البسيط لا يتميز بالتنافر على الرغم من تعدد الأجناس التي تضمها الدولة، ويظهر ذلك في بعض الدول الأوربية مثل: فرنسا. أما التكوين المركب فيظهر ذلك في الهند ونيجيريا وباكستان وجنوب أفريقيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا. وعلية أن يتناول دراسة هذا الموضوع كل ما يتعلق بهذا التكوين وله أثر في قوة الدولة أو عدمه ومنها التركيب القومي (الأثنوغرافي) والجنس واللغة والدين.

القومية:

تمثل أيديولوجية القومية أهم ركائز العصر الحديث إذ لم تترك أي رؤية في العالم أثرها على الخريطة العالمية مثلما فعلت القومية في تحريك الوجدان والوعي بالهوية والصراعات والتنافس. **وقد أعد** (تيفي وسميث) فرضيات حول الدولة والأمة تصلح للتحليل والقياس وهي:

1. يتألف العالم من فسيفساء من الأمم.
2. يتوقف النظام والاستقرار في المنظومة العالمية على التفاعل الحر لهذه الأمم.
3. الأمم هي الوحدات الطبيعية للتعبير عن المجتمعات.
4. تتمتع كل أمة بثقافتها الخاصة القائمة على نسب وتاريخ مشترك.
5. كل أمة تحتاج إلى دولتها السيادية التي تعبر من خلالها عن ثقافتها.
6. تتمتع الأمم (وليس الدول) بالحق المطلق في أرضها أو وطنها.
7. لابد لكل إنسان فرد أن ينتمي إلى أمة.
8. الولاء الأول لكل إنسان فرد إلى أمته.
9. لا حرية حقيقية للإنسان الفرد إلا من خلال أمته.

وتعمل الدولة-الأمة في جوهرها على تزويد مواطنيها وقومها بالمتطلبات الأساسية التي تؤكد لهم هويتهم المكانية-الزمانية وتحدد لنا الأبعاد الزمانية والمكانية التي تنتمي إليها.

والقومية هي إيديولوجية وحركة اجتماعية سياسية نشأت مع مفهوم **الأمة في عصر الثورات (الثورة** الصناعية، الثورة البرجوازية، والثورة الليبرالية) **في الفترة من أواخر القرن الثامن عشر**. لم تعرف القومية، نظرياً، بمعناها الحديث إلا في نهاية القرن الثامن وتطورت في القرن التاسع عشر لدرجة إنشاء دول على أساس الهوية القومية. قبل ولادة عصر القوميات بنيت الحضارة على أساس ديني لا قومي، وسادت لغات مركزية مناطق أوسع من أصحاب اللغة. مثلاً، كانت الشعوب الأوروبية تنضوي تحت الحضارة المسيحية الغربية وكانت اللغة السائدة في الغرب هي اللغة اللاتينية. بينما سادت في الشرقيين الأدنى والأوسط، الحضارة الإسلامية واللغة العربية. وفي عصر النهضة تبنت أوروبا اللغة اليونانية القديمة والحضارة الرومانية. بعد ذلك احتلت الحضارة الفرنسية المكان الأول لدى الطبقة المثقفة في أوروبا كلها. ومنذ نهاية القرن الثامن عشر فقط، أصبح المنظار إلى الحضارة هو المنظار القومي، وأصبحت اللغة القومية وحدها هي لغة الحضارة للأمة لا سواها من اللغات الكلاسيكية أو من لغات الشعوب الأكثر حضارة. هناك تعريفات ونظريات عدة لمفهوم القومية، أبرزها ثلاث نظريات: القومية على أساس وحدة اللغة: وتسمى النظرية الألمانية بسبب المفكرين الألمان **الذين كانوا أول من** أشار إليها. ويستند أنصار الوحدة اللغوية إلى مثل الوحدة الألمانية والإيطالية واستقلال بولونيا. وفي المقابل قامت اللغة بدور أساسي في انهيار الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية، فانفصلت عن الأولى كل الشعوب

التي لا تتكلم التركية وعن الثانية كل الشعوب التي لا تتكلم الألمانية. القومية على أساس وحدة الإرادة (مشيئة العيش المشترك): أول من دعا إليها (إرنست رينان) في محاضرته الشهيرة في السور بون سنة 1882، بعنوان "ما هي الأمة"؟. تقول النظرية أن الأساس في تكوين الأمة هو رغبة ومشيئة الشعوب في العيش المشترك، بجانب التراث والتاريخ. القومية على أساس وحدة الحياة الاقتصادية: تقف الماركسية على رأس هذا التوجه. ترى هذه النظرية أن المصالح الاقتصادية والتماسك الاقتصادي تكون أقوى الأسس في وحدة الأمة. منذ استخدم (جويسيبى ماتزينى) الزعيم والسياسي القومي الإيطالي هذا المصطلح للمرة الأولى ـ نحو عام 1835- ومنذ تنبه المؤرخون والسياسيون لدلالته المهمة في الثقافة الغربية، احتل مفهوم القومية مكانة بارزة في الفكر السياسي والتاريخي والاجتماعي والثقافي، ولكن تناقض دلالته واختلاف الدور التاريخي والاجتماعي والفكري للنزعة القومية وللفكرة القومية نفسها هو ما يثير الاهتمام غالبًا. قال (ماتزينى): إن القومية هي انتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ مشترك ولغة واحدة في أرض هذا الوطن. وأضاف العلماء الألمان وعلى رأسهم (هيردر) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحدة الثقافة النابعة من وحدة اللغة ووحدة مصادرا لتأثير الروحي النابعة من الدين ومن التراث الثقافي الواحد في اللغة الواحدة ثم أضاف الماركسيون أسسًا أخرى للقومية أهمها وحدة التكوين النفسي ووحدة السوق الاقتصادية ولكن الدارسين المحدثين مثل (كوهن وكأمينا وغيرهما) يكتفون عادة بوحدة اللغة التي تنبع منها وحدة الثقافة والتكوين النفسي ثم التاريخ المشترك الذي يخلق الانتماء ـ

أو الشعور به ـ لأرض واحدة ذا مؤسسات اجتماعية وقضايا مشتركة. وفى خلال القرن التسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين ارتبطت النزعة القومية سياسيًا بحركة التحرير والوحدة في البلدان الغربية التي كانت مقسمة مثل إيطاليا وألمانيا وبولندا ومثل شعوب ودول أوروبا التي كانت خاضعة للاحتلال التركي أو للاحتلال الروسي أو النمساوي في شرق ووسط أوروبا. ولذلك فإن النزعة القومية ارتبطت بالنزعة الرومانتيكية في الأدب والفكر والفنون: التي كانت تمجد الحرية والبطولة الفردية والتخلص من قيود العصر القديم وتمجد التراث الشعبي كأصدق تعبير عن التلقائية وعن روح الشعوب وشخصيتها، كما ارتبطت أيضًا بالليبرالية السياسية والاقتصادية التي كانت تريد المساواة الدستورية بين كل الناس في كل الحقوق والواجبات. ولكن مع تطور المجتمعات الغربية ونضج الاستعمار ارتبطت القومية في الغرب بالمنافسات الشرسة بين الدول على القوة وعلى السيطرة وعلى الأسواق، بينما أصبحت النزعة القومية منذ أوائل القرن العشرين دافعًا قويا ـ أو الدافع الأقوى ـ لحركات التحرير الوطني في (المستعمرات) فيما أصبح يعرف (العالم الثالث) وانبعاث الثقافات الوطنية للشعوب ذات الجذور القديمة، في بلدان العالم الثالث مع نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبًا، فكانت هذه النزعة وراء إحياء لغات هذه الشعوب وتجديدها ودعوتها للاهتمام بتراثها القديم الأدبي والفكري والفني والحضاري عمومًا، ووراء الاهتمام بمعرفة تاريخها وانتماءاتها الأصلية ووراء حركات التأصيل والارتباط بالجذور مع أو إلى جانب أو ضد حركات التحديث حسبما يفهم التحديث، وحسبما يطبق بوصفه تطويرًا للأصيل وتفاعلا مع عناصر قومية أخرى أكثر تطورًا، أو بوصفه تغريبًا، أي التخلي عن السمات الأصلية الموروثة واستعارة سمات الثقافات

الغربية بدلا منها. وفى بعض الحالات ارتبطت النزعة القومية بمحاربة النزعة العالمية (الكوزموبوليتانية) أو بمحاولة الاستفادة منها. وعلى ذلك خضعت هذه الحركات القومية الجديدة ـ وتجلياتها العديدة ـ لدراسات كثيرة في الغرب والشرق، وأضاف المفكرون المحليون إضافات محددة على النظرية التي ارتبطت بالقومية في علوم الاجتماع والنفس والثقافة. ولكنهم أضافوا تأملات تطبيقية غنية وخاصة في العالم العربي وأمريكا اللاتينية واليابان.

أما الدراسات الغربية فقد عمدت غلى تشويه فكر القومية أساسًا، أو إلى اختلاق نزعات مضادة لها (طبقية أو أممية) أو إلى تحريض النزعات الدينية والطائفية والعرقية ضدها.

الجنس (ألسلاله):

المقصود من لفظة [سلالة] ولفظة [نوع] بالمعنى العلميّ، وبناء عليه نقول إنّ البشر جميعهم يؤلّفون نوعاً واحداً بالمعنى الطّبيعيّ، ولكنّهم يتقسّمون إلى سلالات متعدّدة تتوارث كلّ واحدة منها صفاتها ومزاياها الخاصة، ونبدأ هنا بالقول إنّ معرفة السّلالة وتمييزها عن سلالة أخرى ينتجان عن فوارق واضحة ثابتة لا يمكن إغفالها، ومن هذه الفوارق الأوليّة اللّون، ولعلّه أوّل الفوارق السّلاليّة الّتي تنبّه لها البشر فنرى حكاية المسعودي المذكورة آنفاً توزّع البشر ألواناً. وحدثت في عصور متأخّرة محاولة لجعل البشر ثلاثة أقسام: سلالات [النّهار] وسلالات [اللّيل] وبينهما سلالات [الغسق] حسب وصف (منسجن داميرونج Menschen - Daemmerungs)، وحتى الآن لا يزال النّاس ومنهم فريق كبير من **الكتّاب** يقولون: الجنس الأبيض والجنس الأسود والجنس الأصفر.

ومع أنّ لون البشرة هو من الفوارق الظّاهرة بين الجماعات البشريّة فهو ليس فارقاً سلاليّاً أصليّاً، بل مكتسباً من تأثير البيئة الطّبيعيّة، وقد تنبّه لذلك (أرسطو) وعلى هذا عوّل ابن (خلدون) وكان قد سبقه إلى ذلك ابن سينا. فليس اللّون إلاّ صبغة والبياض نقص الصّبغة، وقد ظهر بالبحث والدّرس أنّ البيض ليسوا سلالة واحدة لأنّهم جماعات مختلفة الأشكال متباينة القامات وكذلك السّود والصّفر والحمر الخ. وبناء عليه لا يعتمد الأنثربلوجيّون العصريّون، في تقسيم النّوع الإنسانيّ، على ظاهرة واحدة فقط ، بل على عدّة صفات فيزيائيّة أوّلها وأهمّها مساحة الجمجمة وحجمها وقد اعتمد (هدن) في ذلك على فوارق الشّعر ولون البشرة والقامة وشكل الرّأس وأوصاف الوجه والأنف والعينين. وعلى ما يشبه ذلك جرى (غريفث تايلور) في تقسيمه ووصفه الجماعات البشريّة إلاّ أنّه يعتمد على الدّليل الرّأسيّ أوّلاً للتّقسيم الرّئيسيّ في حين أنّ هدن يأخذ الشّعر مقياساً أوّلياً، وجمهور علماء الأنثربلوجيا، يعتمدون الدّليل الرأسيّ فارقاً ثابتاً في السّلالات.

ومّما لا شكّ فيه أنّ هنالك فوارق بين السّلالات في الارتقاء والتّمدن والاستعداد لهما عند السّلائل الأوّلية، فالثابت أنّ بعض السّلالات التي ضربت في الأودية الخصبة كوادي الرافدين ووادي النّيل ووادي هوانهو **أو الأراضي الخصبة** أنشأت بما كان لها من الاستعداد، مدنيّات رفيعة في حين أنّ سلالات أخرى نزلت أودية أميركا الخصبة ولكنّها لم تستفد منها شيئاً ولم تنشئ مدنيّة تستحقّ الذّكر، وقد يكون ذلك نظراً لعدم اكتمال تطوّرها.

وقد سيطرت فكرة أفضلية أو سيادة بعض الأجناس وكما أنّ العرب أولعوا بالافتخار بالأنساب وهجوا بعضهم بعضاً بالقدح في القبائل المختلفة التي ينتسب إليها المتهاجون، كذلك كانت شعوب أخرى كثيرة تجري على مثل ذلك في أوائل عهودها. ففي القرون الوسطى كان الأشراف يعدّون أنفسهم من دم أفضل من دم العامّة المحتقرة منهم. وكان المصنون أنّ الفلاحين هم من نسل حام الذي قيل إنّ نوحاً دعا عليه بالعبوديّة. وكانت طبقات الفرسان في أقاليم مختلفة تعتقد أنّها منحدّرة من أبطال طروادة الّذين قيل إنّهم قطنوا إنجلترا وفرنسا وألمانيا بعد سقوط تلك المدينة العظيمة. وفي فرنسا، موطن الفرنك، كان هؤلاء يردّون بالتّسلسل إلى فرنسيون، أحد أبناء هكتور. ويقال في الحقيقة إن نقولا فريره (Nicholas Frere) سجن في الباستيل سنة 1714 لأنّه خطّأ هذه النّظريّة!

وفي سنة 1749 حاول أستاذ ألمانيّ في روسيا اسمه مللر أن يثبت أنّ الرّوسيّين هم من سلالة فنّيّة ـ تتريّة. فأمرت الإمبراطورة اليصابات بالقبض عليه وسجنه في الحال.

شغفت أقوام كثيرة بحبّ [السّلالة] وعدّها مصدر جميع الخلال والمناقب الحميدة، بشرط أنّ تكون نقيّة خالصة. وهكذا نشأ أفراد وجماعات تتشبّث بنقاوة سلالاتها وكلّ فرد أو جماعة تدّعي أنّ سلالتها أفضل السّلالات وأكرمها عنصراً. ولم يسلم مثل هذا الادّعاء من الغلوّ البعيد فقيل إنّ جميع السّلالات الأخرى منحطة من الأصل ولا تستطيع كلّ قوى التّمدن والتّربية أنّ ترفعها إلى مستوى السّلالة الفضلى، وإنّ الشّيء الوحيد الّذي يرفعها هو امتزاجها بهذه السّلالة، ولكنّ هذا الامتزاج أمر غير مرغوب فيه لأنّه يؤدّي إلى انحطاط هذه السّلالة الكريمة على نسبة ارتفاع السّلالة، أو السّلالات الأخرى. ولذا فقد ظهرت في تاريخنا المعاصر فكرة الاستعلاء العنصري فهتلر النازي كان من المؤمنين بأسطورة الجنس الآري (النوردي) جسميا وعقليا، وهم المتفوقون وهي الطريقة التي سار عليها الرايخ الثالث في معاملته للأجناس الأوربية " المنحطة " في ظاره.

وسار على هذه الشاكلة الصهاينة حتى اعتقدوا بأنهم " شعب الله المختار " وأنهم مفضلون على غيرهم من البشر.

وكذلك التميز العنصري في جنوب أفريقيا كان على أشده حيث الأقلية البيضاء اضطهدت الأكثرية السوداء أبناء البلد الأصلين بسبب لون بشرتهم، وحرمانهم من جميع حقوقهم وبلا مسوغ.

كما يظهر التميز العنصري في استراليا بمنع هجرة الملونين إليها، وتظهر العنصرية بشكل اكبر واشد في الولايات المتحدة اتجاه السود الذين يشكلون حوالي 30 مليون اسود أتوا إلى البلاد قصريا منذ القرن الخامس عشر.

وأفضل قارة تختلط فيا السلالات البشرية ببعضها هي قارة أمريكا اللاتينية، علما أن نسبة البيض في الأرجنتين وأرغواي هي (98 %) كما ترتفع نسبة الزنوج في هاييتي وجمايكا إلى (93%) .....

الدين:

مصطلح مثير للجدل يعنى وبشكل متبادل الإيمان، يعرّف عادة بأنه الاعتقاد المرتبط بما فوق الطبيعة ،المقدس والإلهي، كما يرتبط بالأخلاق، الممارسات والمؤسسات المرتبطة بذلك الاعتقاد. وبالمفهوم الواسع، عرّفه البعض على أنه المجموع العلم للإجابات التي تفسر علاقة البشر بالكون. وفي مسيرة تطور الأديان، أخذت عددا هائلا من الأشكال في الثقافات المختلفة وبين الأفراد المختلفين. أما في عالم اليوم، فإن عددا من ديانات العالم الرئيسية هي المنتشرة والغالبة

وهي: المسيحية والإسلام والهندوسية والبوذية، وتضم حوالي (90%) من الجنس البشري.

ويتميز توزيع الأديان في العالم بالانتشار في مساحات واسعة، فالمسيحية بمذاهبها الثلاثة: البروتستانتية والكاثوليكية والارثودكسية هي الغالبة في الأمريكيتين واستراليا وأوروبا وبعض الدول الأفريقية.

أما الإسلام فينتشر من جزر الهند الشرقية شرقا حتى شمال أفريقيا غربا بما في ذالك غرب ووسط آسيا وأجزاء من الهند وغرب الصين وبعض جزر الفلبين، وتمتد الديانة البوذية من منغوليا حتى جنوب شرق آسيا.

أما العقائد البدائية فتنتشر في بعض المناطق الاستوائية في أفريقيا وبعض جهات جنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادي. وهذه التعددية للأديان ولطوائف يزيد من تعقد المشكلات السياسية والقومية للوحدات السياسية (الدول) كذلك فإن للدين آثار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للشعوب.

كما كان قديما من الأسباب التي تثار من أجلها المنازعات حيث فترت روح التعصب الديني التي كثيرا ما أشعلت الحروب في العصور القديمة والوسطى كما حدث في الحروب الإسلامية لنشر الدين الإسلامي أو في الحروب الصليبية التي استمرت سنوات طويلة، وتلتها الحروب في عامت بلدان أوروبا بين الطوائف المسيحية واستمرت لمدة طويلة عصفت بأوروبا. وقد حل التسامح الديني بعد ذلك نتيجة لانتشار الثقافة وتغلب المصالح الاقتصادية والسياسية على الاعتبارات الدينية، ومع ذلك فما زال للدين دور هام في حياة الدول وسياساتها، وذلك لان الدين احد مقومات بناء الوحدة السياسية (الدولة).

واستنادا إلى ما سبق يبدو مدى التعقيد الذي تتصف به خريطة العالم السياسية في مكوناتها البشرية، لان الارتباط بين السكان ولأرض التي يعيشون عليها ارتباطا مبدئيا ووثيقا في حيات البشر، فان الدول الوطنية تبذل جهودا متصلة لتحقيق التجانس السكاني على أراضيها مهما تباينت شعوبها في مظاهر تركيبها الديني والعرقي، لأن التجانس السكاني للدولة قوة موجبة على الصعيد الداخل والخارج.

الحدود السياسية

ترجع فكرة إقامة الحدود إلى قرابة قرنين من الزمان ، كما أن إجراءات السفر وما يرتبط بها من مشكلات التنقل من دولة إلى أخرى لم تكن شائعة حتى نهاية القرن التاسع عشر ، والدول لم تعهد سابقاً والخطوط للفصل فيما بينها كانت تعرف بإقليم الحدود أو التخوم ولم يكن بين هذه الأقاليم إلا نقاط معينة تنفذ من خلالها التجارة وتقام عندها الجمارك ، وهذه النقاط هي الثغور إبان الدولة الإسلامية في القرون الوسطى.

وهنا يثار التساؤل ما هو المقصود بالحدود السياسية ؟ وما هي أنواعها ؟ وماذا نقصد بالتخوم ؟ وما هي أوجه الشبه والاختلاف بينهما ؟

يبحث في هذا الفصل الحدود الطبيعية الجبلية والنهرية والبحرية ، ويتوقف عند مسألة المياه الإقليمية ، كما يبحث في الحدود الاصطناعية والحدود الوهمية أو الفلكية ، مستشهداً ببعض الأمثلة من القارات الستة ، وينتهي إلى تحديد وظائف الحدود في مرحلة دقيقة يمر فيها المجتمع الدولي حيث تتوالى الحوادث والمتغيرات الإقليمية والدولية من البلقان وشرق أوروبا وصولاً إلى أواسط أسيا ، وغيرها من المناطق ، ومراعاة من يحمل ذلك من إمكانيات تعديل أو تبديل الحدود السياسية القائمة ، إنها مسألة بالغة الأهمية والخطورة معاً في مضمار الجغرافيا السياسية .

الحدود (boundries) : جمع حد وهو الحاجز بين شيئين أو الفصل بين شيئين لئلا يختلط احدهما بالأخر ولئلا يتعدى احدهما على الأخر والحدود في الجغرافية السياسية : هي الخطوط التي تحد كيان الوحدة السياسية ، وتحدد إقليمها سواء أكانت مساحة يابسة أو مائية ، وهذا لم يعرف إلا في القرن العشرين كما أسلفنا .وأن أول من كتب في هذا المجال هو فريدريك راتزل: وهو من أوائل الباحثين المحدثين الذين تناولوا مشكلة الحدود حيث وضح ذلك في كتابه (الجغرافيا السياسية) عام 1895 .

أما الحدود في المفهوم العسكري : فإنها تعني خط التماس المواجهة التي ينبغي حمايتها وهي النقطة أو النقاط التي تشكل آيات لانطلاق الهجوم .

أما التخوم : فهي مناطق مترامية تمتد بين دولتين أو أكثر ـــ فصل بين سيادتهما وهي في الوقت ذاته نقطة وصول جغرافية لأنها تمثل منطقة انتقالية بين الوحدتين السياسيتين .

التخوم إذن بيئة انتقالية لها أبعادها الجغرافية في الطول كما في الاتساع ، أما الحدود فهي خطوط لا أبعاد لها وتقسم التخوم كونها مناطق حدود إلى :

1 – المنطقة الحدية : وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود .

2 – نطاق الحدود : وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود وتخضع كل منها لقوانين الدولة التي تنتمي إليها .

3 – الجوار : وهي المنطقة التي تضم القسمين السابقين.

تصنيف الحدود السياسية :

يمكن تصنيف الحدود السياسية إلى قسمين رئيسيين إحداهما قائم على حسب النشأة الطبيعية ، والأخر **على أساس الحدود** الاصطناعية ومتغيرات العصر الحديث.

أولاً : تصنيف الحدود حسب النشأة الطبيعية :

– الحدود الطبيعية : يقوم هذا التصنيف على اعتماد الظواهر الطبيعية الرئيسية عند تخطيط الحدود وهذا يعكس المفهوم الطبيعي لنشأة الدول ، ويتمشى رسم الحدود مع ظواهر سطح الأرض الفيزوغرافية كالسلاسل الجبلية ، أو الأنهار الطبيعية سواء تقسيم المياه من نهرية ومياه البحيرات والمستنقعات ، كما تساهم مناطق الغابات والصحاري في تعيين الحدود الطبيعية .

– الحدود الجبلية : نجد أطول حد جبلي بين تشيلي والأرجنتين تبعاً لقمم جبل الأنديز ، كما أن الحدود الفاصلة بين الألسكا وكندا في القارة الأمريكية هي حدود جبلية ، وكذلك في قارة أسيا نجد الحدود الجبلية ، على سبيل المثال : أجزاء الحدود بين الصين والهند .

وبين الصين والإتحاد السوفييتي السابق ، وبين العراق وإيران ، والعراق وتركيا ، وتوجد الحدود الجبلية في أوروبا بين إيطاليا وفرنسا تبعاً لجبال الألب ، وبين فرنسا وأسبانيا جبال البرانس ... وللحدود الجبلية دور هام وإستراتيجي دفاعي أثناء الغزوات والحروب ، وللممرات الجبلية أهمية إستراتيجية في السلم والحرب ، كما هو (ممر ديريل dariel)الذي يصل بين السفوح الشمالية والغربية لجبال القوقاز .

– أما الحدود النهرية : وهي حدود طبيعية ولها مميزات اقتصادية ودفاعية وتقسم إلى عدة خطوط مثل : خط الضفة ، وخط الضفتين ، وخط وسط المجرى ، وخط التالوك : هو العمق المائي مجرى الملاحة ، فقد اعتمد نهر الراين بتعيين الحدود (الفرنسية – الألمانية) والحدود (السويسرية – الألمانية) وكذلك نهر الدانوب على الحدود (البلغارية – الرومانية) ، ونهر درافا على معظم الحدود (اليوغسلافية - المجرية) وفي إفريقيا ، يعتبر جزء من نهر أورانغ حداً فاصلاً بين (اتحاد جنوب إفريقيا – وإفريقيا الجنوبية الغربية) ، وكذلك نهر كغالي بين (ليبيريا – **وساحل العاج**) ، ونهر النيل في بعض أجزائه بين (السودان – والكونغو) ، ونهر السنغال من (موريتانيا – **والسنغل**) وفي أمريكا الشمالية ، يساهم نهر (ريوغراند Rio grand) بتحديد الحدود السياسية بين (الولايات المتحدة والمكسيك)وفي أمريكا الجنوبية نهر أورغواي بين دولتي (الأرجنتين والأرغواي) وفي أسيا نهر الأردن بين شرق (**الأردن** – وفلسطين) ويفصل نهر يالو yalu بين (الصين – وكوريا الشمالية)وكل هذه الأنهر تشكل خطوط دفاعية أثناء الغزوات والحروب ، مثل نهر الدانوب وتكثر حوله المستنقعات تشكل خط دفاعي لرومانيا ،وكما لعبت الأنهر الروسية دوراً دفاعياً كبيراً في الدفاع عن روسيا ، وكذلك ساعد نهر هوانغ في الصين على تعطيل الزحف الياباني إلى عمق الأراضي الصينية ، ناهيك عن الدور الاقتصادي الكبير لمعظم هذه الأنهار الزراعية والتجارية والسياحية.

أما حدود البحيرات : وهي الحدود المارة في مياه البحيرات الكبرى ، تعتبر بحيرة جنيف فاصلاً بين سويسرا وفرنسا ، والبحيرات العظمى بين الولايات المتحدة وكندا حيث تشكل أكثر من (1500) كيلومتراً من الحدود المشتركة ، وبحيرة تنزانيا بين الكونغو وتنزانيا ، وبحيرة (تيتيكاكا Titicaca) بين بيرو وبوليفيا ، وبحيرة فيكتوريا بين أوغندا وكينيا وتنزانيا

وتقف بعض المستنقعات حداً فاصلاً بين الدول ، ولها قيمة دفاعية نتيجة لصعوبة أراضيها طبيعيا وعدم القدرة على اجتيازها من قبل القوات البرية، كمستنقعات (تيراي teray) في شمال الهند التي ساعدت على استقلال النيبال وحماية الهنود في السهول ، ومستنقعات (بريبت pripet) بين الاتحاد السوفييتي السابق وبولندا في فترة ما بين الحربين العالميتين .

وتشكل البحار والمحيطات أهم الفواصل الطبيعية بين الدول والمناطق الإقليمية ، غير أن الحدود الساحلية للدول هي محل اهتمام بالغ منذ التاريخ القديم ، لذا نلاحظ أن المدن التي اقتربت من الساحل تحصنت خلف القلاع الحربية مثل صور وقرطاجة والإسكندرية وطرابلس الغرب ، كذلك لجأت بعض الدول بما أن الحدود السياسية البحرية تتعرض للغزو ومنذ القدم عبر البحار ، إلى ترك أرض مقفرة بين خط الساحل والمدن والعمران في الداخل لتمكين السكان من مواجهة الغزو وتجنب الدمار والهزيمة السريعة ولذلك فان المدن التاريخية الكبرى بنيت في أماكن بعيدة نسبياً عن الشاطئ ، فأبتعد موقع روما 20 كيلومتراً عن الساحل واثنا ثمانية كيلو مترات .

ولكن بعد التطور التكنولوجي للجيوش والأسلحة البحرية تراجعت قيمة هذه التحصينات والإجراءات الدفاعية وبرز الحديث عن الحدود السياسية داخل مياه البحر والتي تسمى بالمياه الإقليمية تمارس فيها الدول سياديتها كما في اليابس ، وزادت أهمية هذه المياه مع توفر الثروات الطبيعية فيها .

– الحدود الوهمية : هي الحدود الفلكية ، تتبع خطوط الطول والعرض ، وهي قائمة نتيجة معاهدات واتفاقات دولية ، وقد تكون حدوداً مستقيمة كما هي الحدود بين ولاية أريزونا والمكسيك ، وبين بيرو وكولومبيا ، وبين مصر وفلسطين في منطقة سيناء ، وإن معظم حدود الدول العربية وهمية ، وكذلك حدود الدول الإفريقية وضعت في القرن التاسع عشر بعد مؤتمر برلين وخصوصاً الدول الأفريقية ، وحدود الدول العربية رسمت في القرن العشرين بعد اتفاقية (سايكس بيكو عام 1916 م) واتفاق (سان ريمو عام 1920 م) بين عدد من الدول الاستعمارية ، مما ولد مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية ضخمة ، وعرض الأمن العربي الشامل للمخاطر ولا يزال.

ثانياً : تقسيم الحدود حسب المتغيرات الحديثة :

تعرضت الحدود السياسية للأوطان والدول إلى تغيرات في الشكل والوظيفة منذ القرن التاسع عشر وإلى يومنا هذا وحسب مصالح الأقوياء والمنفذين في العالم وخاصة بعد الثورة الصناعية واتساع اكتشاف الثروات الطبيعية وبالأخص منها الإستراتيجية مثل النفط وكما يلي :

– الحدود الاصطناعية : وهي التي تفصل الشعوب حسب المتغيرات ذات الخصائص الحضارية المميزة على أساليب عوامل معينة – قومية ، وجماعات بشرية مختلفة في خصائصها ومعتقداتها ، ويمكن أن تراعى هذه الحدود الاعتبارات

الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المتعددة ،نلاحظ هذه الحدود بين الدول الأوروبية الأسكندنافية الغربية ووسط وشرق أوروبا من البلقان وغيرها ، وبين جمهورية ايرلندا وايرلندا الشمالية ، وفي الحدود الهندية – الباكستانية ، والدول العربية وفي خطوط الهدنة بينها وبين إسرائيل (الكيان الصهيوني) .

– الحدود العرقية : وهي الحدود الأثنوغرافية تتماشى مع المناطق التي تفصل بين الشعوب والقوميات والجماعات البشرية المختلفة في خصائصها ومعتقداتها .

وهي تفصل الشعوب ذات الخصائص الحضارية المميزة على أساس القومية واللغة والدين والسلالة وإذا وضعت الحدود بدقة فإنها تقلل من فرص الاحتكاك بين الدول ، وذلك لآت كل إقليم سيحوي داخل حدوده مجموعته البشرية الخاصة ، على أن الحدود العرقية غالباً ما تكون صعبة التحديد .

وإذا ظلت الحدود العرقية دون اضطراب مدة طويلة من الزمن فقد يؤدي ذلك إلى تقليل النزاع حولها ، لأن السكان على جانبي الحدود سيلاءمون حياتهم بالتدريج على ذلك كما حدث على امتداد الحدود الألمانية الهولندية .

– أما الحدود التاريخية : وهي تتبع خطوطاً للتقسيمات السياسية القديمة وقد تتطابق بعض الأنماط الحضارية أو الطبيعية – فالحدود الفرنسية الألمانية تتبع الحدود التاريخية ،وكذلك الحدود بين ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا تتطابق مع حدود مقاطعات قديمة .

– الحدود الهندسية : وهي غالباً ما تتبع خطاً مستقيماً كخط طول أو دوائر العرض ومثل هذه الحدود توجد أساساً في مناطق خالية من السكان وخالية من الفواصل الطبيعية كما في صحاري إفريقيا ، وفي بلدان المغرب العربي والمشرق العربي

وتكمن أهمية الحدود الهندسية في بساطتها وسهولة تحديدها على الخرائط بوسائل قياس فلكية محددة لا يمكن أن يميزها الإنسان بالعين المجردة ولون التربة .

– أما الحدود المعقدة : وهي تشمل بعض أنواع الحدود التي سبق ذكرها – مثل حدود الهند والباكستان كانت عرقية ودينية معاً عند تحديدها ، وكذلك الحدود التشكيلية الألمانية حدوداً طبيعية وعرقية ، والحدود السياسية الساحلية المتعرجة لقياس المياه الإقليمية وخط التالوك (العمق المائي) تعتبر هندسية حيث تربط نقاط معينة في النطاق الساحلي والجزر الساحلية بعضها ببعض وبنقاط محددة على امتداد التضاريس .

وظائف الحدود :

إن أهم وظيفة للحدود السياسية هي مسألة تعيين سيادة الدولة من الناحية الجغرافية ، أي تحديد المدى الجغرافي ، الذي تبسط عليه الدولة سيادتها لتبدأ بعده سيادة دولة أخرى على اليابس ، ومن المعروف في علم السياسة وفي القانون الدولي كيف أن السيادة تشكل عنصراً من عناصر تكوين الدولة وأن الغلاف الذي يحفظ هذه السيادة ويحددها هو الحدود

والحدود هي التي تمنع حركة انتشار السكان وانتقالهم بدون موافقة رسمية من الدولة المعنية ، وبغير حدود سياسية تعم الفوضى في حركة انتقال السكان وانتشارهم ، كما أن الحدود تضبط انتقال البضائع والسلع ، أي أنها تضبط الحركة التجارية عبر الحدود وتدابير الرسوم الجمركية والانتقال ، وتضبط الحدود عمليات التهريب كافة ، وتحد من القرصنة

البحرية والبرية بواسطة ما تتخذه الدولة من إجراءات أمنية حدودية تبعاً لقواعد العلاقات الدولية ، لذلك فإن عملية إغلاق الحدود توجد مشكلة بين الدول التي أغلقت حدودها ، وفي بعض الأحيان قد تجر إلى صراعات وحروب ، لأنها عملية تنطوي على مخاطر أمنية دفاعية وكذلك سياسية واقتصادية مثل ما حدث ويحدث دائماً بين الهند وباكستان سبب لتوتر علاقتهما على إقليم كشمير ، وكذلك الحال في عمليات إغلاق الحدود بين عدد من الدول العربية بعد معاهدة (سايكس بيكو Sykes picot) إثر الحرب العالمية الأولى .

إذ كان إغلاق الحدود ينطلق من مبدأ سيادة الدولة على أراضيها ، فإن هذه الدول معنية كذلك بتطبيق مبادئ حسن الجوار والسلام مع الدول المتاخمة لها ، وهي معنية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، كذلك فإن تفاهم الدول على صيغة مثلى للعلاقات السلمية أفضل بكثير من تطبيق عملية إغلاق الحدود بما تنطوي عليه من مشاكل حاضرة ومستقبلية وتزايدت أهمية الحدود السياسية في نهاية القرن العشرين ، وخصوصاً بعد حروب دول البلقان الأوروبية وانهيار الاتحاد اليوغسلافي ، وكذلك انهار الاتحاد السوفييتي وأعاده ترسيم الحدود.

الجيوبوليتيك والإستراتيجية

تطورت مضامين الجغرافيا السياسية في القرن العشرين ليتفرع عنها مضمون جديد يعرف بالحيوبوليتيك ، وإذا كانت الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة ومستمرة بدون معرفة علمية محددة ، فإن الفكر الجيوبوليتيكي الحديث حدد قواعد ونظريات هامة ترتبط بحالة السلم وبالعلاقات الدولية بوجه عام .

يبحث هذا الفصل أهم هذه القواعد والنظريات ، ويتوقف عند مفاهيم الإستراتيجية وما بلغته من تشعب وتعدد سواء على صعيد الاستراتيجيات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، ويصل إلى مفهوم الجيوستراتيجيا بعد ما توسعت اهتمامات الجغرافيا السياسية وارتبطت بعلم الإستراتيجية.

الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك:

الجيوبوليتيك مصطلح مكون من كلمتين هما (Geo) **وتعني الأرض** و(politique) **وتعني** سياسة الدولة وإذا كانت الجغرافية السياسية علم وصفي تحليلي يعالج العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية ، فإن الجيوبوليتيك يعالج هذا الموضوع ولكن في إطار المصالح القومية العليا وفي إطار السياسة الأدولية.

والجيوبوليتيك مصطلح جديد ، وأول من استعمله أستاذ العلوم السياسية (غوتبرغ gotberg) السويدي (رودلف كلين r.kiellen) **من علم** (1864 – 1922) إنه يتناول حيوية الدولة وحركتها في مجالها الإقليمي وفي المجتمع الدولي في ضوء الحقائق الجغرافيا ، في حين تدرس الجغرافيا السياسية الحقائق الجغرافيا التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها بتعبير أخر : تعني الجغرافيا السياسية بتحليل بيئة الدولة تحليلاً موضوعياً .

أما الجيوبوليتيك فيقوم على دراسة الدولة من ناحية مطالبها وأهدافها على مستوى السياسة الدولية لذلك فإن دارسي الجغرافية السياسية هم (معتدلون) في دراسة التأثيرات الجغرافية .

أما دارسوا الجيوبوليتيك فهم متطرفون ويرون أن التأثيرات الجغرافية هي الأساس في قوة الدولة وعلاقاتها الخارجية في مجريات السياسة الدولية .

ونتيجةً لذلك نستنتج أن الجيوبوليتيك هي دراسة متحركة – بديناميكية معينة – وعرضه لعوامل التغيير ، لكن يبقى العامل الجغرافي مؤثراً في العلاقات الدولية ، وأن الدراسات الجيوبوليتيكية لا تتوقف عند حد التعرف على دراسة وتحليل الحوادث الماضية ، بل تركز كذلك على الحاضر وما سيكون عليه المستقبل ، وعلى ذلك فإن الجيوبوليتيك هو فرع من الجغرافية السياسية ، ومؤسس لحقائقها العلمية ، بتعبير أخر الجغرافيا السياسية هي الأصل الذي تفرع عنه الجيوبوليتيك .

لذا ورد تعريف في مجلة الجيوبوليتيك geopolitic الألمانية عام (1928) هذا نصه (الجيوبوليتيك هو علم علاقة الأرض بالعمليات السياسية ، وأن موضوعها يقوم على قاعدة جغرافية عريضة ولاسيما على الجغرافية السياسية التي هي علم الكائنات السياسية في مكانها وبنيتها)

ونجد في التعاريف الصادرة عن معهد ميونخ للجيوبوليتيك the qeopolitical institule of munich الذي أسسه أستاذ الجيوبوليتيك كارل هاوسهوفر ما يلي :

– الجيوبوليتيك هي النظرية التي *تبحث في قوة الدولة بالنسبة للأرض* .

– الجيوبوليتيك هي نظرية التطورات السياسية من حيث علاقتها بالأرض .

– الجيوبوليتيك هي العلم الذي يبحث في المنظمات السياسية الأرضي وتكوينها .

يتضح من الأفكار الألمانية بأن الجيوبوليتيك ترتبط بالحرب وبفكرة المجال الحيوي ، وأن مسألة التوسع الإقليمي تشكل حيزاً هاماً من مضمون الجيوبوليتيك وهذا ما يشكل وجهة النظر الألمانية الضيقة ، ولذلك عمل النازيون خلال الحرب العالمية الثانية على تغطية سيطرتهم التوسعية باسم (النظام الجديد لأوروبا) ، كما دعا اليابانيون إلى إقامة (النظام الجديد لشرق أسيا الكبرى) بزعامة اليابان وأتبعت ايطاليا الفاشية بزعامة مسوليني نفس المفاهيم الجيوبوليتيكية .

وأن الولايات المتحدة الأمريكية الآن تنهج نفس نهج ألمانيا بقيادة الإدارة الجديدة نازية القرن الواحد والعشرين على تغطية سيطرتهم التوسعية في العالم باسم (محاربة الإرهاب) وبناء أو توسيع (الشرق الأوسط الجديد) إنها أطروحات وأفكار لا تختلف بشئ عن نازيين أواسط القرن العشرين .

لكن في الحقيقة هناك مفهوم أوسع للجيوبوليتيك يتجاوز المفهوم الألماني السابق ، والمفهوم الأمريكي الحالي الضيقان

ويقوم على أساس سامي لا الحرب ، ويقوم على دراسة التأثيرات الجغرافية للدولة في سياستها الخارجية ، وهنا يكون التركيز على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية بما تشمل من علاقات سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية ، وتبعاً لهذا المنهج نكون أمام الجيوبوليتيك السلام بدلاً من جيوبوليتيك الحرب ، وفي هذا الإطار نلاحظ ما يلي :

– موقع الوطن العربي في قلب العالم القديم يكسبه أهمية جيوبوليتيكية في السلم والحرب ، وخصوصاً موقع العراق وفلسطين والجزائر والسودان .

– موقع تركيا باعتبارها حارسة مضيق الدردنيل والبوسفور له وزنه الجيوبوليتيكي في السلم والحرب معاً .

وهنالك جملة تطورات وحوادث دولية متصلة بالحيوبوليتيك قد جرت خلال القرن الماضي نذكر منها :

– احتلال فلسطين وتوطين اليهود الصهاينة فيها .

– تقسيم الوطن العربي إلى وحدات سياسية بحدود وهمية .

– تقسيم ألمانيا حتى عام 1989 ، وتأثيرها في علاقات الشرق والغرب .

– تقسيم الهند – وعدم حل مشكلة كشمير .

– أهمية قناة بنما ، وقناة السويس للولايات المتحدة والتجارة الدولية .

– انعكاسات انهيار الإتحاد السوفييتي وإتحاد الجمهوريات اليوغسلافية وصراع البلقان.

الفكر الجيوبوليتيكي القديم :

منذ أن نشأت الدولة توقف الفكر السياسي عند أثار البيئة الجغرافية في قوة الدولة وسياستها ، ولكن بدون تحديد دقيق لتلك الآثار ، وبدون معرفة قواعدها التي يمكن أن تطبق في غير مكان من العالم ، فالفيلسوف اليوناني أرسطو أعتبر أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل يساعد الإغريق على تصدر السيادة العالمية أكثر من شعوب الشمال في الأقاليم الباردة ، وشعوب الجنوب في الأقاليم الحارة، ومن المعروف أن خريطة هيكاتيوس hecateus اليوناني .

قسمت العالم إلى إقليمين مناخين هما : إقليم بارد يشتمل على أوروبا وشمال أسيا ، وإقليم حار أو دافئ يشتمل على أسيا وإفريقيا .

وأتبع المصريون سياسة جيوبوليتيكية قوامها أن الدفاع عن مصر يبدأ من أرض بعيدة عنها ، أي من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وقد اكتشفوا هذه القاعدة من خلال صراعهم المستمر الحيثيين القادمين من الشرق ، وأعتبر الجغرافي الروماني سترابو Strabo أن القوى العالمية مركزة في الأقاليم الكبيرة المساحة ، وليس في الهوامش البحرية ، وإن أوروبا مركز هذه القوى العالمية ، وهي قادرة على تحقيق النمو الفكري والاجتماعي ، وأشار في تقسيمه للعالم إلى القوى ذات الأهمية ، الموجودة من جبل طارق إلى خليج المحيط الشرقي (بلاد البنغال) ، ومن أيرلندا شمالاً إلى سيلان (سيرلانكا) جنوباً ، وفضل استخدام الفواصل الأرضية حدوداً مثل : برزخ السويس بين أسيا وإفريقيا ، والبوسفور بين أسيا وأوروبا .

وحدد الدارسون أن مراكز القوى العالمية توزعت خلال ثلاثة ألاف سنة بين الشرق الأوسط وأوروبا في المواقع الآتية : العراق ، فارس ، مصر ، وقرطاجة اليونان ، روما ، بيزنطة، دمشق، بغداد،القاهرة ،الأستانة، أسبانيا، والبرتغال ، وفرنسا ، وانكلترا، وهولندا، وألمانيا ، أي أن هذه المراكز توزعت في حوض البحر المتوسط ، حيث شكلت المنطقة العربية موقعاً مميزاً بينها ، وتكون هذه المراكز في مجموعها (العالم ذو الأهمية) في رأي جيمس فيرجريف.

الفكر الجيوبوليتيكي العربي :

برع العرب خلال العصور الوسيطة بالجغرافية الوصفية والفلكية ورسم الخرائط ، ووضعوا قواعد علمية جديدة في هذا الصدد ومن أشهر علمائهم الجغرافيين .

ابن حوقل : رحالة وجغرافي في القرن العاشر ، تنقل في العالم الإسلامي بين بلاد الهند واسبانيا طوال ثلاثين سنة ، وألف كتاب (صور الأرض) الجامع لمشاهداته ودراساته .

المقدسي : مؤلف كتاب (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) في القرن العاشر ، وقد تضمن ذكر الأقاليم الإسلامية وما فيها ، وحددها بأربعة عشر إقليما ، وقام بدراستها طبيعياً وحضارياً .

ابن بطوطة : جاب البر والبحر ، وقطع مسافات طويلة قدرت بنحو 120 ألف كم ، وصف حالة المجتمع الإسلامي في لقرن الرابع عشر إضافة إلى موقعه الجغرافي .

اهتم العرب والمسلمون بدراسة المدن بصورة تفصيلية ، وتركزت أعمالهم على منهجين هما : دراسة المدن من الخارج ، ودراسة المدن من الداخل ، وهم أول من تحدث عن ظواهر ارتفاع الجبال وتأكل الوديان .

قسمت النظرية العربية العالم المسكون إلى قسمين رئيسيين هما : النصف الشمالي من الأرض – أسيا وإفريقيا – العالم القديم بمثابة كتلة واحدة بالإضافة إلى أوروبا . فكان العالم العربي و الإسلامي في معظم جنوب وشرق البحر المتوسط وكان معظم المسيحيون الأوروبيون شمال هذا البحر – باستثناء مرحلة وصول العرب إلى بلاد الأندلس ، وكانت بغداد ودمشق مركز العالم الأفروأسيوي والمحيط الهندي ، وكانت روما مركز القارة الأوروبية .

قلب هذه الكتلة هو المنطقة العربية بين جبال طوروس وهضبة أرمينيا وجبال القوقاز وبحر الخزر (قزوين) شمالاً ، وبحر العرب وبلوجستان في الجنوب ، وخورسان وأطراف الهند والسند شرقاً وأسبانيا غرباً . وكانت الأفكار الجيوبوليتيكية العربية موجهة نحو الحركة التجارية العالمية البرية والبحرية ونحو السيادة السياسية القارية ، وابتعدت هذه الأفكار إلى حد بعيد عن التوسع الإقليمي والعنف الحربي مع وجود قوة عسكرية عربية قادرة على الدفاع.

هاوسهوفر وفكرة المجال :

ولد كارل هاوسهوفر عام (1869) في ميونج ودرس في أكاديمية الحرب ، وعين أستاذاً للجغرافيا وللعلوم العسكرية في جامعة ميونج بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم أسس معهد ميونج للجيوبوليتيك ، وفي عام (1924) بدأت مجلة الجيوبوليتيك الألمانية تنشر آراءه ، ثم تحول هذا المعهد أداة للسياسة القومية الألمانية ولأغراضها التوسعية ، وباتت جغرافية الحرب الشاغل الأول للشعب الألماني ولقيادته السياسية ، ومن المعروف أن هاوسهوفر تأثر بأفكار كيلين و راتزل وخصوصاً أن الدولة كائن حي ، وأراد تطبيق تعاليم راتزل الذي أعتبر (أن المجال قوة سياسية) ويبدو أن فكرة المجال أخذت تظهر بعد انتصار ألمانيا على فرنسا عام (1870) وظهورها كقوة قارية منافسة لبريطانيا في الصناعة والتجارة .

ويعد هاوسهوفر أكثر من كتب عن الجيوبوليتيك ، وله سلسلة دراسات ومؤلفات كان أهمها كتابه (القوة والعالم) المنشور عام (1935) وأن المجال الجغرافي عند هاوسهوفر هو الذي يتحكم في تاريخ البشر ، وان الدولة التي لا تنمو

وتتوسع تهلك وتندثر ، وقد أتخذ معهد ميونج تبريراً لهذا التوسع هو فكرة ضغط السكان وكثافتهم ، ذلك لأن الزيادة السكانية تتطلب مزيداً من الثروات الطبيعية ومزيداً من المساحات .

وكان يعتقد أن هاوسهوفر أن السيادة على المجال يجب أن تأتي عن طريق العوامل الجغرافية والبشرية ، وأن مشكلة ألمانيا تكمن في عدد سكانها الكبير ، والذي وصل حوالي (85 مليوناً في عهد هتلر)على مساحة جغرافية قدرها (600) ألف كيلومتراً مربعاً ، في حين أن دول أوروبية أخرى تسيطر على مساحات أكبر وعدد سكان أقل من الشعب الألماني ، وهكذا أصبحت لفظة المجال الحيوي متداولة عند القادة الألمان ، وباتت حالاً مرتقياً للمشكلة الألمانية ، وطريقاً نحو التقدم والقوة ، ومن المعروف أن هاوسهوفر كان على علاقة صادقة مع هتلر ، وأن أفكاره وتعاليمه شكلت حافزاً للحركة النازية لتطبيق فكرة المجال الحيوي خلال الحرب العالمية الثانية .

وفي الشؤون الإستراتيجية العسكرية ، أعتبر هاوسهوفر أن القوة البرية (المشاة) هم الذين يقررون مصير القتال لأنهم هم الذين يسيطرون على الأرض ، ولكنه دعا إلى الاهتمام بقوى البحر مدركاً أن موقع ألمانيا الجغرافي لا يسمح لها بإنشاء قوة بحرية كبيرة لأنها تطل على بحر الشمال من جهة واحدة تفتقر إلى الحماية الطبيعية التي تحتاجها القواعد البحرية ، أما سلاح الجو فهو عبارة عن قوة مكملة للجيش .

وتبقى فكرة المجال مرتبطة بالتوسع الإقليمي ، وهذا ما طبقته الحركة الصهيونية بعد الحرب العالمية الثانية داخل الأراضي العربية ، ولكن مع عنصرية أشد من العنصرية النازية.

ماكندر وجزيرة العالم :

شغل الجغرافي البريطاني هال فورد ماكندر عدة مناصب علمية فكان مؤيداً لمدرسة لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية وأستاذاً للجغرافية بجامعة لندن ، ونائباً لرئيس الجمعية الجغرافية الملكية وحاول خدمة الاستعمار البريطاني في نظريته الجغرافية والدفاع عن الإمبراطورية البريطانية في أوروبا والعالم ، ويعد ماكندر أشهر جيوبوليتيكي بريطاني بشهادة هاوسهوفر .

أعتبر ماكندر أن قلب العالم هو المجال الأوراسي ، وأن من يحكم أوروبا الشرقية يسيطر على قلب العالم ، وتمتد منطقة القلب من شرق سيبيريا إلى نهر الفولغا غرباً ، ومن جبال الهملايا جنوباً إلى بحر القطب الشمالي ، ووجد ماكندر أن هذه المنطقة عصية على الهجوم من قوى البحر .

وتحيط بمنطقة القلب جزيرة العالم ، الهلال أو الهامش الممتد من غرب أوروبا مروراً بالبحر المتوسط وإفريقيا وصولاً إلى جنوب شرق أسيا والصين ، وبعد جزيرة العالم نجد نطاقاً أخر يعرف بالهلال الخارجي وهو يشتمل على الأمريكيتين وأستراليا (العالم الجديد) ، ويمكن تلخيص نظرية ماكندر بالعبارات المشهورة التالية :

إن من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم في قلب العالم .

وان من يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم .

وان من يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في العالم كله .

وتقوم نظرية ماكندر على فرضية الصراع بين قوى البر وقوى البحر ، وأن الغلبة ستكون لإمبراطورية البر ، ذلك لأن العصر الحري قد مضى وليس هناك أراض جديدة تنتظر الكشف ، وان أعظم مساحة أرضية توجد في العالم القديم (**آسيا** وإفريقيا وأوروبا) .

وقد أعتبر ماكندر أن مقاومة الإتحاد السوفييتي للجيش خلال الحرب العالمية الثانية تدعيم لنظريته بأن الإتحاد السوفييتي يتمتع بأقوى مركز دفاعي من الناحية الإستراتيجية .

وتعرضت نظرية ماكندر للنقد ، بعدما استطاعت بريطانيا – **الدولة** البحرية – أن تسيطر على أكثر من نصف مساحة العالم بدون سيطرتها على قلب العالم ، كما أن الإتحاد السوفييتي لم يتمكن من السيطرة على جزيرة العالم ، وهو الذي سيطر على معظم مساحة قلب العالم بعد مؤتمر يالطا في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأسس حلف وارشو الذي ضم تحت لواءه كل دول أوروبا الشرقية منذ عام 1955.

ماهان والسيادة العالمية :

شغل العالم الأمريكي ألفرد ماهان مدير الكلية الحربية البحرية في (نيوبورث) ، ووضع عدة مؤلفات عن القوة البحرية ودورها في حوادث التاريخ ، وتتلخص نظريته في القوة البحرية بأن السيادة على البحر ضرورة أولية للسيادة العالمية ، وما من دولة يمكن أن تكون قوة برية عظمى وقوة بحرية كبرى في أن معاً ، وليس هناك ما يبرر القلق مطلقاً من أن تتمكن دولة ما في أوراسيا من السيطرة على المحيطات ، بل أن بريطانيا العظمى بما توفر لها من قوة بحرية ومن قواعد منتشرة في العالم ، تمكنت من المحافظة على تفوقها البحري ، ولن تزاحمها سوى الولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز بموقع القوة البحرية وبوجود القوة البرية ، ولذلك أعتقد ماهان أن أمريكا يمكن أن تحل محل بريطانيا في السيادة على البحار ، وثانياً على السيادة العالمية ودعا على تعزيز القوة البحرية الأمريكية ، مستفيداً من دراسته لتاريخ البحرية الانجليزية واستخلاصه لمبدأ تركيز القوة البحرية ، أي إعداد أسطول بحري ضخم لإبقاء الموانئ الأمريكية مفتوحة أمام الملاحة البحرية ، وأكد ماهان على ضرورة تفوق أمريكا في البحر الكاريبي وفي المحيط الهادي ، ولطالما أنتقد نظرية ماكندر في تركيزها على قوى ابر ، وأكد مراراً أن دراسة القوة البحرية تفسر الشطر الأعظم من التاريخ.

سبيكمان والهلال الهامشي :

تابع نيكولاس سبيكمان – مدير معهد ييل yale للعلاقات الدولية في أمريكا – ما بدأه ماهان في نقد نظرية ماكندر وأعتبر أن الجيوبوليتيك هي (تخطيط لسياسة أمن الدولة في حدود عواملها الجغرافية) ، وهو بذلك قد ربط أمن الدولة بالحيوبوليتيك وما سيتبع ذلك من تخطيط استراتيجي ، وخصوصاً أنه دعا إلى دراسة موقع الدولة بالنسبة للعالم لتفهم سياستها الخارجية .

أعتبر سبيكمان – على خلاف نظرية ماكندر – أن من يحكم المناطق الساحلية (الهلال الداخلي أو الهامشي) يحكم أوراسيا ، ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم ، ونلاحظ كيف أن السياسة الخارجية الأمريكية ركزت بعد الحرب العالمية الثانية على نشر الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادئ وإقامة علاقات التحالف مع بعض الدول

المحيطة بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ، وخاصة تلك التي تتمتع بمواقع إستراتيجية – الشرق الأوسط مثلا- مما يدل على الانسجام بين السياسة الخارجية الأمريكية وأفكار سبيكمان .

وربط سبيكمان بين القوة والعلاقات الدولية ، عندما أعتبر القوة وسيلة للمحافظة على السلم الدولي ، وأن الدول الكبرى قادرة بما تملك من وسائل على إرساء دعائم السلم.

سيفر سكي و جيوبوليتيك الجو :

وضع الطيار الروسي الميجر ألكسندر دي سيفر سكي A . de serversky بحثاً بعنوان (القوة الجوية مفتاح البقاء) عام 1950 ، قسم بموجبه العالم إلى : العالم القديم والعالم الجديد .

وأعتبر أن السيادة الأمريكية تشتمل على كل القارة الأمريكية بينما تغطي منطقة السيادة السوفيتية جنوب شرق أسيا وأفريقيا ، ووجد أن تداخل مناطق القوى الجوية للدولتين العظيمتين سيكون في أوروبا حيث منطقة الحسم في أي مواجهة بينهما ، ورأى سيفرسكي أن للقوة الجوية دوراً في كسب السيطرة أو السيادة على العالم .

تعرضت أفكار سيفرسكي للنقد بعد تقدم أسلحة الدمار الشامل في عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، كما برزت قوى إقليمية في شمال العالم أو في جنوبه ذات سيطرة جوية هامة خارج القوتين العظيمتين ، وهنالك من دعا في مجال السيطرة الجوية إلى الربط بين أوراسيا وأمريكا الجنوبية عبر المنطقة القطبية بواسطة الطيران وذكر جورج رينير renner في عام 1944 أن هذه المنطقة هي بمثابة قاعدة السيطرة العالمية الجديدة في الحرب والسلم.

مفاهيم الإستراتيجية :

الإستراتيجية هي مصطلح يوناني strategie يعني فن الأشياء أو الخطط العامة ، ثم أصبح يعني فن الحرب ، وأستخدم لأول مرة في فرنسا خلال القرن الثامن عشر وظل محصوراً في الطاق العسكري ، وعند القائد الفرنسي نابليون، كانت الإستراتيجية تعني الاستعداد للحرب قبل القيام بأية مبادرة عسكرياً وكثيراً مكان نابليون يجتهد في وضع الخطط الحربية قبل بدء المعركة وصولاً إلى النصر .

رائد المدرسة العسكري الألمانية كلاوزفيتز – رأى أن الإستراتيجية هي تحقيق الأهداف السياسية عن طريق القوة ، أي أن الحرب تهدف التوصل إلى هدف سياسي ، وأعتبر الجنرال الفرنسي فوش fuch أن الإستراتيجية تعني تحقيق الانتصار التام في المعركة ، ويمكن استنتاج أن مفهوم الإستراتيجية خلال القرن التاسع عشر لم يتعدى الناحية العسكرية ، وكان التخطيط الاستراتيجي دلال على التخطيط الحربي .

تطور علم الإستراتيجية في القرن العشرين ، وتعدى نطاق العمليات العسكرية في الحرب ليصبح علماً وفناً في وضع الخطط العامة المدروسة لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى ، وأصبحت تتناول الإستراتيجية نواح اقتصادية وسياسية وباتت جزءاً من التخطيط العام لتطوير الدولة والمجتمع ولذلك ظهرت عدة تعاريف للإستراتيجية وتطورت هذه التعاريف حسب الوضع المراد به .

فعرف الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت الإستراتيجية بأنه فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة .

ثم تطور هذا التعريف مع الجنرال الفرنسي أندريه بوفر A . beaufre الذي قال (الإستراتيجية هي فن استخدام مجموعة الوسائل السياسية والعسكرية لخدمة الأهداف الرئيسية لبلد معين في مرحلة زمنية محددة ، وفي ظل حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها) .

ويعتبر العلماء جميعاً وفي كل المجالات المعاصرة أن الإستراتيجية تعني النشاط المرتبط بتحقيق أهداف وغايات مرسومة ومحددة ، سواء الإستراتيجية العسكرية ، أو الإستراتيجية الاقتصادية ،أو الإستراتيجية السياسية ... الخ ، ويمكن اعتبار الإستراتيجية القومية الاستراتيجي العليا ، بمثابة المستوى الأول في التخطيط الاستراتيجي ويتفرع عنها الاستراتيجيات العسكرية والسياسية والاقتصادية ... وبعد ذلك نجد الاستراتيجيات المتخصصة في نطاق أضيق كإستراتيجية التنمية وإستراتيجية الإدارة واستراتيجي التجارة .

أما في الجيوبوليتيك : فإن الإستراتيجية تعبر عن الصراعات الدولية المرتبطة بمعطيات جغرافية وذلك أن الإستراتيجية في معناها الجغرافي هي النمط الإقليمي للصراع بين القوى العالمية .

ونلاحظ أن مفاهيم الإستراتيجية وعلاقاتها بالحيوبوليتيك تقود إلى دراسة مفهوم الأمن القومي ، من حيث أن مجموعة التدابير والإجراءات الخاصة بحماية المجال الإقليمي لدولة أو لمجموعة دول. والمجال الإقليمي هنا قد يشمل بالإضافة إلى الأرض واعتباراتها الجيوبوليتيكية ، الثروات الاقتصادية والقوى الاجتماعية والسياسية داخل الكيان الإقليمي المحدد .

الإستراتيجيات العسكرية :

تتصل دراسة الجيوبوليتيك بالمبادئ الإستراتيجية العسكرية سواء ما يرتبط منها بالقوات البرية أو البحرية أو الجوية .

تهدف الإستراتيجية البحرية ضمان حرية استخدام البحار بما يمكن الدولة من تنفيذ أهدافها النهائية ، مع حرمان الخصم في نفس الوقت من هذا الاستخدام ، أيد هذا الهدف الأساسي واحد من أعظم الخبراء المعاصرين في شؤون الإستراتيجية البحرية هو الأميرال بيتر غريتون ، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع للحرب البحرية هي الحرب البرمائية ، والحرب في الأعماق ، والحرب فوق السطح ، والحرب الجوية فوق البحار .

وشكلت الحرب العالمية الأولى مبارزة بين قوى البر والبحر وخصوصاً في مراحلها الأخيرة ، وتمكنت بريطانيا من السيطرة على البحار وفرض الحصار على قوى المحور ، وأمكن جلب العتاد والرجال من وراء البحر لتنزل القوات المسلحة في أوروبا لمواجهة قوات ألمانيا البرية ، وقد كانت الغلبة في هذه المبارزة لقوى البحر ، ومن بين الأصوات الناقدة لسيطرة قوى البحر اللواء الصيني هومرلي homerlea الذي نبه منذ عام 1912 م إلى عدم كفاية وسائل الدفاع البريطانية لمواجهة التهديدات العالمية المتزايدة ضد ممتلكات الإمبراطورية البعيدة ، وتنبأ بإمكانية هزيمة الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا من جراء هجوم بحري ياباني .

والإستراتيجية البرية قديمة ، وقد طبقها الجيش العربي الإسلامي في مراحل عدة بنجاح ، ولما سيطرت انجلترا على البحار بواسطة السفن الشراعية حققت إنجازات عامة .

الجيوستراتيجيا:

مع توسيع دائرة اهتمام الجغرافية السياسية ، وبروز الجيوبوليتك ، وعلاقتها بالسياسة الدولية في السلم والحرب ظهر مصطلح الجيوستراتيجيا (الذي يعني دراسة الموقع الاستراتيجي الدولة أو المنطقة الإقليمية ، ومدي تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية أو الحربية.

لذلك فإن الجيوستراتيجية معينة بدراسة البيئة الطبيعية لتحليل أو فهم المسائل السياسية والاقتصادية ذات الاعتبارات الدولية ، وأن هذه الدراسة تتضمن موقع الدولة وصولاً لتحديد مركزها الاستراتيجي سواء في الحرب أو في السلم . كأن تجري دراسة صلات الموقع بالتجارة العالمية وبالأحلاف العسكرية أو دراسة الحدود السياسية بما فيها من خصائص مؤثرة في وضع الاستراتيجيات العسكرية والسياسية و الاقتصادية ... الخ . وبما تحمله هذه الحدود من معطيات ثقافية واجتماعية بين الشعوب المتجاورة . لذا نجد أن المحيط الأطلس بشكل عنصراً طبيعياً هاماً من عناصر الحماية الأمنية للقارة الأمريكية ، ومن الغرب يقف المحيط الهادئ جاهزاً أمام الغزو والهجمات الجوية. ويتميز موقع روسيا – **معادن و** آبار بترول ومصانع كبيري – في الداخل وسط الغابات . بينما تختلف الأوضاع الجيوستراتيجية لأوروبا الغربية عن أوضاع روسيا والولايات المتحدة ، من حيث إمكانات تعرضها للهجمات البحرية والجوية.

وتفرض خصائص مصر الجيوستراتيجية – انطلاقاً من موقعها علي بحرين هامين – لتقوية أسطولها البحري سواء الحربي أو التجاري ، وقد برزت هذه الخصائص في تطورات الصراع العربي الإسرائيلي وفي العلاقات المصرية الافريقية.

وأكدت الحرب (العراقية- الإيرانية)وحرب الخليج الثانية في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين وكذلك حرب الخليج الثالثة لاحتلال العراق في (2003) من القرن الحالي، لاعتبارات الجيوستراتيجية للخليج العربي انطلاقاً من أهمية موقعة في التجارة الدولية وخصوصاً في مجال إنتاج وتصدير النفط . ويبرز الاهتمام الدولي بمنطقة شرق آسيا، حيث تتمركز قوي اقتصادية وسياسية مؤثرة كالصين واليابان والاتحاد الروسي ، وتشد هذه المنطقة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصادية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي نظراً لأهميتها الجيوستراتيجية في آسيا والعالم . تساعد هذه الأمثلة ، وغيرها ، وعلي معرفة أسباب بروز مصطلح الجيوستراتيجيا في الدراسات السياسية، وفي الخطاب السياسي للدولة المعاصرة . وهذا يعكس مدي تطور الفكر الجيوستراتيجية وأهميته في السياسة الدولية.